

المركز القومي للترجمة



المشروع القومي للترجمة

# دعمفراطبية الععولة

(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيف برتولو)

ترجمة أمل راعب

1275

نحن نشهد كل يوم تقلبات تنسب فيها العولمة التي يخشاها البعض ويعشقها البعض الآخر، ولكن النشاط الفكري الذي تثيره، شأنه في ذلك شأن المخاوف والرفض العنيف للذين تثيرهما، يوضح لنا أنه لا يزال هناك الكثير لقوله وتصوره وبالأخص عمله. وفي هذا السياق لعالم يبحث عن مستقبله، وعولمة تسعى من أجل تحقيق المعايير الإنسانية وتطبيق الديمقراطية، يقدم لنا الدكتور بطرس بطرس غالي رؤيته للأمور في إطار حوار متنوع مع "إيف برتولو". وكان الدكتور غالي قد عمل أستاذاً للقانون، ووزيراً للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية، وأميناً عاماً لمنظمة الأمم المتحدة، ثم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، ويرأس الدكتور غالي اليوم المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر.

# ديمقراطية العولمة

(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيف برتولو)

## المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١٢٧٥
- ديمقراطية العولمة
- (حوارات بطرس بطرس غالى مع إيڤ برتولو)
- إيڤ برتولو
- أمل راغب
- الطبعة الأولى ٢٠٠٨

هذه ترجمة كتاب:

Démocratiser la Mondialisation

Boutros Boutros-Ghali

(Entretiens avec Yves Berthelot)

Copyright © Éditions du Rocher, 2002

تمت ترجمة هذا الكتاب بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

E-mail: cgyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

# ديمقراطية العولة

(حوارات بطرس بطرس غالى مع إيڤ برتولو)

ترجمة  
أمل راغب



٢٠٠٨

بطاقة الفهرسة  
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية  
إدارة الشئون الفنية

ديمقراطية العولمة: حوارات بطرس بطرس غالى مع  
إيف برتولو، ترجمة: أمل راغب. ط ١ - القاهرة: المركز  
القومى للترجمة، ٢٠٠٨م.

١٦٠ ص، ٢٤ سم.

١- العولمة

أ- راغب، أمل (مترجمة)

٣٠٦،٤

ب- العنوان

رقم الإيداع: ٢٤٥٤٢ / ٢٠٠٨

التقييم الدولى: 978- 977- 479-009-6

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية  
المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات  
أصحابها فى ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

## المحتويات

9	- كلمة المترجمة.....
13	- مقدمة.....
	- الفصل الأول:
15	سنوات الدراسة.....
	- الفصل الثانى:
35	فى خدمة الخارجية المصرية (١٩٧٧-١٩٩١).....
	- الفصل الثالث:
53	رئاسة منظمة الأمم المتحدة (١٩٩٢-١٩٩٦).....
	- الفصل الرابع:
143	محنة الدبلوماسية فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ...





## شكر خاص

إننى أحرص على شكر "إيف برتولو" الذى أدار هذا الحوار فى إطار مشروع "التاريخ الفكرى للأمم المتحدة". كما أود أن أعبر عن امتنانى لـ "أنى ديكمانز" على تعاونها القيم.

بطرس بطرس غالى



## كلمة المترجمة

بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان،  
التي توافق العاشر من ديسمبر ٢٠٠٨، أعاد المركز القومى  
للترجمة، بمبادرة من رئيسه د. جابر عصفور، ترجمة كتاب  
"ديمقراطية العولمة" للدكتور بطرس بطرس غالى؛ لما لهذا  
الكتاب من قيمة كبيرة وأهمية فى مجال احترام حقوق الإنسان  
والدفاع عنها من خلال الجهات والمنظمات المعنية بالأمر،  
وأبرزها منظمة الأمم المتحدة التي يدعو الدكتور غالى، فى  
كتابه، إلى تطويرها وتحديثها لتصبح قادرة على التعامل، بكفاءة  
وفاعلية، مع المستجدات والتحديات التي تطرأ على وجه  
المعمورة.

وكان مركز الأهرام للترجمة والنشر قد قام بترجمة هذا  
الكتاب، قبل بضع سنوات، بعد صدوره بوقتٍ وجيزٍ باللغة  
الفرنسية. والكتاب عبارة عن سلسلة حوارات، ثرية وشيقة، يقوم  
بإدارتها "إيف برتولو"، خبير المنظمات الدولية الفرنسى.  
وتعرض هذه الحوارات إلى نشأة الدكتور غالى ودراسته، وأهم  
العوامل التي أثرت فى حياته العلمية والعملية وأدت به إلى  
الاهتمام بحقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالدفاع عنها،

وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التى يصفها الدكتور غالى بأنها: "لاتزال، حتى الآن، المنبر الوحيد الذى بإمكانه أن يسهم، عن حق، فى العمل على ديمقراطية العولمة".

وتبرز هذه الحوارات البعد الإنسانى لعمل د. غالى السياسى، واهتمامه الكبير بالإنسان فى كل مكان وزمان، ورؤيته المستقبلية للأمور على ضوء دراسته وخبرته الطويلة فى حقل السياسة الدولية. وكانت الأعوام الخمسة التى قضاها الدكتور غالى فى رئاسة منظمة الأمم المتحدة قد أثارت الكثير من الجدل حول السياسات التى انتهجها من أجل خدمة قضايا السلام والتنمية والديمقراطية فى مختلف أنحاء العالم. وهى القضايا الثلاث التى أعطاها الدكتور غالى أولوية عمله السياسى طوال حياته.

ولفت الدكتور غالى، من خلال هذه الحوارات، الانتباه إلى أهمية أن تصبح الديمقراطية الحقيقية، وليست الشكلية، أساساً للعولمة، حتى لا يجرف تيار العولمة فى طريقه إرادة الشعوب وتطلعاتها إلى عالم أفضل يسوده السلام والأمان. كما يرى الدكتور غالى أهمية النهوض بالتنمية، خاصة فى دول العالم الثالث؛ حيث الفقر والحرب وممارسة انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة دون رقابة، أو دون حتى الدراية بوجود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى يكفل للفرد، فى مجتمعه، حريته واحترام حقوقه كافة دون أى إخلال أو تقصير.

وقد حظى المركز القومى للترجمة بشرف مراجعة الدكتور غالى بنفسه للترجمة العربية للكتاب بأكمله؛ وذلك حرصًا على دقة وجودة المادة المقدمة للقارئ. لذا يتمنى المركز أن تحوز ترجمة الكتاب على الإعجاب، وتحقق الهدف الحقيقى من ورائها وهو تنمية الوعي واكتساب المعرفة بصورة سليمة ومُمتعة.

أمل راغب



## مقدمة

أثارت دراسة العلاقات الدولية، وخاصة تلك المعنية بالمنظمات الدولية، شغفى منذ مرحلة مبكرة من حياتى. فعندما كنتُ أستاذًا جامعيًا، ارتبطتُ بتدريس هذا التخصص قبل أن أضع خبرتى الأكاديمية، التى استمرت على مدى ربع قرن، رهن التطبيق العملى باعتبارى مسئولاً فى حقل الخارجية المصرية، ثم أمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة ومن بعدها المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

خمس سنوات مضت منذ أن تركتُ منظمة الأمم المتحدة، وفكرتُ فى أنه من المُثير، بعد مرور هذا الوقت وحرية التعبير التى سمح لى بها هذا الابتعاد، أن أفكر من جديد فى المنظمة ومهامها وعملياتها، وأن أضع تصورًا للإصلاحات التى يُمكن أن تصنع من هذه المنظمة مؤسسةً جديدةً يُمكنها مواجهة التقلبات التى تطرأ على المجتمع الدولى والأثار الإيجابية والسلبية للعولمة وكذلك السيطرة عليها. لذلك عندما عرض "إيف برتولو" أن يضع شهادتى فى إطار مشروع "التاريخ الفكرى لمنظمة الأمم المتحدة"، وافقت دون تردد. وتلك هى نقطة انطلاق هذه الحوارات التى تُنشر اليوم. ويجب أن

أبوح بأن السنوات الخمس الماضية كان من شأنها أن أكدت رؤيتي للأمور وإرادتي في إصلاح منظمة الأمم المتحدة التي لا تزال، حتى الآن، المنبر الوحيد الذي بإمكانه أن يسهم، عن حق، في العمل على ديمقراطية العولمة.

وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ قد أدت، حال وقوعها، بالولايات المتحدة إلى الرغبة فى انتهاز سياسة متعددة الأطراف فى إطار منظمة الأمم المتحدة، لكن النزعة إلى العمل الفردى سرعان ما سيطرت عليها ومحت الأمل الوليد فى تحقيق العولمة على أساس ديمقراطى.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نزال على أعتاب ثورة كونية. غير أنها لحظة حاسمة تجدر فيها التذكرة بأنه يجب الإسراع بالعمل على جعل الديمقراطية أساساً للعولمة خشية أن تشوه العولمة مفهوم الديمقراطية. كما أنه من الضرورى إعادة التأكيد على أن هذه العملية يجب أن تواكب دفع عجلة التنمية فى دول العالم الثالث. وإن لم نأخذ فى الاعتبار هذين الأمرين الملحين، فإننا نخاطر إلى حد كبير بأن نشهد اندلاع صراعات لم يسبق لها مثيل، لم تكن اعتداءات الحادى عشر من سبتمبر سوى نذير مؤسف لها.

بطرس بطرس غالى

يناير ٢٠٠٢



## الفصل الأول

### سنوات الدراسة

● **إيف برتولو:** سيدى الأمين العام، إذا سمحت لى، يُمكننا أن نبدأ هذا الحوار بالحديث عن مرحلة الدراسة والاختيار. لقد اخترت دراسة القانون الدولى، وقمت بعمل رسالة عن النظم الإقليمية، وأوليت اهتماماً بالسياسة الدولية. فما العوامل التى أدت إلى هذه الاختيارات فى تراثك العائلى والأحداث التى مررت بها فى شبابك؟

● **بطرس بطرس غالى:** إننى أنتمى إلى الطبقة البرجوازية المصرية الكبرى التى خدمت البلاد على مدى عدة أجيال. وهذا المناخ العائلى هو الذى أدى بى إلى الاهتمام بالسياسة. فعندما كنت طفلاً وكانوا يسألوننى كما هى العادة فى سؤال الأطفال: "ماذا تريد أن تصبح عندما تكبر؟" كنت أجيب: "سياسياً". فكانوا يسألوننى: "أتدري ما الذى يعنيه هذا؟" فكانت أجيب: "نعم". دون أن أعرف بالطبع ما يعنيه هذا على وجه التحديد، لكننى كنت أضيف: "مثل أعمامى وجدى".

وعندما بلغت الثامنة عشرة من عمرى، فى عام ١٩٤٠، قمت بتنظيم الحملة الانتخابية لابن عمى الذى كان مرشحاً لأن

يكون نائبًا عن دائرة "الفجالة". وكان قد اختار منزل العائلة مقرًا لحملته، وهو يقع اليوم في أحد أحياء القاهرة الفقيرة ولكنه كان، منذ نحو مائة عام، أرقى أحياء المدينة. كان كل شيء يدفعني للعمل بالسياسة في ذلك العمر، وكانت لدى طموحات تتسم بالجنون بعض الشيء. فقد كان ينبغي دراسة القانون للعمل بالسياسة في مصر في ذلك الوقت. لذلك فقد قمت بدراسة القانون، على مدى أربعة أعوام، بجامعة القاهرة. لكنني لم أكن طالبًا منضبطًا، ولم أخرج ضمن أوائل دفعتي، وإنما كنت من أواخر الطلاب الناجحين بها. إلا أنني أتحدث هنا عن السنوات التي تخللت عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٦. وفي ذلك الوقت، كانت هناك قوتان تتصارعان بالجامعة، هما: حزب "الوفد"، الذي كانت عائلتي تنتمي إليه، و"الإخوان المسلمين". وكانت هناك أيضًا جماعة ثالثة محدودة العدد ولكنها نشطة للغاية؛ وهي جماعة الشيوعيين.

- إ. ب. : بعد أن حصلتُ على ليسانس الحقوق في عام ١٩٤٦، قررتُ استكمال دراستك في فرنسا ...
- ب. ب. غ. : نعم، لقد سافرتُ على الفور إلى باريس لإعداد رسالة الدكتوراه. فقد كنتُ أحلم بأن أتخصص في فلسفة القانون. كما أنني كنتُ طموحًا للغاية، حيث كنتُ أرغب في الحصول على دكتوراه في الأدب وأخرى في القانون، وكذلك

الحصول على دبلومة معهد العلوم السياسية دفعة واحدة. إلا أنني سرعان ما أدركتُ أن هذا كثير، فاكثفتُ بالحصول على درجة الدكتوراه فى القانون ودبلومة العلوم السياسية.

• إ. ب. : وفى ذلك الوقت أيضاً، شرعتُ فى كتابة مقالات للصحافة ...

• ب. ب. غ. : لقد كنتُ أكتب بالفعل من باريس مقالات سياسية باللغة العربية من أجل جريدة "مصر" اليومية، ولكن أول مقال نُشر لى كان فى عام ١٩٤٥، فى جريدة مصرية أسبوعية، لدى عودتى من رحلتى إلى السودان بصحبة مجموعة من الطلاب. وكان السودان يُهمنى إلى أقصى حد، لأن جدى كان قد وقع فى عام ١٨٩٩ اتفاقية مع بريطانيا العظمى تقضى بالسيادة الأنجلو - مصرية على السودان. لذلك فقد كنتُ أود بشدة أن أعرف هذا البلد الذى كثيراً ما سمعتُ عنه، وأنا طفلٌ صغير، أن: "جدك باع السودان للإنجليز". وكان هذا المقال يصف رحلتى من مصر إلى السودان. وكان بمثابة فرصة لى لأوضح كيف بقى هذان البلدان منفصلين عن بعضهما البعض لعدم وجود خط سكة حديدية مباشر يربط بينهما. فقد كان القطار يتوقف فى مدينة أسوان حيث يجب استكمال الطريق باستقلال مركب على النيل، الأمر الذى كان يستغرق نحو يومين للحاق بقطار

"وادی حلفا". وكنْتُ أشجِبُ هذا الوضع الذى يُعدُّ أحدُ أطلال الاستعمار الإنجليزى الذى كنْتُ أجده يعوق طواعيةً إنشاء خط سكة حديدية مباشر. وكنْتُ أؤكد أنه ينبغى علينا، نحن المصريين، بناء هذا الخط لربط القاهرة بالخرطوم. واليوم، ونحن فى عام ٢٠٠٢، لم يزل هذا الخط غير موجود، إلا أنه لم يعد من الممكن إلقاء تَبعة هذا الوضع على الاستعمار الإنجليزى.

لقد كنْتُ، إذن، أكتب مقالات بصورةٍ شبه منتظمة للصحافة العربية. وأذكر أنه فى أعقاب نشر أحد مقالاتى عن الجزائر، استدعانى عمى "واصف"، الذى كان يُقيم جزءًا كبيرًا من العام فى باريس، وقال لى: "إنكَ لا تستطيع أن تَسمح لنفسك بأن تنتقد السياسة الفرنسية بما أنك ضيف على فرنسا. فإذا أردت الاستمرار فى كتابة مقالات من هذا النوع، اذهب إذن لاستكمال دراستك فى سويسرا أو بلجيكا".

- إ. ب. : لم يقتصر التزامك السياسى على نشر مقالات صحفية، بل أظننى أعرف أنك كنْتُ نشطًا سياسيًا أيضًا ...
- ب. ب. غ. : بل بالأحرى يُمكن القول بأننى كنْتُ مُناضلًا. وكان "عبد الرحمن عزّام"، أمين عام جامعة الدول العربية فى ذلك الوقت، يُطلق على لقب "مُمثله غير الرسمى فى باريس"، كما كنْتُ على اتصالٍ وثيقٍ ببعض المُناضلين الشمال

أفريقيين. وخلال الأعوام الثلاثة التي قضيتها في باريس، كنت أحاول أن أمر على الجزائر في كل مرة كنت أرحل فيها إلى القاهرة لقضاء إجازة أعياد الميلاد، ولكن السلطات الفرنسية كانت ترفض باستمرار منحى التأشيرة. لقد كنتُ أحيا نضالي بعمق من أجل جلاء الاستعمار. ومن جهة أخرى، كنت أؤمن في هذه الفترة بإمكانية إقامة ولايات متحدة في العالم العربي على غرار النموذج الأمريكي.

• إ. ب. : لقد أدى بك نضالك من أجل جلاء الاستعمار حتماً إلى معرفة دور الأمم المتحدة في هذا المضمار. فهل يمكننا اعتبار أن اهتمامك بالمنظمة بدأ من تلك المرحلة؟

• ب. ب. غ. : بالطبع. وقد حملني البروفيسور "جورج سل"، أعظم مهندس النظام الفيدرالي الدولي، على التخصص في مجال حقوق الإنسان ودراسة منظمة الأمم المتحدة. وقد اخترت، فيما بعد، "شارل روسو" استاذاً لرسالتى التي كانت عن "المنظمات الإقليمية" في إطار كل من "عصبة الأمم" و"منظمة الأمم المتحدة". ثم لا يجب إغفال أن جامعة الدول العربية كانت أول منظمة إقليمية تخرج إلى حيز الوجود قبل إنشاء منظمة الأمم المتحدة. وقد أسهمت الجامعة في صياغة الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالمنظمات الإقليمية.

وقمتُ بمناقشة رسالتى فى شهر يونيه من عام ١٩٤٩. وكانت اللجنة، التى أشرفت على مناقشة الرسالة، تتألف من "شارل روسو" و"سوزان باستيد" و"شارل إزلمان". ونشرت الرسالة، فى العام نفسه، بدار "بدون" للنشر تحت عنوان "مساهمة فى دراسة المنظمات الإقليمية". وكتب "شارل روسو" مقدمة لها أننى فيها عليها كثيراً.

• إ. ب. : هل يعنى هذا أنك، فى ذلك الوقت، كنت تأمل فى العمل بالحقول الدبلوماسية أو فى الحصول على منصب بالأمم المتحدة؟

• ب. ب. غ. : لا، فقد اخترتُ دون أدنى ترددٍ العمل بالتدريس الجامعى، وكنتُ أتعجل العودة إلى القاهرة لتدريس القانون الدولى بكلية الحقوق. لكنى علمتُ، فى هذه الفترة، أن القانون الدولى لا يُدرّس سوى لمدة ساعتين كل عام لطلبة السنة الثالثة، وأن هناك أستاذًا زائرًا ومدرسًا مساعدًا يقومان بتدريس هذا التخصص. غير أننى حصلتُ على منصب أستاذٍ مُحاضر بكلية التجارة قسم العلوم السياسية. وهكذا قمتُ بإعطاء أول محاضرة لى فى القانون الدولى فى شهر أكتوبر من عام ١٩٤٩...

• إ. ب. : هذا فضلاً عن استمرارك فى "العمل الصحفى"...

• ب. ب. غ. : لقد كنتُ أكرّس جهدي، على نحوٍ خاص، لإعداد محاضراتي ونشر دراسات أكاديمية في "المجلة المصرية للقانون الدولي". لكنني كنتُ أكتبُ أيضًا في صحيفة "الوطن" اليومية، التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، مقالات سياسية ملتزمة تحت اسم مستعار هو "د. إبراهيم" الذي أخذته من عنوان كتاب "جون كنييل". وهي قصة الطبيب "إبراهيم" الذي رحل إلى لندن بعد أن فقد كل أمل في رؤية بلاده تلحق بركب التطور، على الرغم من كفاحه من أجل تحقيق ذلك. ولم يعد بطل القصة إلى وطنه إلا ليموت.

• إ. ب. : إننا نتطرق هنا إلى موضوعات بعيدة تمامًا عن القانون الدولي. فكيف تفسر تأثرك الكبير بهذا الكتاب؟

• ب. ب. غ. : إنني أحب بلادي بعمق. وهذا عشقٌ حقيقي يُلْزِمُنِي منذُ أن وعيتُ على الحياة. وأنا على علاقة حب وامتزاج تام قوية للغاية مع مصر سواء من خلال ريفها أو تاريخها. وقصة الدكتور "إبراهيم"، الذي فقدَ عزمته إلى حدٍ أدى به إلى ترك بلاده، هي نموذج يُذكرني بأنني لا يجب أن أراجع مهما كان الواقع المصري.

• إ. ب. : في عام ١٩٥٢، تخلى الملك فاروق عن العرش وعاشت مصر ثورةً. فهل وقع عليك ضرر مباشر من هذه الأحداث؟

• ب. ب. غ. : نعم، فعلى سعيد شخصي أولاً، تمت مُصادرة الأملاك بصورةٍ مُجحفَةٍ. وكان والدي، وهو مالكٌ لمساحةٍ كبيرةٍ من الأراضي، قد توفي في العام السابق، أي في عام ١٩٥١. وتم تقسيم ثروته، من منقولاتٍ وعقاراتٍ، بين أخوي ووالدتي وأنا. غير أن الإصلاح الزراعي لم يُجردنا كليةً من ممتلكاتنا، فوفقاً لهذا الإصلاح الأول، كان من حق كل واحدٍ منّا أن يمتلك مائتي فدان. أما على الصعيد العملي، فإن علاقتي بنظام الحكم الجديد كانت ممتازة. وقد أسهمت في تأسيس "معهد العلوم السياسية" الخاص بالضباط الذين قاموا بالثورة والعسكريين الراغبين في تحسين ثقافتهم السياسية من أجل حسن قيادة البلاد والقدرة على السيطرة عليها بصورةٍ أفضل.

• إ. ب. : وفي عام ١٩٥٤، ذهبت لأول مرةٍ إلى الولايات المتحدة وبدأت في التردد على منظمة الأمم المتحدة...

• ب. ب. غ. : لقد حصلتُ في الحقيقة على بعثةٍ "قولبرايت" الخاصة بأساتذة الجامعة، وقضيتُ عاماً في "نيويورك". وكانت هذه الفترة واحدةً من أثنى مراحل دراستي. فقد كنتُ أستاذاً جامعياً شاباً يقوم بالتدريس منذ أربع سنواتٍ فقط في مدينة القاهرة، واستوعبت الصدمة الحضارية الأمريكية دون مشكلاتٍ تذكر. وقد أجبرني هذا على تحسين لغتي



الإنجليزية حتى أتمكن من إلقاء محاضرات بها. واكتشفتُ  
بجامعة "كولومبيا" طريقة تدريس تختلف كليةً عن تلك التي  
عرفتها في أوروبا ومصر، في حقبة كان يتم فيها الاكتفاء  
بالإلقاء محاضرات عامة قبل الالتحاق بالدراسات العليا، ما عدا  
بالنسبة لدراسة العلوم السياسية في باريس، حيث كانت  
المحاضرات تتم تحت إشراف أساتذة جامعيين. أما في  
الولايات المتحدة، فكان الأمر يختلف؛ إذ تقوم المحاضرات  
كلها على أساس الحوار وتبادل المعلومات. حتى أنني أذكرُ  
محاضرة ألقاها ثلاثة أساتذة على خمسة عشر طالبًا فقط.

وقمتُ في الولايات المتحدة أيضًا بنشر أول دراسة لي باللغة  
الإنجليزية، في مجلة "المصالحة الدولية"، تحت عنوان: "جامعة  
الدول العربية: عشر سنوات من الكفاح"، تلتها دراسة أخرى  
بعنوان: "النزاع الأنجلو- يمني"، قمتُ بكتابتها بالاستعانة بوثائق  
مثيرة عُثرت عليها في مكتبة جامعة "كولومبيا".

وفي الوقت نفسه، كنتُ أتردد على مقر الأمم المتحدة حيث  
كنتُ أتابع في كثير من الأحيان مناقشات مجلس الأمن. ويجب  
أن أعترف بأن العمل في الأمم المتحدة قد أغرائني في ذلك  
الوقت. وكنت قد شاركت في القاهرة، في العام السابق، في  
إصدار كتاب عن الأمم المتحدة بعنوان: "مصر والأمم المتحدة"،  
بدعوة من مؤسسة "كارنجي" التي طلبت من الهيئات العلمية في

مختلف أنحاء العالم كافة المشاركة في إصدار مجموعة من الكتب بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس منظمة الأمم المتحدة. وكنت قد نشرت، في العام نفسه، أول كتاب باللغة العربية عن الأمم المتحدة بعنوان "المنظمات الدولية"، وقام بكتابة المقدمة "عبد الحميد بدوي باشا" الذي كان يعمل، في ذلك الوقت، قاضياً بمحكمة العدل الدولية. وقدمت، في هذا العمل، نظرية عن المنظمات الدولية. وتحدثت طويلاً عن عصبية الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، وقمت بعمل فهرس لمختلف الدراسات التي تمت عن مفهوم المنظمة الدولية ذاته منذ "القس سانت - بيير" وحتى "إيمانويل كانت". وخلال بحثي عن مفكرين أفرو - آسيويين، اكتشفت الفيلسوف العربي "الفارابي" الذي يتحدث عن "المدينة الفاضلة" ومجموع المدن الفاضلة التي يجب أن تسفر عن ميلاد "المعمورة الفاضلة". وهي فكرة أعنت تناولها في خطبتي التي ألقيتها في الأمم المتحدة. كما اكتشفت "عبد الرحمن الكواكبي" الذي يدعو، هو أيضاً، في كتابه "أم القرى" إلى نشأة منظمة دولية تضم الدول الإسلامية كافة.

وعلى الرغم من الرغبة التي ساورتني في العمل بمنظمة الأمم المتحدة، وخطابات الترقية التي ربما كان من الممكن أن تسمح لي بالحصول على منصب في المنظمة، فإن نداء مصر كان الأقوى، وكنت أتعجل العودة إلى القاهرة في مرحلة حرجية من تاريخنا.

• إ. ب. : هل تُشير إلى تأميم قناة السويس؟ وكيف تسنى لك لعب دور في السياسة المصرية، بينما كانت أصولك العائلية تجعل منك مُستبهاً فيه في أعين النظام الحاكم؟

• ب. ب. غ. : لقد كانت بالفعل مرحلة عسيرة بالنسبة لى، حيث إننى كنتُ أنتمى إلى ما كان النظام الناصرى يُطبق عليه اسم "العائلات الإقطاعية"، ولم يكن لهذه العائلات الحق فى المشاركة فى الحياة السياسية. إلا أن هذا لم يمنعنى من خوض حملة واسعة لشرح حقوق مصر الشرعية فى تأميم قناة السويس. وإبان هذه الأحداث، شاركتُ فى تأسيس "جمعية العلوم السياسية"، وخلال الأشهر الأكثر حزناً - وهى نوفمبر وديسمبر ويناير - كنتُ ألقى كل أسبوع محاضرة عن السياسة الدولية يحضرها عامة الشعب ومندوبو السفارات المعتمدون بمصر. وبدأتُ أشتهر فى القاهرة من خلال هذه المحاضرات العامة التى كان يحضرها، بصفة منتظمة، اثنان أو ثلاثة من القيادات العسكرية للنظام الحاكم. ولكنى كنتُ أكثرُ أيضاً من المناقشات العامة واللقاءات الصحفية. وانتقلتُ من التدريس الجامعى إلى الإعلام القومى والعالمى حيثُ كنتُ أؤكد، بصفة خاصة، على الدور المهم للأمم المتحدة فى هذه الأزمة. هذا بالإضافة إلى أننى كنتُ أكتب...

• إ. ب. : بشأن مؤتمر "باندونج"، على سبيل المثال، الذى يُعدُّ إدراكاً من العالم الثالث لوضعه ومصالحه وأخيراً لقوته. هل كان لهذا الحدث صدًى كبير فى مصر؟ وهل قمتُ بتحليله فى مقالتيك؟

• ب. ب. غ. : لقد أسهمتُ فيه بالفعل من خلال دراساتٍ قمتُ بإعدادها، ومنها كتابى عن الحركة الأفرو- آسيوية الذى يتطرق إلى مؤتمر "باندونج" وأصوله.

وفى غمار ذلك، شرعتُ فى تأسيس "الأهرام الاقتصادى" الذى يصدر بواقع عددٍ كل أسبوعين. وكنتُ أصبو بتأسيسه إلى عمل مجلةٍ شبيههه بمجلة "الإيكونوميست" الإنجليزية. لقد كانت مغامرة كبيرة. فلم يكن هناك، فى ذلك الوقت، أية مجلة اقتصادية وسياسية بمصر. وصدر أول عدد من المجلة النصف شهرية فى أول يناير من عام ١٩٥٩، ولكنى كنتُ قد بدأتُ الإعداد لصدورها منذ عام ١٩٥٨. وقد منحنى هذا بالطبع مكانة خاصة فى عالم التدريس الجامعى، إذ إننى لم أكن أستاذاً جامعياً فحسب، وإنما كنتُ فى الوقت نفسه أترأس تحرير واحدة من المجلات المصرية المؤثرة. ويكمن سر هذه الترقية الصحفية فى صداقتى مع "بشارة تكلأ" صاحب الجريدة اليومية الكبرى "الأهرام" فى ذلك الوقت. وأصبحتُ، نوعاً ما، المتحدث باسم تيارٍ سياسى. وتدافع هذه المجلة عن القطاع الخاص والملكية

الخاصة فى مرحلة كانت موجة اشتراكية - شيوعية تجتاح مصر. وصرت، بالنسبة لكثيرين، بطرس غالى الإقطاعى القديم الذى ينتمى إلى التيار الاشتراكى - الديمقراطى والذى يُحاول، عن طريق الصحافة الوسيطة، السيطرة على جموح أيديولوجيات النظام الحاكم. الأمر الذى تسبب أحيانا فى تعرضى إلى اللوم.

وفى طليعة أعوام الستينيات، شاركتُ فى تأسيس كلية جديدة: هى "كلية الاقتصاد والعلوم السياسية" التى جمعت بين قسم الاقتصاد بكليتى التجارة والحقوق وقسم العلوم السياسية بكلية التجارة. وكان الغرض من هذه الكلية الجديدة أن تصبح قطبا متميزا يكتفى بأربعين طالبا فقط ويضم فريقا من أفضل أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية فى ذلك الوقت. واخترتُ أن أحاضر فيها عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وفى تلك المرحلة أيضا، أسستُ مجلة جديدة، لا تزال تصدر حتى اليوم، هى "السياسة الدولية". وتعد تلك المجلة أيضا الأولى من نوعها، وأحدثت تأثيرا واسعا فى مختلف أرجاء الوطن العربى، شأنها فى ذلك شأن "الأهرام الاقتصادى". ويوجد بكل عددٍ من أعدادها كذلك قسم خاص عن أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

لقد كنتُ أحاول توعية القارئ العادى بدور الأمم المتحدة وبالسياسة الدولية. كما كنتُ أقوم بتبسيط هذه القضايا فى جريدة

"الأهرام" اليومية. وكنتُ أكرّس أعدادًا خاصةً عن قارة أفريقيا وعن مشكلة نزع السلاح. وكان مقالى، الذى نُشر فى أول عددٍ من مجلة "السياسة الدولية"، يتحدث عن القنبلة الذرية الصينية بعد شهرٍ من انفجارها.

• إ. ب. : تُعد السياسة الدولية والمنظمات الدولية محور دراساتك ومحاضراتك ومقالاتك، وخاصة منظمة الأمم المتحدة ...

• ب. ب. ب. غ. : نعم، ولكننى أهتم أيضًا بالمنظمات الدولية الأخرى مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية والحركة الأفرو-آسيوية... ملخص الأمر، إننى أهتم على وجه الخصوص بمنظمات العالم الثالث.

• إ. ب. : ولماذا العالم الثالث على وجه الخصوص؟

• ب. ب. ب. غ. : للأهمية الشخصية أولاً، ولكن أيضًا لأسبابٍ عملية خالصة. فلو كنتُ قد أرثتُ الكتابة عن السوق الأوروبية المشتركة، لكان الأمر قد تطلب منى مراجعة مئات الكتب التى صدرت عن هذا الموضوع. وبما أنى أعيش فى مصر، فإن الفرصة لن تُتاح أمامى لعمل ذلك. لكننى، على عكس ذلك، أضع نفسى فى وضع شبه احتكار للمادة التى

تلزمنى عند اختيارى الكتابة عن جامعة الدول العربية، التى تتوافر الوثائق الخاصة بها كافة باللغة العربية، أو الكتابة بشكل أعم عن قضايا الوطن العربى، وكذلك عن منظمة الوحدة الأفريقية. وفضلاً عن ذلك، هناك اهتمام عاطفى. فأنا أنتمى إلى هذه البقعة من العالم وأحلم بأن ألعب دوراً سياسياً فيها. وتعد الكتابة، فى هذه الحالة، هى القناة الوحيدة التى تسمح لى بالوصول إلى الحياة السياسية. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، أنا أنشر كثيراً بالعربية والفرنسية وفى بعض الأحيان بالإنجليزية.

● إ. ب. : يونه من عام ١٩٦٧ هو تاريخ مهم آخر فى حياتك وحياة بلادك. إنها الحرب مع إسرائيل، وهزيمة مصر. فكيف كانت حالتك فى ذلك الوقت؟

● ب. ب. غ. : لقد وجدت صعوبة فى تقبل الهزيمة، ومثل "الدكتور إبراهيم" فى كتاب "جون كنييل"، "هربت" من مصر إلى فرنسا حيث تم تعيينى أستاذاً مساعداً بكلية حقوق باريس. وفى نهاية عام ١٩٦٨، عدت إلى القاهرة بعد أن استعدت عزيمتى ونسيت الهزيمة.

● إ. ب. : موت "جمال عبد الناصر"، فى سبتمبر من عام ١٩٧٠، وزوال نظام الحكم الذى كان يُعد "الإقطاعيين"، الذين

كنتَ واحدًا منهم، "أعداء للشعب"، هل فتح أمامك آفاقًا جديدةً على الصعيد السياسى؟

• ب. ب. غ. : نعم، فقد فتح "أنور السادات"، منذ توليه السلطة، صفحةً جديدةً فى تاريخ مصر، وتعاون مع المنتمين إلى الطبقة الحاكمة التى سبقت عهد الثورة. وهكذا تم تعيينى عضواً مسئولاً عن السياسة الخارجية فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى. وكنتُ أسافر كثيرًا للتعريف بالاتحاد الاشتراكى وإقامة علاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى فى أنحاء العالم المختلفة. وكنت، على نحو خاص، على صلة وثيقة بحزب "المؤتمر" فى الهند والحزب الاشتراكى فى فرنسا. كما حاولت حمل "الحركة الاشتراكية الدولية" على ضم الاتحاد الاشتراكى إليها، ولكنى أخفقت فى مسعاى؛ لأن نظام الحكم فى مصر كان يقوم على سياسة الحزب الواحد. وحينئذٍ قررت تأسيس حركة اشتراكية دولية أفريقية كانت تضم، فى البداية، تونس والسنغال ومصر ورأسها ليبولد سيدار سنجور".

• إ. ب. : يرتبط النقاش الاقتصادى بنظيره السياسى. وكان العقد الأول للأمم المتحدة، الخاص بالتنمية، قد انصرم لتوّه. وكان من الواضح أن التقدم الذى أحرزته المنظمة متواضع، وأن التنمية سوف تستغرق وقتاً أطول بكثير من ذلك الذى



كان مقدراً في ظل نشوة استقلال البلدان. فهل أوليت اهتماماً بالنقاش حول التنمية؟

• ب. ب. غ. : بالتأكيد، لكنني اهتممت بهذه الموضوعات من منظورٍ سياسى واقتصادى فى آنٍ واحد؛ ففي البداية، انصب تفكيرى على استقلال هذه البلدان وجلاء الاستعمار. وكنت على اتصالٍ بمكتب بلدان المغرب العربى بالقاهرة الملحق بجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٥٥. وكانت جامعة الدول العربية تهتم عن قربٍ بجلاء الاستعمار عن العالم العربى. كما تابعت نشأة تكتلات أفريقية مختلفة، مثل: "مجموعة الدار البيضاء" و"مجموعة مونروفييا" اللتين اتحدتا عام ١٩٦٣ فى قمة "أديس أبابا".

وبعد تحقيق جلاء الاستعمار السياسى، اهتممت بإنهاء الاستعمار الاقتصادى. وهكذا وجدت نفسى مضطراً إلى الكتابة عن مفاهيم الاستعمار الجديد، والهيمنة الاقتصادية والثقافية، والنموذج المُصغر للقومية. وقمت بتحليل ظاهرة "عدم الانحياز" من منطلق أننا إذا اضطررنا إلى التزام الحياد حيال الصراع الدائر بين الشرق والغرب، فإننا، على عكس ذلك، يجب أن ننحاز فى الصراع بين الشمال والجنوب ومن أجل إنهاء الاستعمار السياسى والاقتصادى، هذا بالإضافة إلى العمل على تفعيل التعاون بين الجنوب والجنوب.

• إ. ب. : فى الصراع بين الشمال والجنوب، كان البترول هو السلاح الأكثر فاعلية الذى استخدمته بلدان الجنوب. وكانت منظمة "الأوبك" قد تأسست فى عام ١٩٦٩، بينما حدث أول صدمة فى مجال البترول فى نهاية عام ١٩٧٣.

• ب. ب. غ. : أعتقد أننى، فى أحد مقالاتى، كنتُ من أوائل الذين طبّقوا النظرية الأمريكية الخاصة بـ "الردّ المرن" و"الردّ الرادع" فى مجال البترول، بعد أن أصبح خفض إنتاج البترول صورة أخرى من الرد التدريجى على الاعتداء الأجنبى. ونشر هذا المقال فى عدد ٥ مايو ١٩٧٣ من جريدة "الأهرام" اليومية، ولم يولهِ الرأى العام المصرى الكثير من الاهتمام، ولكن شركات البترول الكبرى أولته اهتمامًا كبيرًا.

وفى عام ١٩٦٧، وبعد مرور وقتٍ وجيزٍ على هزيمة "سیناء"، أذكر أننى أعلنتُ فى اجتماع عام: "أن السلاح الذى يتعين علينا استخدامه الآن، هو سلاح البترول". ويجب أن أعترف أن فكرة هذه الإستراتيجية نمت فى ذهنى، منذ عام ١٩٥٥، بمساعدة "بيريّز جيريرو"، ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالقاهرة. وكنا نقطن العقار نفسه وسرعان ما جمعت الصداقة بيننا. وهو الذى قال لى، فى نهاية عام ١٩٥٥ وبداية عام ١٩٥٦، إننا: "إن استطعنا إقامة علاقة بين بلاده ("قُينزويلا"

المُصدرة للبترول) والدول المُصدرة للبترول في العالم العربي، حتى ولو كان ذلك في إطار تشاوري، فإن هذا سيمنحنا قوة لا مثيل لها في مواجهة الدول المُستهلكة للبترول والشركات العالمية الكبرى". وانطلاقاً من هذه المناقشات مع "بيريز جيريرو"، نمت لدى فكرة استخدام البترول كسلاح ... سلاحنا الذري. وهكذا كتبت عن "الرد المرن"، وعن فكرة خفض التدرجي للإنتاج البترولي؛ أي أن نبدأ، على سبيل المثال، في حالة وقوع صراع، في خفض الإنتاج بنسبة ٥ %. وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق، أو إن لم تلبّ مطالبنا، فإننا نقوم بخفض الإنتاج بنسبة ٥ % أخرى في الشهر التالي، وهكذا. وقد تم تطبيق هذه السياسة في عام ١٩٦٧.

• إ. ب. : وقعت الحرب في عام ١٩٦٧، ولكن هل جاء ردٌّ فوري في ذلك الوقت؟

• ب. ب. غ. : لا، ولكن الدول المُنتجة للبترول اجتمعت وتأسست منظمة "الأوبك" في عام ١٩٦٩. وتمت إعادة تناول فكرة "الرد المرن" وشرحها في مقالات، بمناسبة الموائد المُستديرة التي كنت أعقدها، في عدد خاص من مجلة "الأهرام الاقتصادي" ... لأن الحالة المعنوية بلغت أشدّ مراحل تدهورها في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ العسكرية. لذلك فقد كنت أقول: "لقد خسرنا معركة بالتأكيد، ولكننا لم نخسر

الحرب، فلم يزل لدينا سلاح البترول". وفى بداية عام ١٩٧٣، عَقِدَتْ دورة تدريبية، استمرت على مدى أربعة أسابيع فى "أبو ظبى"، أمام شباب دبلوماسيى بلدان الخليج. وخلال الدورة التدريبية دافعت، من جديد، عن البترول كسلاح يُستخدم فى آونة الحرب.

● إ. ب. : وكيف كان رد فعل دول العالم الثالث المُستوردة للبترول؟

● ب. ب. غ. : بعد أن أضعفت صدمة خفض إنتاج البترول الدول الأفريقية، أسهمت فى إيجاد تقارب بين العالمين الأفريقى والعربى. وفى عام ١٩٧٥، قمت بجولة فى أفريقيا، بوصفى سفيراً لجامعة الدول العربية، من أجل تعزيز هذا التقارب. وبعد عامين، وفى مارس من عام ١٩٧٧، عَقِدْتُ بالقاهرة أول قمة "عربية - أفريقية" كثمرة تحالف بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

● إ. ب. : لقد قمت بهذه الجولة، إذن، قبل توليك منصب الوزير؟

● ب. ب. غ. : نعم، حيث إن تعيينى وزيراً تم فى سبتمبر من عام ١٩٧٧.

## الفصل الثانى

### فى خدمة الخارجية المصرية

(١٩٧٧ - ١٩٩١)

- إيڤ برتولو: إننا إذن فى نهاية عام ١٩٧٧. وقد أصبحت وزيرَ دولة للشئون الخارجية ...
- بطرس بطرس غالى: لا، فقد كنتُ على مدى شهرٍ أو اثنين وزيرَ دولة تابعًا لرئاسة الوزارة ومسئولًا عن العلاقات بين مصر والسودان. وهكذا عدتُ من جديد إلى أفريقيا والسودان، وإلى اتفاقية عام ١٨٩٩ التى وقّعها جدى، كما لو كان هناك تواصلٌ فى السياسة العائلية. فضلاً عن هذا الملف، فقد اقترحتُ فكرة ضرورة أن تُقيم مصر علاقات مع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، وهو اهتمامٌ نما لدى خلال السنوات التى قضيتها فى المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى، حيث كنتُ مسؤولًا عن العلاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى. وسرعان ما أدركتُ أن السياسة الخارجية لم تعد من الممكن أن تقتصر على العلاقات بين وزراء الخارجية، وإنما يجب دعوة ممثلين غير حكوميين للمشاركة فيها. لذلك فقد كنتُ أرى أهمية أن ينضم الاتحاد الاشتراكى

المصرى إلى الحركة الاشتراكية الدولية. وأذكر، فى هذا الصدد، أن الوزير الفرنسى "جون - بيبير كو" جاء للقائى بالقاهرة وأنه قال لى: "إنك وزير دولة، ولكن ما الذى تفعله بالضبط؟" - فأجبت: "إننى أعمل مع رئيس الوزراء. وأنا مسؤول عن العلاقات مع السودان، كما أتولى شأن العلاقات مع المنظمات الدولية غير الحكومية". فأجابنى مندهشاً: " هذا ليس معقولاً! إنكم حقاً مبتكرون! إننا حتى لم نفكر فى الأمر فى وزاراتنا".

ولكن كل هذا لم يدم طويلاً، فقد تم تعيينى وزير دولة للشئون الخارجية عند زيارة السادات للقدس فى ١٥ أو ١٦ نوفمبر. وعندئذ تراجعت أهمية كل هذه المشروعات.

● إ. ب. : أنت متقّف توليت مهام وزير الخارجية. فكيف استخدمت حصيلة خبرتك الأكاديمية؟

● ب. ب. غ. : لقد حرصتُ قدر المستطاع على عدم تعقيد الأمور، وفى الوقت نفسه على عدم المبالغة فى وضع تصورات لا تتناسب مع واقع الأمور. وكانت المسألة تكمن أيضاً فى معرفة مدى قابلية الآخرين للاستفادة من هذه الحصيلة. لقد كتبتُ كثيراً - وكنتُ قد قلتُ لكُ إننى كاتبٌ يميلُ إلى الإسهاب فى كتاباته - ، لذلك فقد كتبتُ عن

المشكلات القائمة بين العالم العربى وإسرائيل. وقلتُ إنه يجب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، وإن دولة إسرائيل سوف تتضمن فى يوم من الأيام إلى العالم العربى، وإن أرادت البقاء، فيجب عليها الاتجاه إلى التعريب. وبعبارة أخرى، إن اللغة العربية يجب أن تصبح للغة الأولى بها إلى جانب اللغة العبرية. وفى السيناريوهات التى أعدتها، كنتُ أتصور إسرائيل شبيهة بمدينة "هونج كونج" فى وسط العالم العربى؛ لأننى لم أكن قد تخلّيت بعد عن حلمى فى تأسيس اتحاد فيدرالى عربى. وقامت أجهزة ومراكز البحث الإسرائيلية بتحليل كتاباتى. ونظمت بالقاهرة ندوة مع إسرائيليين يحملون الجنسية الإسرائيلية والأمريكية فى الوقت نفسه. فأدت كل هذه العناصر إلى اعتقاد الإسرائيليين بأننى كنتُ وراء زيارة السادات إلى القدس. وهو أمرٌ خاطئ. ولكنهم ظنوا أنه بما أننى "المتقف" التابع للسلطة فى هذه المجموعة من السياسيين والعسكريين التى كانت ترافق السادات، فإننى لا يمكن أن أكون سوى مهندس هذا اللقاء التاريخى ... وتناولت الصحافة العربية المعادية لمصر هذه الفكرة بطريقتها فى سياق تم تحويله بشكل جميل، ولكنه قاسٍ للغاية، ومضمونه: "المهندس الأكاديمى للانهازامية العربية"؛ أى الأكاديمى والمفكر والمتقف الذى دعا إلى الحوار مع إسرائيل، والذى

أسهم في التراجع أمام إسرائيل. ومن هذا المنطلق، لم يكن من الصعب التفكير في أنني سخرت كل شيء للقيام بهذه الزيارة. وكان الأمر سيصبح من دواعي فخرى، حقاً من دواعي فخرى، لو كان حقيقة، ولكنه لم يكن كذلك. وكنت آخر من يعلم بهذه الزيارة. غير أن السادات طلب مني إعداد الخطاب؛ ذلك الخطاب الشهير الذي ألقاه في "الكنيسة".

• إ. ب. : نعم، لقد كان رائعاً!

• ب. ب. غ. : وهو خطاب لم يستخدمه على الإطلاق، حيث إنه قرأ الخطاب الذي أعده الكاتب الصحفي الكبير "موسى صبرى".

• إ. ب. : لقد شاهدت إعادة البث المباشر للخطاب. وأذكر الانفعال والأمل اللذين شعرت بهما وأنا أستمع إلى الرئيس السادات، وخيبة أملى أمام رد "مناحم بيجين" الذي جاء مجرداً من الإحساس ويشوبه الحذر الشديد ...

• ب. ب. غ. : ومنذ ذلك الحين، قضيت أعواماً طويلة في الاهتمام بالحوار العربى - الإسرائيلى، والمصرى - الإسرائيلى.

• إ. ب. : وهل كان لهذا الحوار الأولوية لديك أو لدى الرئيس نفسه؟



• ب. ب. غ. : لقد كان لهذا الحوار أولويةٌ حددها الرئيس بنفسه، ولكنى تابعتُ اهتمامى بالعالم الأفريقى من خلال ملف السودان. وهو اهتمامٌ كنتُ أفسره أمام الرأى العام المصرى بالمنطق التالى: "لقد كنا معزولين عن العالم العربى، وتم إقصاؤنا عن الحركة الإسلامية، وكنا على وشك طردنا من مجموعة عدم الانحياز، لذلك كان يجب ألا نفقد تأييد أفريقيا أيضًا". لأنه لا يجب أن نغفل الدور الريادى الذى كانت تلعبه مصر فى العالم الثالث قبل زيارة السادات للقدس. وكانت مصر تتزعم حركة عدم الانحياز مع يوغسلافيا والهند، كما كانت تتزعم جامعة الدول العربية، كذلك كانت تتزعم مع الجزائر منظمة الوحدة الأفريقية. وكانت تحتل الصدارة فى العالم الإسلامى بفضل جامعة الأزهر.

ولكن اهتمامى بأفريقيا يرجع، فى الحقيقة، إلى سببٍ آخر يبدو لى أساسيًا، وهو: منابع النيل. واسمح لى هنا باستطرادٍ تاريخى: كانت هناك سياستان فى مصر الفرعونية، إحداهما تعنى بأمن البلاد والدفاع عنها فى مواجهة العدوان القادم إليها من قارة آسيا؛ والأخرى تهتم باندماج مصر فى أفريقيا حيث منابع النيل. ومن ثمَّ يقوم أمن مصر منذ قديم الأزل على أفريقيا وليس على إسرائيل؛ حيث إن إمدادها بالمياه يعتمد قبل كل شىء على نهر النيل الذى يمر بسبعة بلدان أفريقية قبل أن يصل إليها.

فالنهر يمر بالسودان، وتأتي ٧٠ إلى ٨٠ % من مياه النيل الأزرق من بحيرة "تانا" بأثيوبيا، في حين تغذى بحيرة "فيكتوريا" بكينيا النيل الأبيض. كما يمر النيل بأوغندا وتنزانيا، ويغطي حوضه أيضًا بوروندي ورواندا وزائير. ويتضح، في هذه الحالة، أن مصر إن أرادت بناء سدود جديدة من أجل زيادة كمية المياه المتاحة، فإنها لن تستطيع ذلك إلا من خلال السدود التي سبق بناؤها في كل هذه البلدان. وهي الفكرة التي كنت أسوقها في المحاضرات التي كنت ألقاها في الكليات والمعاهد العسكرية. فكنت أقول: "إنكم تخطئون، فالمشكلة ليست في آسيا أو في إسرائيل؛ لأن التوسع الإسرائيلي ليس إلا ظاهرة عارضة سيأتي يومًا وتختفي. وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في الجنوب. فإذا قررت أثيوبيا أو كينيا غدا إقامة سدود من أجل زيادة حصتهما في استهلاك المياه، فإن هذا سيؤثر بالسلب في حصة مصر. إن موقفنا مُعلّق على قرارات البلدان التي تسبقنا في الانتفاع بمياه النيل، وهنا يكمن الخطر الذي يفوق حجمه إلى حد كبير حجم التهديد الذي تشكله إسرائيل". وكنت أفسر حُكمي على الوضع بقولي: "إن قطع المياه يسبق قطع الرقبة". ومن هنا تأتي أهمية إقامة علاقات طيبة مع هذه البلدان، ومع جيرانهم أيضًا ومع سائر قارة أفريقيا. وهذا يفسر الأولوية المطلقة التي أعطيتها لقارة أفريقيا خلال السنوات الخمس عشرة التي قضيتها بوزارة الخارجية المصرية.

- إ. ب. : وهل كان هذا على حساب قارئٍ أخرى؟
- ب. ب. غ. : نعم، فقد أهملتُ بالفعل، إلى حدٍّ ما، قارة أوروبا. ويجدر الذكر أن كل زملائي الوزراء كانوا يرغبون في التوجُّه إلى أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، كانوا يولون اهتمامًا أقل بقارئٍ أفريقيًا وأمريكا اللاتينية وآسيا. لذلك فقد اخترتُ مجالات اهتمامي وفقًا لفكرة إعادة نوع من التوازن في العلاقات مع أمريكا اللاتينية أو أفريقيًا أو آسيا التي كانت شريكًا لنا في سياسة عدم الانحياز.
- إ. ب. : هذا اختيارٌ مهمٌ سياسيًا. وهل وضعتَ برنامجًا خاصًا بالمياه؟
- ب. ب. غ. : بالتأكيد! لقد أسستُ ما أطلق عليها اسم "مجموعة إندوجو"؛ أي ما يعنى "الإخاء" باللغة السواحيلية. وطرحتُ فكرة ربط إنتاج الكهرباء بين سدّي "إنجا" و"أسوان". وكنتُ أنظم، بصورة منتظمة، اجتماعات بين وزراء خارجية هذه البلدان. كما عقدتُ اجتماعًا مع وزراء الري الذين دعوتهم رسميًا للذهاب إلى آسيا من أجل دراسة مشروع "نهر الميكونج"، حتى أنني قمتُ بعمل عرض لمشكلات النيل بمجلس الشيوخ الأمريكي، وترأس هذه الجلسة معي "آل جور" الذي كان عضوًا بالمجلس. كذلك

نظمت مؤتمرًا دوليًا بالقاهرة عن مشكلات المياه هذه بقارة أفريقيا. ولم أتمكن من التوصل إلى فكرة مناسبة لإقناع الدول بالتعاون في التحكم في مياه النيل، إلا بعد عشر سنوات من العمل المضني؛ لأن مع كل تغيير كان يطرأ على حكومات بلدان حوض النيل، كان كل شيء يبدأ من جديد. ولم يكن هذا بالأمر الهين، فقد كان المعنيون بالأمر يعترضون دائماً قائلين: "إنك تريد بناء سدًا، ولكنك ستتسبب في إغراق قرانا. فما الفوائد التي سوف تعود علينا؟" فكنْتُ أجيبهم: "إنكم ستحصلون على المياه". فكانوا يجيبون: "لسنا بحاجة إلى مياه؛ فلدينا الأمطار". فكنْتُ أجيب: "لكن نظام الري سيكفل لكم الزراعة ثلاثة مواسم في العام بدلاً من موسم واحد". فكانوا يردون: "هذا لا يهمنا الآن". فكنْتُ أحاول من جديد إقناعهم بقولي: "سوف يُمكنكم الحصول على الكهرباء". فكانت إجابتهم: "نعم، ولكننا لسنا بحاجة إليها". وحينئذ تفتق ذهني، ذات صباح عند استيقاظي، عن فكرة رائعة: يُمكننا، عن طريق المولدات، ربط مختلف البلدان المنتجة للكهرباء في أفريقيا وتصدير هذه الكهرباء إلى أوروبا. إنها طاقة نظيفة. وهكذا استطعت الحصول على تمويل من "البنك الأفريقي للتنمية" لعمل دراسة جدوى للمشروع. وكان لإنشاء هذه الشبكة فوائد عديدة، فهي لا تَمَسُّ سيادة الدول، وتُعد

مصدر دخل إضافي، وتعود على البلدان التي يمر بها التيار الكهربى، من "إنجا" إلى "أسوان"، بالنفع المادى مقابل استغلال هذه الطاقة. ومن ثمَّ فهى مصدرُ دخلٍ يُعادل فى أهميته البترول. وتم تنفيذ الفكرة!

• إ. ب. : ولكن هذه البلدان بإمكانها قطع المياه فى أى وقت، وذلك على الرغم من الاتفاقيات الموقعة بينكم.

• ب. ب. غ. : نعم، ولكن اعتباراً من اللحظة التى نتوصل فيها إلى تأسيس هيئة إقليمية وفنية تدير هذا التقسيم - على غرار هيئة "نهر الميكونج" -، سوف تكون هناك مياه تكفى الجميع. وهناك، حالياً، دراسات تقوم بها "اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة" و"البنك الدولى". وهكذا أشعر بالسعادة وأنا أستنتج أن مشكلة مياه النيل تحظى، أخيراً، باهتمام المجتمع الدولى.

• إ. ب. : هذا أمرٌ شيقٌ للغاية. وهو يُذكرنى بأمرٍ مشابه، عندما وضعت "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"، فى نهاية أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن الماضى، قواعد خاصة باستخدام مياه الأنهار المشتركة بين البلدان فى إنتاج الكهرباء. وتطرح هذه القواعد أسئلةً مثل: مَنْ يملك المياه؟ ومَنْ يملك الكهرباء؟ وكيف يتم تقسيم عائد

بيع الكهرباء؟ وكيف يُمكن حل المشكلات التى قد نَقَع؟ وقد أدى هذا إلى عقد مفاوضات مُطوّلة بنَاءً للغاية. حتى أن اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة حصلت على وسام يوغوسلافى على قيامها بهذه العملية. وأرادت اللجنة، بعد ذلك، إبرام اتفاقية حول استخدام مجارى المياه المشتركة بين البلدان. غير أن هذه الإتفاقية لم تتم؛ لعدم رغبة الدول فى الحد من حقها فى استغلال المياه المارة بأراضيها كيفما شاءت. إلا أن اللجنة تمكنت من التوصل إلى اتفاقية بشأن تلوث مجارى المياه المشتركة بين البلدان، والتى كان من شأنها حل بعض النزاعات.

- ب. ب. غ. : هذا فى الحقيقة أمرٌ شيق؛ وهو يُوضح أن مشكلة المياه ستُصبح واحدة من أهم تحديات القرن القادم.
- إ. ب. : خلال الجهود التى بذلتها من أجل حَمَل بلدان حوض النيل على التعاون، هل لجأت إلى "اللجنة الاقتصادية الأفريقية"؟
- ب. ب. غ. : لا، لأننى كنتُ على اتصال، بصفة خاصة، بمنظمة الوحدة الأفريقية. وكنتُ أولى اهتمامًا أقل باللجنة الاقتصادية. ولكننى، على الرغم من ذلك، عملتُ على اختيار أحد مواطني للعمل باللجنة حتى يتمكن من جذب اهتمامها إلى

المشكلات المتعلقة بمياه نهر النيل. وكنتُ أرغب في أن يُصبح مدير اللجنة مصريًا، ولكنني لم أتمكن من تحقيق ذلك.

• إ. ب. : وخلال هذه الفترة، أسستُ "الصندوق المصري للتعاون مع أفريقيا".

• ب. ب. غ. : نعم، لقد أسستهُ بالضبط عام ١٩٧٨. ولكن هذا الصندوق لم يبدأ في العمل إلا عام ١٩٧٩، ولم يُصبح ذا فاعلية حقيقية إلا عام ١٩٨٠. وقد كان صندوقًا متواضعًا إلى حدٍ ما؛ يبلغُ رأس ماله بضعة ملايين من الجنيهات المصرية، ولكنه كان ولا يزال ذا تأثير هائل على مجموع بلدان القارة الأفريقية.

وبعد تأسيسه، حاولتُ إيجاد سبل تعاون مع وزارات التعاون في فرنسا وألمانيا والدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وإيطاليا من أجل القيام بمشروعاتٍ مشتركة، ولكنني لم أنجح. وعلى عكس ذلك، وجدتُ محاولتي صدّي طيبًا لدى رئيس وزراء اليابان "ياسوهيرو ناكاسوني". وعندما التقيتُ به في طوكيو، قال لي: "هذه فكرةٌ جديدة، دعني أفكرُ فيها، وسوف أرسلُ لكُ وفدًا". ولا تزال اليابان، إلى اليوم، شريكًا لمصر في إطار مشروعاتٍ مشتركة يُمولها كل من الطرفين بالتساوي. وقد سمحَ لنا هذا التعاون بتدريب المئات من ضباط الشرطة الأفارقة في مجال مكافحة المخدرات بأكاديمية شرطة القاهرة. وفضلاً

عن تدريب رجال الشرطة، قمنا أيضًا بتدريب ممرضين وممرضات بمستشفياتنا. كما كُلِّفَتْ ربابنة قناة السويس والأكاديمية البحرية بالإسكندرية بتدريب الربابنة الأفارقة عند مداخل الموانئ. وكانت لدينا بعثة دائمة بجيبوتي، وأخرى "بلاجوس" و"أكرا". وعلى صعيد آخر، أرسلنا إلى الكامبيرون أيضًا نحو أربعين مدرسًا للرياضيات. وقد سمح هذا الصندوق بخلق وجود مصرى نشيط للغاية فى سائر القارة الأفريقية، وقد تأكدتُ خلال زيارتي الأخيرة إلى "برازافيل"، فى عام ٢٠٠١، من أن الصندوق لا يزال يعمل إلى الآن على نحو جيد جدًا.

● إ. ب. : إنك بعملك وزيرًا للخارجية، كان لك بالتأكيد علاقات بمنظمة الأمم المتحدة. فهل كنت تذهب بصفة منتظمة إلى "نيويورك" خلال انعقاد جلسات الجمعية العامة؟

● ب. ب. غ. : نعم، فقد كنتُ رئيس الوفد. ولكن السادات لم يكن يعبأ بالأمم المتحدة. وفى أول مرة، قال لى: "اسمع، ابعث بأى أحد إلى الجمعية العامة، فأنا بحاجة إليك هنا". لذلك كان يجب علىّ، فى كل مرة، أن أجد الدوافع الملائمة حتى يتركنى الرئيس أرحل. وعلى الرغم من ذلك، فقد ترأست الوفد المصرى فى الجمعية العامة عدة مرات.

● إ. ب. : ألم يتم انتخاب مصر لرئاسة مجلس الأمن خلال هذه الفترة؟



• ب. ب. غ. : بلى، فقد تمكنت من العمل على انتخاب مصر لرئاسة مجلس الأمن. وأذكر أن ذلك حدث خلال انعقاد مؤتمر فرنسا - أفريقيا بمدينة "فيتيل" الفرنسية عام ١٩٨٣. وكنت أستيقظ في الساعة من صباح كل يوم وأذهب للقاء رؤساء الجمهوريات الأفارقة، كل واحد على حده في حجرته بالفندق، من أجل الحصول على تأييد بلادهم خلال اقتراع الجمعية العامة على انتخاب أعضاء غير دائمين من مجلس الأمن. وهكذا تم انتخاب مصر.

• إ. ب. : لا بد وأن هذا أعطاك الفرصة للذهاب، بصفة منتظمة، إلى "نيويورك"...

• ب. ب. غ. : لقد كنت أذهب، بالطبع، إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمت العملية الخاصة باتفاقية السلام مع إسرائيل برمتها على هامش الأمم المتحدة. وكنا نريد مشاركة الأمم المتحدة، ولكنها لم تكن رغبة إسرائيل ولا أمريكا.

• إ. ب. : نعم. ولم يتغير الوضع. ولكنك هل أردت ذلك؟

• ب. ب. غ. : بكل تأكيد. ولكن فضلاً عن ذلك، عندما اضطررنا إلى نشر قوات الأمم المتحدة في سيناء - وفقاً للاتفاقية - عارضت الدول العربية تشكيل هذه القوة.

- إ. ب. : هل عارضت الدول العربية تشكيل هذه القوة؟
- ب. ب. غ. : بالتأكيد؛ لأنهم كانوا يُعارضون الاتفاقية. وقبل وجود قوات الأمم المتحدة كان يعنى الموافقة الضمنية على معاهدة السلام مع إسرائيل. لذلك فقد قمت بجولة في بلدان أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٠ من أجل الحصول على المشاركة الرمزية لقوات منها في تكوين قوة متعددة الجنسيات خارج إطار الأمم المتحدة.
- إ. ب. : فضلاً عن اهتمامك بأفريقيا والعلاقات العربية - الإسرائيلية، ما هي مجالاتك المفضلة؟
- ب. ب. غ. : إن كنت قد أعطيتك الانطباع بأن اهتماماتي تقتصر على أفريقيا، فإن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق، فالأمر أبعد ما يكون عن ذلك. فقد أقمت علاقات منتظمة مع ألمانيا ورومانيا والهند والاتحاد السوفيتي واليابان والصين. وقمت بعدة جولات في أمريكا اللاتينية. ونظمت، في هذا الصدد، لقاءات سنوية كانت تُعقد أحياناً في القاهرة، وأحياناً أخرى في مدينة "مكسيكو"، بين دبلوماسيين ورجال أعمال وجامعيين وخبراء من العالم العربي ومن أفريقيا مهتمين بأمريكا اللاتينية، ونظراتهم من أمريكا اللاتينية المهتمين بالعالم العربي وأفريقيا. كما عملت كثيراً على إيجاد تقارب

مع الاتحاد السوفيتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وموسكو.

وعملت على أن تصبح مصر عضواً فى "المنظمة الدولية للفرانكوفونية" بدافع أن سياسة مصر طالما قامت على اللعب بورقة الصراع بين القوى العظمى. وهكذا لعبنا، فى القرن التاسع عشر، بورقة الصراع بين فرنسا وإنجلترا للتصدي للاستعمار العسكرى البريطانى. وخلال الحرب الباردة، لعبنا بورقة المواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة. وعند قيام عملية السلام مع إسرائيل، اضطررنا إلى قطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى؛ لأن أحد الشروط الضمنية لهذه العملية يقضى بتكفل الولايات المتحدة بمفردها بها. وبعد إقصاء أوروبا والاتحاد السوفيتى عن عملية السلام، كان من الملائم التقرب إلى فرنسا بحكم أنها، بلا شك، أكثر بلد مستقل فى إطار حلف الأطلسى، وذلك من أجل إحداث نوع من التوازن فى مواجهة الهيمنة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، عملت على أن تصبح مصر عضواً فى المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وهو الأمر الذى كان يخدم، فى الوقت نفسه، سياستنا الأفريقية، حيث إن عدداً من الدول الأفريقية كانوا أعضاء بها. إنك ترى إذن أن حقل أنشطتى كان مُفتحاً للغاية على باقى العالم!

- إ. ب. : إن عمل إنسان مثقف بالسياسة هو، فى باطن الأمر، مهمٌ للغاية.

● ب. ب. غ. : إنه بالتأكيد مهمٌ للغاية؛ لأن المثقف أو الأستاذ الجامعي يمكن أن يُقدِّم رؤيةً جديدةً، وأن يكسِّر الروتين ويُضفي بعض العقلانية على الأمور. فضلاً عن أن هذا يسمح بالتلامس مع أجواء متنوعة للغاية خارج الدوائر الحكومية التقليدية؛ إذ إنَّكَ تَخاطب، بأسلوب غير مباشر، المجتمع المدني. فأنت تميلُ بطبعك إلى لقاء أساتذة جامعيين ومنظمات غير حكومية وأعضاء بالبرلمان. وهذا يُفسر سعيي إلى انضمام مصر إلى الحركة الدولية الاشتراكية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية.

● إ. ب. : هل تم انتخابك لعضوية البرلمان عام ١٩٨٧؟

● ب. ب. غ. : نعم، لقد كنت نائباً مرتين.

● إ. ب. : ولكن هذا لم يكن شرطاً كي تكون وزيراً؟

● ب. ب. غ. : لا، لم يكن هذا إجبارياً. ومن ناحية أخرى، كان أربعة أو خمسة وزراء، من مجموع وزراء الحكومة الثلاثين، هم فقط نواب البرلمان.

● إ. ب. : وفي عام ١٩٩١، أصبحت أخيراً نائب رئيس وزراء مسؤولاً عن العلاقات الخارجية.

● ب. ب. غ. : بالضبط. فقد قرر الرئيس تعيين وزير خارجية جديد. وبناءً على طلبه، اقترحتُ عليه ثلاثة مرشحين، هم:

"أشرف غربال" و"تبيل العربي" و"عمرو موسى". فاختار  
"عمرو موسى"، وعيّنني نائباً رئيس وزراء للشئون  
الخارجية. وأعطاني، بالإضافة إلى ذلك، وزارة الهجرة.



## الفصل الثالث

### رئاسة منظمة الأمم المتحدة

(١٩٩٢ - ١٩٩٦)

- إيڤ برتولو: والآن يمكننا أن نتطرق للأعوام التي قضيتها بالأمم المتحدة في منصب الأمين العام. يوضح الخطاب الذي ألقيناه في ٣ ديسمبر ١٩٩١، بمناسبة توليك مهام منصبك، أنك جئت لترأس المنظمة ولديك أفكار سبق إعدادها بعناية.
- بطرس بطرس غالي: بالفعل، فقد ذكرت في هذا الخطاب الأفكار الثلاثة الأساسية التي ستقود عملي السياسي خلال السنوات الخمس التي تستغرقها مدة تعييني في المنصب، وهي: السلام وأهمية وضع دبلوماسية وقائية حقيقية؛ والتنمية وأهمية تقريب الفجوة التي لاتزال تتسع بين الشمال والجنوب؛ وإرساء دعائم الديمقراطية وأهمية تشجيع العمل بها داخل الدول قبل أن تكون وسيلة للتعامل بها فيما بينها. وبعبارة أخرى، أهمية العمل على جعل الديمقراطية أساساً للعلامة قبل أن تشوه العلامة الديمقراطية. وتم تناول هذه الأفكار الثلاثة بالتفصيل في "أجندة من أجل السلام"، و"أجندة من أجل التنمية"، و"أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية" التي

"أخفيت" بعد رحيلي عن الأمم المتحدة بأسبوع. ويُضاف إلى هذا موضوع رابع ملّح، هو: إصلاح الأمم المتحدة.

• إ. ب. : لقد جئتُ إذن بثلاث أفكار أساسية وباليقين أن المنظمة بحاجة إلى إصلاحات. وكانت "أجندة من أجل السلام" هي أول إنجاز لكّ.

• ب. ب. غ. : بالضبط. وأريد أن أسترجع نشأة هذه الأجندة الأولى. في ٣١ يناير ١٩٩٢، أي بعد شهرٍ من تولي مهام منصبى، قمتُ بإعادة تناول وتطبيق الأفكار التى طرحتها فى الخطاب الذى ألقيتُه بمناسبة تعيينى أمام مجلس الأمن مجتمعاً، لأول مرة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وقد منحنى أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشرة حينئذٍ، فى الكلمات التى ألقوها تباعاً، كامل الصلاحيات إلى حد ما. ولأن شروط حفظ السلام والأمن الدوليين لم تعد، فى هذه الحقبة التى تلت الحرب الباردة، بالأهمية التى كانت عليها خلال فترة الحرب نفسها، فقد عهدوا إلىّ بمهمة إعداد تقرير حول الإستراتيجية الجديدة التى يجب العمل بها. ولم يكن هذا التقرير سوى "أجندة من أجل السلام" التى صدرت فى يونية من عام ١٩٩٢.

ولكنى انطلقتُ لأبشر مهام منصبى وأنا أحملُ فكرةً خاطئةً مفادها: أن الأمين العام مُطالب بأن يعمل على تفعيل السياسة



الدولية. ومن هنا جاءت تحركاتى هذه. فعندما كان يُطلب منى التدخل فى يوغسلافيا، كان حدسى يقول لى: "لا!" فقد كنت أعارض التدخل فى الشأن اليوغسلافى، الذى يُذكرنى بما حدث فى "هامرسكچولد" بالكونغو، ومع ذلك كنت أوافق. ثم جاء التدخل فى موزمبيق والسلفادور والصومال وأنجولا ...

فألقي على اللوم بأننى لم أهتم بالقدر الكافى بالتنمية. ولكن هذا اتهام خاطئ؛ لأنك إن قرأت "أجندة من أجل السلام" جيداً، تجد أننى، على النقيض من ذلك، أهتم بالتنمية كأحد أكثر الوسائل المضمونة لتجنب الحرب، سواء كان هذا عن طريق الجهود المبذولة فى إطار الدبلوماسية الوقائية من أجل تحقيق التنمية قبل نشوب صراع، أو من خلال الجهود المبذولة بعد وقوع الصراع، وهى ما أطلق عليها اسم Peace building أى بناء السلام. وعلى خلاف ذلك، يمكن توجيه اللوم لى على أننى أوليت اهتماماً خاصاً بالبلدان التى تعيش حالة حرب أو تلك التى تمرُ بمرحلة ما بعد الحرب. وقد تحدثت طويلاً بهذا الشأن مع "ميشيل كامدسيو"، المدير العام السابق لصندوق النقد الدولى، الذى كان يقول لى: "أتعلم أننا لا نهتم بالبلدان التى تخوض حرباً. فإننا لا نستطيع إحراز تنمية فى بلد يعيش حالة حرب". وكنت ولا أزال أؤيدُ عكس هذا المفهوم؛ لأن البلد الذى يخوض حرباً يُشبهه إلى حدٍ ما بلداً مريضاً؛ لذلك يجب أن يكون موضع

اهتمام ورعاية خاصة. وربما كانت هذه المناقشات سبباً فى إنشاء مؤسسات "بريتون وودز" لإدارات الغرض منها إمكانية السيطرة على الموقف فى هذه البلدان على نحو أفضل. وكنّت أول مَنْ فَرِحَ بهذه المبادرة، لأنّى أقسّم البلدان إلى ثلاثة أقسام: الدول المتقدمة والنامية، وتلك التى تعيش حالة حرب أو التى تَجتازُ مرحلة ما بعد الحرب.

• إ. ب. : إننى أذكرُ جملةً من كتابك "السنوات التى قضيتها فى البيت الزجاجى" وهى: "كنتُ أتعرض للوم فى بلدى على اهتمامى بحفظ السلام أكثر من التنمية فى البلدان الأكثر فقراً". وهى وجهة النظر نفسها التى شرحتها لتوك. فهل أدى هذا المناخ المشحون بالجدل إلى نشر "أجندة من أجل السلام"؟

• ب. ب. غ. : بل أبعد من هذا الجدل، كانت "أجندة من أجل السلام" قد أثارت بعض المخاوف لدى دول العالم الثالث. فقد كانت هذه الدول تخشى، أولاً، من أن تضاعف حجم الدور الذى يلعبه مجلس الأمن، فيما يتعلق بحفظ السلام، قد يمس سيادتها ويصبح سبيلاً لأنواع التدخلات كافة. ثم كانت تعيبُ على "أجندة من أجل السلام" مساهمتها فى تقليص مسؤوليات منظمة الأمم المتحدة فيما يخص المعونة المُقدمة من أجل التنمية. ولأجل تهدئة هذه المخاوف، كلّفتى الجمعية العامة بإعداد تقريرٍ عن التنمية.

وسرعان ما أدركتُ أن صعوبة إعداد "أجندة من أجل التنمية" ستفوق إلى حد كبير تلك التي واجهتني عند إعداد "أجندة من أجل السلام"؛ لأن ميثاق الأمم المتحدة مُحدد بشأن إجراءات حفظ السلام، ولكنه شديد الغموض فيما يتعلق بمسألة التنمية التي بقيت، حتى اليوم، ذات مفهوم مبهم ومؤثر للجدل.

● إ. ب. : أنكرُ أنني شاركتُ في تحرير إحدى النسخ الأولى لهذه الـ "أجندة من أجل التنمية". وكان خبراء الاقتصاد، كعادتهم، مختلفين فيما بينهم، فضلاً عن أن كل واحد منهم كان يُصِرُّ على مقترحات الوكالة التابع لها ويُحاول ترجيحها. وهذا يدفعني إلى الإمساك بزمام الأمور بيدك مباشرة واختيار معالجة شاملة للتنمية، في هذا التقرير، لا تقتصرُ على البعد الاقتصادي فحسب.

● ب. ب. غ. : بالضبط. ومن المؤكد، بالطبع، أن تحقيق النمو يظل عنصراً ضرورياً للتنمية وأن المعونة يُمكن أن تكون حافزاً على ذلك، ولكنني مقتنعٌ بأنه يجب أيضاً الأخذ في الاعتبار أبعاداً أخرى كالبيئة، على سبيل المثال، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام.

● إ. ب. : من المؤكد أن أي مجتمع لا يُمكنه الاستمرار في مسيرة التنمية ما لم تتوافر له السلطة الشرعية، والقواعد التي

تحكم العلاقات الاقتصادية والسياسية وسبل تفعيلها، وأخيراً ما لم يكن هذا المجتمع قادراً على إنتاج ثروات تحكمها عدالة التوزيع. وكيف تم استقبال "أجندة من أجل التنمية"؟

- ب. ب. غ. : لقد اختبرتها، فى سرية شديدة، مع زملائي فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وكانت تعليقاتهم إيجابية للغاية، فى حين جاءت تعليقات زملائي بالجمعية العامة أقل منها إيجابية على نحو واضح. وتم اعتبار هذا التقرير نظرياً أكثر مما ينبغى؛ فقد كانت الدول الأعضاء تنتظر توصيات عملية وملموسة. ومن ثم أصدرت، فى ١١ نوفمبر ١٩٩٤، وثيقة ثانية تضع سلسلة من التوصيات. وكان هذا الملحق محور مناقشات مطولة. وأخيراً، وفى ١٩ ديسمبر ١٩٩٤، قررت الدول تشكيل مجموعة عمل لإصدار تقرير جديد تم الأخذ به بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام بتاريخ ٢٠ يونية ١٩٩٧.

وكان تقريراً يختلف إلى حد كبير عن ذلك الذى قمت بإعداده، فكان أكثر تماشياً مع التقليد الإدارى للأمم المتحدة وأكثر موسوعية. ولكنه، على كل حال، لم يذكر المفهوم الموسع لتنمية شاملة، كما كنت قد وصفته فى الأجندة التى أعدتها، إلا بصورة مختصرة للغاية.

● إ. ب. : ما رأيك في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، منذ ذلك الحين، من أجل محاولة دعم للمعونة الخاصة بالتنمية؟  
 إننى أفكر، على سبيل المثال، فى مشروع "الترابط العالمى" الذى اقترحه خليفتك بهدف جذب انتباه الشركات إلى مسؤولياتها، وفى أدلة الاستثمار التى أعدها كل من "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" و"مركز التجارة العالمى"، وفى "مؤتمر تمويل الديمقراطية" الذى سيعقد فى عام ٢٠٠٢ بالمكسيك.

● ب. ب. غ. : إن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على نتائج هذه التصريحات أو الإجراءات أو المشروعات التى تهدف، قبل كل شيء، إلى تعبئة رأى العام وقطاعات الأعمال لإدراك أهمية التنمية. غير أن أزمة التنمية لا تزال باقية والمعونة العامة المخصصة لها لا تزال تواجه الصعوبات نفسها.

● إ. ب. : وما هى هذه الصعوبات؟

● ب. ب. غ. : الصعوبة الأولى: تدفق وانهيار المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف. وفى هذا السياق، يصعب للغاية على الدولة التى تتلقى المعونة أن تجد توازنها وأن تستفيد، على أفضل وجه، من المعونة المقدمة لها. وذلك دون الأخذ فى الاعتبار أن هذه الدولة كثيراً ما تكون عاجزة عن التعامل مع هذه المعونات المتعددة ومع الشروط المتنوعة المصاحبة

لها. وقد أظهر نظام الأمم المتحدة، حتى الآن، عجزه عن التنسيق والتوفيق المُسبق لهذه المعونات المتعددة التى تنتهى بفقدان فاعليتها. فكثرة المعونات تقتل المعونة!

الصعوبة الثانية: ارتفاع قيمة تكلفة المصروفات الإدارية ونفقات التشغيل المُرتبطة بالمعونة الاقتصادية. وذلك بالإضافة إلى أثر سىء يتمثل فى عودة جزء من المعونة، بصورة غير مباشرة، إلى الدولة المانحة.

الصعوبة الثالثة: الاتجاه إلى الرغبة فى استبدال منطق "المانح - المُتلقى" بنظام شراكة يقوم على رؤية سياسية مشتركة. والزمع بإخضاع المعونة الاقتصادية إلى تحقيق أهداف سياسية، مثل احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وقيام دولة القانون، أو صلاحية القيادة السياسية. ولكن وفقاً لأى معيار يجبُ الحكم على تحقيق هذه الأهداف وفاعليتها؟ بل أكثر من ذلك، ألا يُمكن لهذه المعايير، إذا فرضت، ألا تتناسب مع إمكانية الدولة التى تتلقى المعونة فى أن تتولى إدارة خطة التنمية الخاصة بها؟

أما الصعوبة الرابعة والأخيرة، فهى خاصة بآلية العمل بالأمم المتحدة ونظام العقوبات. فالمادة ٤١ من الميثاق تنص، فى الحقيقة، على أن مجلس الأمن يُمكنه فرض "القطع الكامل أو

الجزئى للعلاقات الاقتصادية، وقطع الاتصالات الجوية والبحرية..." وقد فاقت العقوبات التى فرضتها منظمة الأمم المتحدة، خلال السنوات العشر الماضية، ما فرضته طوال تاريخها. وتتعارض هذه العقوبات بشدة مع الحق الأساسى فى التنمية. أولاً، لأنها تُصيب دائماً الطبقات الأكثر فقراً والأكثر تهميشاً للشعوب، ولكنها لا تُصيب أبداً القيادة الحاكمة التى يتم شجب سلوكها من خلال تطبيق هذه العقوبات. ثم لأنها تفرض العقوبة أيضاً، فى معظم الأحيان، على دول الجوار.

وقد أثرت هذه المشكلة أيضاً فى "أجندة من أجل السلام" وفى الملحق الخاص بها. وعلى الرغم من الدراسات العديدة التى تمت بهذا الشأن، خاصة من قِبل ألمانيا وسويسرا، فإن العقوبات لاتزال تُشكل عقبة كبرى أمام التنمية فى كثير من البلدان.

• إ. ب. : إنك تتظرُ نظرةً صارمةً إلى دور منظمة الأمم المتحدة فى هذا الصدد.

• ب. ب. غ. : ربما، ولكن يجب على المجتمع الدولى أن يعى أن التنمية تظلُّ التحدى الأكبر لهذا القرن، وأن دور منظمة الأمم المتحدة تراجع عما كان عليه عند نشأتها. فإذا وثقنا ببعض الأرقام التى قدمها كبار خبراء الاقتصاد، نجد أن المعونة المقدمة للعالم الثالث منذ خمسين عاماً لا تزال واحدة

من أكبر فضائح المؤسسات الدولية فى القرن العشرين. وهى تَترجَم اليوم بصورة مُنفصلة عن طريق تحويل صافٍ لمبلغ يتراوح ما بين خمسة وثلاثين وخمسة وأربعين مليار دولار سنوياً من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، وذلك دون الأخذ فى الاعتبار التحويلات غير المشروعة. ومن ثَمَّ أصبحت إعادة النظر فى المعونة الاقتصادية وصياغتها وإصلاحها أمراً ملخاً.

- إ. ب. : لقد جئت إلى الأمم المتحدة بعد مرور أقل من عامين على سقوط "حائط برلين". وكان الاتحاد السوفيتى يُقدِّم، بصورة تقليدية، دعماً سياسياً لقضايا العالم الثالث ومطالبه. فكيف كانت رؤية روسيا لدورها على الصعيد العالمى ولدور منظمة الأمم المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ وهل كانت تعتمد على المنظمة الدولية للمساهمة فى دفع عجلة التنمية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق؟

- ب. ب. غ. : لقد كانت لدى علاقات خاصة للغاية بالروس. فقد كنت أعرف "يافيچينى برىماكوڤ" جيداً، وكذلك "إدوارد شيفرنادزه" بحكم أننى قمت بالتقريب بين مصر وروسيا عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية. وفيما بعد، كثيراً ما تباحثت، بوصفى أميناً عاماً لمنظمة الأمم المتحدة، مع الرئيس "بوريس يلتسين".



لقد أوليتُ، في الحقيقة، اهتماماً أكبر بروسيا فيما يتعلق بتطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية وعلى الصعيد القومي. وقد عارض كبار أعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي بالأمم المتحدة هذه السمة الأخيرة، وخاصة الدعم الانتخابي.

• إ. ب. : لماذا؟

• ب. ب. غ. : لقد كانوا يُعارضونني من مُنطلق ما سيترتب على ذلك. فكانوا يقولون: "إنك بإرسالك مراقبين تَجَازِفُ بإضفاء الصفة الشرعية، في كثير من الحالات، على انتخاباتٍ مُزورة. لماذا تريد التَّخُلُّ في القضايا الداخلية لدولة؟" وكنت أجيب على اعتراضهم هذا بقولي: "إنكم لن تستطيعوا النهوض بالبلاد بدون الديمقراطية؛ فالديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية".

وقد عشتُ هذه التجربة في مصر؛ فخلال النظام الدكتاتوري الذي اتسم به عهد الرئيس "جمال عبد الناصر"، كان يجب على رجال الأعمال القيام بإجراءات على مدى شهرٍ حتى يستطيعوا السفر إلى خارج البلاد. فكيف يُمكنك التصدير في مثل هذه الأوضاع؟ لذلك فالنظام الدكتاتوري لا يلائم اقتصاد السوق. وقد اختبرت هذه التجربة في مصر عندما كنتُ رأس تحرير "الأهرام الاقتصادي"؛ فقد رأيتُ انهيار الاقتصاد تحت وطأة البيروقراطية الشمولية.

ولكننى أرمى إلى أبعد من ذلك، لأن الرغبة فى تشجيع الديمقراطية القومية لا تجدى شيئاً ما لم يكن النظام العالمى ديمقراطياً. ومن هنا تأتى أيضاً أهمية العمل على ديمقراطية العلاقات الدولية...

• إ. ب. : إنك تطرح فكرة مبتكرة فى "أجندتك من أجل تطبيق الديمقراطية"، وهى فكرة تهتمك على نحو خاص، حيث إنك قمت بعمل "أجندة من أجل السلام" و"أجندة من أجل التنمية" بناءً على طلب كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، بينما بادرت بنفسك بعمل "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية".

• ب. ب. غ. : هذا صحيح. وقد تعرضت للكثير من الانتقادات. لكن هذا السعى يُعد من صميم مواقفى التى اتخذتها للدفاع عن حقوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية، وهما القضيتان اللتان اتسم بهما عملى الجامعى، ثم عملى الدبلوماسى. وهكذا شاركت فى الجهود التى بذلتها منظمة الوحدة الأفريقية فى قمة الخرطوم التى عُقدت فى عام ١٩٧٨ من أجل العمل على تبنى مبدأ وضع ميثاق أفريقى لحقوق الإنسان. كما أنني، منذ أن توليت مهام منصبى فى الأمم المتحدة، كرست نفسى للدفاع حقيقى عن النظام الديمقراطى؛ حيث إنه ليس وثيق الصلة فحسب باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بل إنه لا غنى عنه أيضاً فى إحراز تنمية دائمة.

• إ. ب. : إننا نجهلُ أحياناً، في هذا الشأن، أن اصطلاح "ديمقراطية" لم يرد في ميثاق منظمة الأمم المتحدة. غير أن "الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وياحترام الفرد وقيّمته، وبالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة"، كل هذه المبادئ مؤكّدة بوضوح في مقدمة الميثاق.

• ب. ب. غ. : نعم، ونهاية الحرب الباردة هي التي ستسمح، دون جدل، بالتفاف الدول حول الفكرة الديمقراطية والارتباط الوثيق القائم بين مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية.

• إ. ب. : ومن هنا جاء عمل منظمة الأمم المتحدة من أجل دعم الديمقراطية القومية في إطار عمليات حفظ السلام.

• ب. ب. غ. : هذا حقيقى أن الاحتياج للديمقراطية قد حاصر بالتدريج مجال حفظ السلام. ومعظم التكاليفات الممنوحة لقوات حفظ السلام تقضى، اليوم، بعدم الاكتفاء بالوساطة بين أطراف النزاع والحفاظ على وقف إطلاق النار، وإنما تدعو أيضاً إلى القيام بمهام متنوعة للغاية، مثل حماية حقوق الإنسان وإرساء دعائم الديمقراطية أو إعادة تفعيل العمل بها. وهو ما قمنا بعمله فى أنجولا وكمبوديا وموزمبيق والسلفادور وجواتيمالا وليبيريا وهايتى. وكانت جهودنا تكلل أحياناً بالنجاح، وأحياناً أخرى كان يُصيبها الفشل.

هذا فضلاً عن أن الأمم المتحدة تُقدِّم للدول دعماً انتخابياً حقيقياً؛ فهي تقوم بتنظيم الانتخابات ومراقبتها والسيطرة عليها وإعلان نتائجها. وذلك على الرغم من الاعتراضات والتحفظات التي سبق وأن طرحتها، لأننا نعلم جيداً أن قيام انتخابات حرة نزيهة وتنسم بالشفافية لا يكفي لضمان تفعيل الديمقراطية. وقد أثبتت بعض التجارب السلبية، خاصة في أنجولا وهايتي وليبيريا، أن احترام الانتخابات يتطلب توافر ثقافة ديمقراطية قوية إلى جانب دعم المؤسسات الديمقراطية.

ومن جهة أخرى، هناك بعض المتطلبات التي يجب أن نتذكرها، والتي لم أكف من جانبى عن التذكير بها بشدة، في هذه الحركة من أجل نشر الديمقراطية، أولها أهمية الاعتراف بأن الأمر لا يتعلق بحثً الدول على القيام بأى نوع من التقليد، أو بدعوتهم إلى تبني أنماط سياسية قادمة من الغرب. فالديمقراطية ليست ملكاً لأحد، ويمكن تجسيدها فى أشكال عدة حتى تتلاءم مع واقع الشعوب. والديمقراطية ليست نموذجاً يتم تطبيقه على بعض الدول، وإنما هى هدف ينبغي على الشعوب كافة بلوغه. وهى تأخذ بُعداً عالمياً شأنها فى ذلك شأن حقوق الإنسان.

- إ. ب. : وباسم ضرورة تطبيق الديمقراطية على مستوى عالمى، ينبغي علينا أيضاً دعم العمل بها فى المجتمع الدولى.

• ب. ب. غ. : فى الحقيقة أنه من المهم، أمام الأفكار الجديدة التى تطرأ على العالم، عدم الاكتفاء بدعم الفكر الديمقراطى، وإنما التوصل إلى صياغته بصورة أشمل. وحتى تصير الديمقراطية ذات معنى حقيقى، فإنها يجب أن تمارس على الأصعدة القومية والدولية وبين الدول. فالديمقراطية ليست قاصرة على حكومة الدولة أو على العلاقات بين البلدان. ولكنها ينبغي أن تكون نهج كل سلطة، أيا كانت، فى المجتمع الدولى المعاصر. وبعبارة أخرى، يجب أن تسير ظاهرة عولمة الاقتصاد جنباً إلى جنب حركة عولمة الديمقراطية.

وفى الحقيقة، أنه فى الوقت الذى تتحول فيه الدول تدريجياً إلى الديمقراطية، تغيب عنها بالتدريج أيضاً حقيقة سطوة العولمة؛ إذ إنها تقضى بظهور صلاحيات جديدة تفوق الهياكل الدولية. ومن ثمَّ تزداد مخاطر تحول الدول تدريجياً إلى الديمقراطية، وتتضاءل فرصتها فى أن تصبح سيدة قراراتها الأساسية المتعلقة بمستقبلها ومستقبل المعمورة.

لذلك فهذه المهمة العالمية لنشر الديمقراطية لا يمكن أن تحرز تقدماً إلا بالعمل على كافة الأصعدة التى تمارس فيها السلطة فى المجتمع الدولى.

• إ. ب. : وهذا يتطلب، دون شك، إقامة مؤسسات سياسية جديدة، إلى جانب إصلاح المنظمات الدولية القائمة.

• ب. ب. غ. : نعم، هذا يتطلب أولاً نشر الديمقراطية على نحو أفضل حتى في إطار الأمم المتحدة. فمُنذ سنواتٍ قليلة، لم نكن نتحدث عن تطبيق الديمقراطية على نظام عمل الأمم المتحدة. واليوم، أصبحت المسألة تدرج في كل جدول أعمال خاص بالمنظمة.

• إ. ب. : وكيف تُفسر هذا؟

• ب. ب. غ. : يتم تفسير هذا على نطاق واسعٍ من منطلق تحول عدد كبير من الدول الأعضاء مؤخراً إلى الديمقراطية، وهكذا اضطغت الجمعية العامة بصورةٍ طبيعيةٍ بالحاجة إلى الديمقراطية. فضلاً عن أن معظم الدول الأعضاء يرون، من الآن فصاعداً، أنه من الضروري إعادة النظر في العلاقات القائمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما أنهم يميلون إلى توسيع نطاق مجلس الأمن حتى يضم أكبر عدد من الممثلين، ويصبح أكثر انفتاحاً على تعددية الحساسيات الموجودة في المجتمع الدولي.

• إ. ب. : ما هو الدور الذي يُمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في عملية تطبيق الديمقراطية على منظومة الأمم المتحدة؟

• ب. ب. غ. : تعمل المنظمات الإقليمية، منذ نهاية الحرب الباردة، على إيجاد نظامٍ إقليميٍ جديدٍ يعمل لا كدائرة نفوذ

جديدة، وإنما كملحق يُحافظ على صحة النظام العالمى. فضلاً عن أنه فى الوقت الذى ارتفع فيه الطلب على المنظمات الإقليمية، وأدى إلى تراجع أهمية عمل الأمم المتحدة، تضاعفت أهمية الإمكانية التى تُشكلها الاتفاقيات الإقليمية فى مجال الأمن والسلام عنه فى مجال التنمية.

إلا أن هذه الرغبة فى تطبيق الديمقراطية قد تكون مجردة من جزء من معناها إذا تسربت السلطة، فى الوقت نفسه، من بين أيدي الدول. ولكنى مقتنع، فى هذا الصدد، بأن التوصل إلى مفهوم جديد للتضامن سيكون من شأنه وحده العمل على تفادى، أو على الأقل تخفيف، التدايعات التى لا مفر منها للعولمة. وهذا التضامن لن ينتج إلا عن طريق التزام جماعى، أى من خلال مشاركة دولية على الصعيدين الحكومى وغير الحكومى للمجتمع الدولى المعاصر. وفى إطار هذه المرحلة الجديدة من تطبيق الديمقراطية اندرج التفكير الجماعى المتسع، فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، بمناسبة انعقاد مؤتمرات دولية مُخصصة لمناقشة القضايا الدولية الكبرى التى من شأنها تحديد المستقبل، بل ما ستؤول إليه الإنسانية. ومن هذا المنطلق ينبغى فهم مهمة المؤتمرات التى تُنظمها منظمة الأمم المتحدة، كمؤتمر "ريو" للبيئة الذى عُقد عام ١٩٩٢، ومؤتمر "فينا" لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، ومؤتمر "القاهرة" للسكان والتنمية

عام ١٩٩٤، ومؤتمر "كوبنهاجن" للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، ومؤتمر "بكين" للمرأة والتنمية الذى عُقد فى العام نفسه. وبدعوة الدول كافة للتزام بقضايا تتعلق بمستقبل الكوكب بأسره، أبدت الأمم المتحدة رغبتها فى التحول التدريجى من التنسيق بين الدول إلى التعاون فى حل القضايا الداخلية المشتركة بين البلدان، وفى أن تصبح مجلساً ديمقراطياً حقيقياً لكوكب الأرض.

ويجب على هذه الحركة التى تهدف إلى نشر الديمقراطية أن تذهب إلى أبعد من ذلك أيضاً. ومن أجل تحقيق هذا، يجب على البلديات والبرلمانات والجامعات والنقابات والتكتلات الدينية والإعلام، بل على الشركات أيضاً أن تلعب دوراً فى تفعيل الديمقراطية على صعيد السياسة الدولية. فالشركات الدولية أصبحت اليوم، فى الحقيقة، مراكز سلطة أساسية على صعيد المعمورة. لذلك يجب اعتبارها شريكاً كاملاً فى صياغة المعايير التى تهدف إلى السيطرة على العولمة.

• إ. ب. : إنك لم تذكر حتى الآن المنظمات الدولية غير الحكومية.

• ب. ب. غ. : إنك على حق، إذ يجب إعادة تقييم الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية. فمن أجل بناء ديمقراطية واسعة الأفق وحية، يجب علينا فى الحقيقة ألا نكتفى بأن



نضع فى الاعتبار إرادة الساسة ومواقف العاملين فى الحقل الاقتصادى، بل علينا أيضاً أن نأخذ بتطلعات العاملين فى الحقلين الاجتماعى والثقافى. وتعد المنظمات غير الحكومية، فى هذا الصدد، عنصراً أساسياً لتمثيل العالم المعاصر. كما أن مشاركتها فى صياغة المعايير الدولية تعد، بصورة ما، ضماناً لشرعيتها السياسية.

كل هذه الأفكار تناولتها ودافعت عنها فى "أجندتى" الثالثة التى قدمتها للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦، أى قبل أيام من نهاية مدة رئاستى للمنظمة. وكانت هذه الوثيقة محل جدل كبير؛ لأننى طرحت فيها تصوراً مستقبلياً للغاية، وهى صيغة لم تكن مألوفة فى نظام العمل بالأمم المتحدة. فلا تزال الديمقراطية العالمية، فى الحقيقة، مفهوماً جديداً. حتى وإن عملت النظرية السياسية دائماً على اعتبار الديمقراطية خطة حكومية يمكن نقلها من دولة إلى أخرى، فإن البلدان التى تعد نموذجاً للديمقراطية طالما عارضت تعميم نموذجها الحكومى على العلاقات بين الدول. لذلك فقد طوى الصمت فى طياته "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، منذ صدورها، لأنها كانت تشير، بالتأكيد، حنق بعض القوى الدولية.

- إ. ب. : ولكن هذا التعتيم لم يمنع مناقشة هذا التقرير فى المحافل العلمية. بل إن بعض الأفكار التى وردت به أعيد

تتاولها، في عام ٢٠٠٠، في إطار المبادرات التي تمت بمناسبة الاحتفالات بالألفية الثالثة. غير أن اصطلاحات "الديمقراطية الدولية" و"الديمقراطية العالمية" وتطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية لم يرد ذكرها ثانية على الإطلاق في الوثائق العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة منذ ذلك الحين. فأى من الأجندات الثلاثة تبدو لك الأكثر أهمية؟

- ب. ب. غ. : نظل "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، في نظري، أكثر التقارير التي قدمتها للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة أهمية؛ حيث إنها تخرج عن نطاق المؤلف وتلقى الضوء على الحلول المستقبلية الممكنة التي من شأنها أن تجعل من منظمة الأمم المتحدة مؤسسة عالمية حقيقية، كما تصورها مؤسسوها عند إنشائها عام ١٩٤٥. الأمر الذي يرجع، في الحقيقة، إلى الرغبة في تقوية الأمم المتحدة؛ لأنها لا تزال الهيئة الأقرب إلى الديمقراطية التي تشمل الجميع أو العالمية. ونحن نعلم جيدًا أن الدول التي تجتمع، وتناقش فيما بينها القضايا الدولية المشتركة، ليست كلها ديمقراطية. وأنا أعلم الحُجج كافة التي تعارض هذا النوع من تطبيق الديمقراطية؛ فالخبراء الموجودون بنيويورك بعيدًا عن الحقائق، وكذلك الدبلوماسيون الذين يتلقون الأوامر من حكوماتهم، لم يتم تكليفهم من قبل شعوبهم، وبالتالي لا

يستطيعون الزعم بأنهم يسهمون في تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية. هذا أمرٌ حقيقى. ولكن مناقشة مائة وأربعين أو مائة وثمانين دولة لمشروع وتبنى قرار بعد الاقتراع، كل هذه الإجراءات تعد خطوة أولى على طريق تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية.

• إ. ب. : "جينار ميردال"، الذى كان أول سكرتير تنفيذى للجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"، والحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد، كان يعتبر من الأمور الأساسية نجاحه فى بلوغ الحرية التى مكنته من تقديم تقارير للجنة عن الموضوعات، حتى الحساس منها، التى كان يجدها مهمة، وكذلك قدرته على إثارة النقاش. وكانت الحكومات تأخذ أحيانا بمقترحاته، وأحيانا أخرى لا. لقد فعلت الشيء نفسه؛ فقد جنت بأفكار صغتها فى "أجندة من أجل السلام"، ثم "أجندة من أجل التنمية"، وأخيرا "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، فما الذى حدث لـ "أجندة من أجل السلام"؟

• ب. ب. غ. : لقد ضاعف نجاح "أجندة من أجل السلام" الوهم فى أننى يمكن أن أسهم فى التوصل إلى صيغ جديدة للتحكم فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد ترجمت الأجندة إلى أربعين لغة. وناقشها مجلس الأمن على مدى عامين، وقام بتبنى عشرة "تصريحات رئاسية" تقوم على الأفكار المختلفة

الواردة في "الأجندة". كما تناولتها الجمعية العامة بدورها، وقد تعرضت لمناظرة فكرية من منطلق أنني قد أتمكن من لعب دور نشط في حفظ السلام، وحتى في التأثير على القوة العظمى الأمريكية.

• إ. ب. : هذا وهم ... لأن القوة العظمى الأمريكية لا تبدو أنها تصغي للأمم المتحدة إلا إذا كانت بحاجة إلى ذلك. ولكن، ماذا كان تأثير "أجندة من أجل السلام" من الناحية العملية؟

• ب. ب. غ. : لقد عقدت خليفتي اجتماعات مع المنظمات الإقليمية، وهو الأمر الذي كنت أوصي به. كما عقدت ندوات عن بناء السلام the peace building وتعزيزه. وكانت قضية الوقاية من الصراعات محور عشرات المؤتمرات التي عقدت في مختلف أنحاء العالم تقريباً. كان هذا هو مصير "أجندة من أجل السلام". ولكنني نشرت أيضاً ملحقاً لـ "أجندة من أجل السلام" بالتعاون مع "ماريك جولدنج"، في عام ١٩٩٥، بمناسبة العيد الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة. وقد أعددت هذا الملحق على ضوء التجارب التي عاشتها المنظمة في الصومال وأنجولا ويوغسلافيا.

وهذه الوثيقة الثانية هي، في رأيي، أكثر تنسيقاً وكمالاً وتحديداً من التي قدمت في شهر يونيه من عام ١٩٩٢؛ لأننا

استفدنا، دون شك، ليس من الانتقادات التي أثّرت عند صدور التقرير الأول فحسب، وإنما من الخبرات أيضاً التي اكتسبناها من الأزمات العديدة التي اضطررنا إلى مواجهتها. إلا أن ملحق "أجندة من أجل السلام" لم يلق سوى نجاح تقديري كنتيجة للتغيرات التي كانت تطرأ في ذلك الوقت على السياسة الأمريكية. وأدت الصعوبات التي واجهت الأمم المتحدة في الصومال ويوغسلافيا ورواندا إلى نشأة تيار انعزالي جديد تضاعفت حدته اعتباراً من شهر أكتوبر ١٩٩٣، وهو التاريخ الذي شهد مصرع ثمانية عشر جندياً أمريكياً في مقديشيو. وقد شكّل انسحاب القوات الأمريكية من الصومال تغييراً حاسماً في سلوك القوة العظمى فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي تُديرها الأمم المتحدة.

ومن جهة أخرى، كنتُ أتمنى أن نستطيع، في عام ١٩٩٥، تنظيم قمة ثانية لمجلس الأمن على غرار تلك التي عُقدت في عام ١٩٩٢. وسافرت لأجل هذا الغرض إلى "بيونس أيرس" وقمت بإقناع حكومة الأرجنتين، التي كانت سترأس مجلس الأمن في يناير من عام ١٩٩٥، بأهمية انعقاد هذه القمة. كما سافرت إلى دول عديدة أخرى من أجل إقناعهم بضرورة هذه القمة. وبالطبع، عارضت كل من الصين والولايات المتحدة وروسيا انعقاد القمة لأسباب مختلفة. الأمر الذي أسفر في النهاية عن

عدم انعقادها؛ أو بالأحرى إلى إرجائها إلى عام ٢٠٠٠ عند الاحتفال بالألفية الجديدة.

• إ. ب. : إنك تتناول في "أجندة من أجل السلام" فكرة: أولاً، أن عملية السلام هي عملية متواصلة؛ وثانياً، أن الوقاية من حدوث صراع تتم أولاً وأخيراً في حدود الخشية من تكرار وقوعه؛ وثالثاً، أنه يجب محاولة ربط مفاهيم الضرورة وإعادة التأهيل والبناء وتحقيق التنمية ببعضها البعض.

• ب. ب. غ. : نعم، لقد كنتُ أوصي بتشكيل بعثات وقائية لحفظ السلام؛ لأن نشر قوات الأمم المتحدة بعد اندلاع صراع أو توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار تُعدُّ إجراءات غير كافية. وقد تم تطبيق هذا العمل الوقائي، لأول مرة، في مقدونيا لتجنب إصابة هذا البلد بعدوى الصراع الذي كان يستعرُ في البوسنة.

كما كنتُ أقترحُ تشكيل وحدات قتال تُسرَّع بإرسالها مختلف الدول الأعضاء. وتتكون هذه الوحدات من متطوعين أشد تسليحاً من قوات حفظ السلام التقليدية تقتصر مهمتها، وفقاً لآخر تحليل، على كونها قوات للوساطة، ينحصر دورها بصورة رئيسية في المراقبة. وتعد هذه القدرة على التدخل السريع، في حد ذاتها، إحدى صور الردع، وبالتالي صورة للدبلوماسية الوقائية.

وعلى صعيد آخر، كنتُ أقوم بشرح هذا المفهوم الجديد الخاص ببناء السلام peace building، الذي لم يرد في الميثاق، والذي يعنى دعم أو إرساء دعائم السلام. ويقوم هذا المفهوم، كما قلتُ، على فكرة حتمية السيطرة على الوضع بعد انتهاء صراع، وذلك إذا أردنا تجنب وقوع "انتكاسة"، وهو احتمالٌ يظلُّ وارداً. فاجتياز فترة النقاهة، على نحوٍ جيد، هو أمرٌ يُعادلُ في أهميته خوضَ الصراع. وتعد عملياتُ نزع السلاح وسحب القوات وإعادة الحياة إلى طبيعتها، وإعادة بناء البنية التحتية، وعودة اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من هذه المرحلة الحاسمة في الطريق إلى "الشفاء" التام. وتماثل هذه الإجراءات في أهميتها القيامُ ببناء مؤسساتِ الهدف منها إقامة ودعم حوارٍ دائمٍ وتعاونٍ بين مختلف أطراف الصراع، أى هياكل تهدف إلى إحلال السلام على قاعدةٍ مؤسسيةٍ.

• إ. ب. : لقد قَدِّمْتُ أفكاراً جديدةً من نوعها. وعلى الرغم من أنه لم يتم العمل بها كلها، فإنها لم تهمل. وهذا في حد ذاته نجاح!

• ب. ب. غ. : إنك على حق، ولكن اسمح لى بإعادة التطرق إلى مفهوم بناء السلام peace building الذي كان حديثاً للغاية؛ فهو مفهومٌ في غاية الأهمية. لقد كنتُ، أنا أيضاً، في البداية متأثراً بالدول التي بعد أن أنفقت الملايين، من أجل تسوية

صراع، لم تعد تفكر بعد انتهائه سوى فى الانسحاب. وكنت أول من فكر فى أن بعض موظفى الأمم المتحدة، "المُنتدبين" للعمل فى بلدان غير بلدانهم، يُكَلَّفون المنظمة الكثير من النفقات، وأنهم يعملون على إطالة وضع يعود عليهم بالنفع المادى على كل حال. وقد كان هذا تفكيراً خاطئاً؛ إذ يجب ترك هؤلاء الموظفين فى مواقعهم، لبضعة أعوام على الأقل، بعد انتهاء الصراع والعمل على عدم تركهم لمواقعهم بين عشية وضحاها، وإنما سحبهم بالتدريج. ويتعارض اقتراح كهذا، بالتأكيد، مع إرادة الدول الممولة للعملية والدولة التى خرجت لتوها من الصراع، وبالتالى فهى تقع تحت وصاية الأمم المتحدة، وهى وصاية لم تعد ترغب فيها هذه الدولة. ومن هنا جاءت فكرتى بوضع شروط قبل بداية التّخّل، خاصة ذلك الذى يتطلّب استمرار الوجود لبعض الوقت بعد إحلال السلام. وقد يأخذ هذا الوجود أشكالاً متنوعة، لا سيما على هيئة معونة خاصة يُديرها مكتب خاصٌ مسؤول عن التنمية وإعادة التأهيل والبناء وعودة اللاجئين وغيرها من الإجراءات المُتّبعة فى مثل هذه الظروف. الأمر الذى يسمح للأمم المتحدة بالوجود السياسى والاقتصادى والعسكرى لبضع سنوات.

وأذكرُ أن "جوناس سافيمبى"، رئيس الاتحاد القومى لاستقلال أنجولا التام (الأونيتا)، كان قد قال لى: "إننى على



استعداد للعودة إلى "لواندا" بشرط أن تكفل شرطة الأمم المتحدة حمايتي". لكن الأمانة العامة للأمم المتحدة رفضت مطلبه؛ فقد كانت هذه المبادرة غير مسبقة وستعرض حتماً لمعارضة الدول.

وفي السياق نفسه، يُعد دعم الأحزاب السياسية مادياً وسيلة أخرى لتعزيز السلام والديمقراطية. وقد نجحنا في تحقيق ذلك في موزمبيق؛ إذ لدينا صندوق يبلغ رأس ماله ستة أو سبعة ملايين من الدولارات مُخصصة لتمويل الأحزاب السياسية. وقد أعطينا "دهلاكاما" آلاف الدولارات، وعملنا على عودته إلى "مابوتو"؛ كما أنني أعطيت تكليفاً بشراء أثاث لمقر إقامته. الأمر الذي تسبب في تعرضي إلى انتقادات حادة تستكرر في دهشة ما فعلت بسؤالها: "ماذا، أثاث؟ ماذا ...؟ منذ متى ...؟" وكانت إجابتي، عن هذه التساؤلات، كالآتي: "ولكن في النهاية هذا هو شرط "دهلاكاما" للاستقرار في "مابوتو"، ونُعد تكلفته أقل من تكلفة إزالة الألغام من الطريق". ووافق "دهلاكاما" على مباشرة أنشطته السياسية من عاصمة بلاده، وعلى ترشيح نفسه في الانتخابات؛ لأنه كان يأمل في الفوز. وبعبارة أخرى، لقد استطعت تحقيق السلام من منطلق أنني تمكنت من إقناع المرشحين المتصارعين بفرصتهما في الوصول إلى الحكم عن طريق خوض انتخابات ديمقراطية. ولكنني اضطررت، من أجل

تحقيق ذلك، إلى تقديم الدعم المالى للأحزاب السياسية، وهو دعم لا تنص عليه آلية عمل منظمة الأمم المتحدة. ومن ثم، فقد أنشأت صندوقاً يديره سفراء الدول المعتمدة فى "مابوتو" التى أسهمت فى إقامته. وقد قمتُ بالعملية نفسها فى كمبوديا ولكن بطريقة أكثر سرية؛ حيث حصلَ ممثلى الشخصى، "أكاشى"، على دعم مالى من منظمات يابانية غير حكومية. ثم أعاد توزيع هذا الدعم على الأحزاب السياسية المختلفة بهدف تمويل حملتهم الانتخابية.

إنك إن أردتَ تحريك عملية السلام، فعليك أن تتحرر أحياناً من القواعد السارية وتحاول أن تتبكر حلولاً. وأنا أعترف أنه أمرٌ فى غاية الحساسية.

- إ. ب. : هل تعرضتَ للوم على ذلك؟
- ب. ب. غ. : نعم! ولكن ليس بشدة.
- إ. ب. : وماذا بشأن "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"؟ إنك تقول أنها "قُبِلت" فى الشهر الذى تلا رحيلك عن الأمم المتحدة، ولكن ألم تبق بعض الأفكار التى كنتَ تقترحها فيها؟
- ب. ب. غ. : بلى، وذلك بقدر ما توضح محاولة الانطواء على الهوية أو كل المظاهر المعادية للعولمة، التى يتبنا شهداها فى سياق العولمة، أن الشعوب لا ترغب على الإطلاق فى عولمة لا تقوم على أساس ديمقراطى. إنها تريد

التعبير عن آمالها والمشاركة فيما يدور من حولها ويعنيها من الدرجة الأولى. إنها تصبو إلى عولمة تحترم المعايير الإنسانية. ولكن كيف يمكن جعل المعايير الإنسانية أساساً للعولمة؟ يمكن بالطبع تحقيق ذلك بجعل الديمقراطية أساساً للعولمة، وبالسماح للمجتمع المدني بإبداء وجهة نظره وإدارة العمليات الجارية تنفيذها.

لذلك تتجاوز "أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية"، بمراحل، مجرد مسألة إصلاح الأمم المتحدة. فالأمر لا يتعلق بانضمام أربع أو خمس دول أخرى إلى مجلس الأمن فحسب، وإنما أكرر أنه يتعلق أيضاً بمشاركة الممثلين غير الحكوميين. ومن هذا المنطلق، أبرمت اتفاقاً في عام ١٩٩٤ مع "الاتحاد البرلماني الدولي". كما عقدت اجتماعات مع عدد المدن الكبرى، وقمت بدعوة أربعين منهم للمشاركة في مؤتمر عن الإسكان في إسطنبول. وقد أسفر هذا بالتأكيد عن وقوع عدة مشكلات؛ حيث إن نظام العمل بالأمم المتحدة يقوم على التعامل على مستوى الدول فقط. ولكننا إن أردنا التوصل إلى ديمقراطية حقيقية على الصعيد الدولي، فقد أصبح من غير الممكن تجنب العمل مع هؤلاء الممثلين شبه - أو غير - الحكوميين.

- إ. ب. : إنني مقتنع بذلك. ولكني أذكرُ مآدبة عشاء غير رسمية أقيمت للسفراء في جنيف أبدوا فيها تحفظهم الشديد

بشأن الانفتاح على المجتمع المدني الذى يجدونه لا يخلو من المخاطر ...

• ب. ب. غ. : إنها مخاطرُ يجب مواجهتها والتعامل معها. إنهم سيحدثونك، على سبيل المثال، عن الشرعية أو عن تمثيل هذه المنظمة غير الحكومية أو تلك، وعن استقلالها عن السلطة الحكومية أو خضوعها لها ... ولكنى، من جهتى، أعتقد أن هناك خطراً آخر لا نتحدث عنه كثيراً يتمثل فى: زيادة دعم بَقَل الشمال على حساب الجنوب؛ إذ إننا نعلم جيداً أن هؤلاء الممثلين غير الحكوميين هم أكثر نشاطاً وتنظيماً فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية. ومن ثَمَّ فإنك تَخطر بتعميق الفجوة التى تفصل بين الشمال والجنوب. غير أن مشاركة ممثلين غير حكوميين فى صياغة المعايير الدولية واتخاذ القرارات تعد خطوة حاسمة على طريق تطبيق الديمقراطية؛ لأن الدولة العضو فى الأمم المتحدة لن تكون وحدها المسؤولة عن اتخاذ القرارات، وإنما سيتعينُ عليها التشاور مع عددٍ من الممثلين غير الحكوميين، وهذا يُعتبر فى حد ذاته تفعيلًا للديمقراطية.

• إ. ب. : لقد سافرتُ مؤخراً إلى مالى حيث تُعد تجربة لامركزية السلطة مثيرة للغاية. فقد أسس الرئيس "ألفا عمر كونارى" بلديات، ومنحها سلطات إلى جانب بعض الإمكانيات

المتواضعة للغاية. مما أسفر عن ازدهار مجموعة أنشطة، ووضع قاعدة مؤسسية لعمليات تقوم على القروض الصغيرة التي تتلاءم تمامًا مع احتياجات هذه البلديات وحجمها. وقد أعجبت وأنا أزور بنك مزارعي مالي - الذي يطلق عليه اسم "كافو چنچو" -، والذي تدعمه "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي"، بالشعور بالمسؤولية الذي يتسم به المسؤولون عن الصناديق الريفية، والمزارعون الذين يقترضون. لقد منحتني هذه الزيارة ثقة كبيرة في فوائد عدم مركزية السلطة.

- ب. ب. غ. : إنك على حق، فعدم مركزية السلطة هو أحد سبل تفعيل الديمقراطية على الصعيدين القومى والدولى.
- إ. ب. : لقد جمعت أفكارك حول الموضوعات الثلاثة التى تهتمك ووضعتها فى "أجندة من أجل السلام"، و"أجندة من أجل التنمية"، و"أجندة من أجل تطبيق الديمقراطية". ولكن هذه الأفكار بحاجة إلى وقت حتى تتحقق وتُصبح أمرًا ملموسًا.
- ب. ب. غ. : هذا صحيح. فالأفكار تحتاج إلى وقت حتى تتحول إلى مؤسسات تعكسها، وأود أن أذكر أن أحلام اليوم هى حقائق الغد.
- إ. ب. : هذا دافع يبعث على الرضا!
- ب. ب. غ. : بالتأكيد. وهناك دافع آخر يبعث على الرضا يتمثل فى المؤتمرات الدولية الخمسة الكبرى التى عُقدت

خلال فترة رئاستي للمنظمة. صحيح أن من سبقني في تولي مهام المنصب هو الذي قرر عقد هذه المؤتمرات، ولكن مهمة تنظيمها كانت من نصيبي، وكذلك متابعتها من خلال "اللجنة الإدارية الاستشارية" (كاك) التي تدعو رؤساء الوكالات كافة للاجتماع مرتين في العام. كما قامت الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية بوضع برنامج مشترك لمكافحة مرض الإيدز. وطَرَحَت "الكاك" فكرة تكليف كل وكالة بمتابعة بعض الموضوعات المشتركة بين هذه المؤتمرات الخمس للربط فيما بينها إذا أمكن. إليك، على سبيل المثال، مشكلة البطالة، فهي قضية عامة تمسُ كلاً من حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. كما أنها تدخل في نطاق مشكلات المرأة لأنها الأكثر تأثراً بها. وفي هذه الحالة، فقد آلت إلى "مكتب العمل الدولي" مهمة متابعة المؤتمرات الخمسة. وبذلك استطعنا تحقيق حد أدنى من الاندماج، وأشدد القول بأنه حدٌ أدنى بين مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

- إ. ب. : لقد تمت متابعة جهود تنسيق الوكالات على الصعيد العالمي أكثر منه على صعيد ممثلي هذه الوكالات على أرض الواقع. ولكنك في كتابك "السنوات التي قضيتها في البيت الزجاجي" تبدو كأنك تعتبر انعقاد هذه المؤتمرات حدثاً في غاية الأهمية.

• ب. ب. غ. : نعم. أولاً لأنها شَهِدَتْ تَبَنَّى معايير من شأنها السيطرة على بعض مشكلات العولمة. ولكن العمل بهذه المعايير سيستغرق بالتأكيد وقتاً؛ حيث إن تطبيقها لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها. غير أن هناك أمراً آخر مثيراً: فبمناسبة انعقاد هذه المؤتمرات، تَمَكَّنَت المنظمات غير الحكومية، ولأول مرة، من عقد مؤتمرات على التوازي في الأماكن والتواريخ نفسها. ويمكنني أن أخبرك أنني أشركتهم في صياغة القرارات التي تم تبنيها في قمة "كوبنهاجن" للتنمية الاجتماعية.

• إ. ب. : هذا يوضح أن شكوك الدول، التي كنا نتحدث عنها، بشأن إشراك المجتمع المدني في أعمال منظمة الأمم المتحدة، قد بدأت في التلاشي. وهناك مثل آخر على ذلك يتمثل في الاتفاقية الخاصة "بإتاحة المعلومات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، واللجوء إلى العدالة فيما يتعلق بالقضايا البيئية" التي تم التفاوض عليها داخل "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة"؛ فهي تلزم السلطات المحلية والحكومية وكذلك الشركات، في بعض الحالات، بتقديم المعلومات للذين يطالبونها من المواطنين والمنظمات غير الحكومية. وهو عامل قوى يدل على نمو الديمقراطية القومية. كما أن التفاوض بشأن هذه الاتفاقية يُعد نموذجاً جيداً

على تفعيل ديمقراطية الحوار الدولي: فقد دعت الأمانة العامة المنظمات غير الحكومية، المعنية بالقضايا البيئية، للمشاركة في جلسات النقاش كمراقبين، وأخبرتهم بالآتى: "لن يمكن مشاركة أكثر من خمس منظمات؛ فانفقوا فيما بينكم على مَنْ يُشارك". فوافقت هذه المنظمات على الشروط، وشاركت في الجلسات واقترحت عددًا من الإجراءات التى تبنتها الاتفاقية.

● ب. ب. غ. : "برافو!" هذا يدل على أننا نتقدم فى الاتجاه الصحيح.

● إ. ب. : جاءت الدفعة إلى إشراك المجتمع المدنى فى التحضير للمؤتمرات الكبرى، جزئيًا، من الدور "الثامن والثلاثين" حيث مكتب الأمين العام بمبنى الأمم المتحدة فى "نيويورك".

● ب. ب. غ. : بالتأكيد. فقد عقدت عدة اجتماعات مع "تومى كوه" و"موريس سترونج" والقبطان "كوستو" للإعداد لمؤتمر "ريو". كما عملت طويلاً مع "إبراهيم فال" من أجل التحضير لمؤتمر "قينا".

وفى إطار متابعة مؤتمر "ريو"، قمتُ بضم خبراء فى مجال الصناعة ودبلوماسيين وموظفين من الأمم المتحدة إلى لجنة دعم التنمية (the sustainable development). وكانت هذه ثورة حقيقية فى ذلك الوقت!



• إ. ب. : أعاد خليفتك تناول فكرة مشاركة شخصيات بارزة من القطاع الخاص. فما رأيك، من هذا المنظور، في مشروع "الترباط العالمى" الذى اقترحه فى منتدى "دافوس".

• ب. ب. غ. : إننى لم أتابع هذا الملف. فما هو على وجه التحديد؟

• إ. ب. : إنه يحمل رسالةً إلى أصحاب الشركات الصناعية وكبار موظفيها مؤداها: "إنكم ممثلون مهمون على الساحة الدولية؛ فأنتم تسهمون فى وضع قواعد العمل فى عالم تحكمه آليات العولمة. كما تقع على عاتقكم مسؤوليات تفوق طاقتكم فى تحقيق الأرباح والعمل على أن يصبح هذا العالم أكثر عدلاً والحياة فيه ممكنة".

• ب. ب. غ. : هذا خطابٌ طالما أقيته، ويمكن العثور عليه فى "أجندة من أجل التنمية" أو فى الكلمة التى أقيتها فى "دافوس" عام ١٩٩٥ بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادى العالمى. وإنه لمن دواعى سرورى أن يتبنى خليفتى الخطاب نفسه.

• إ. ب. : لقد كانت هذه فكرةً عابرةً. ولكننا تحدثنا حتى الآن عن الأفكار التى غرستها فى إطار منظمة الأمم المتحدة. فهل وجدت أمانةً عامةً وآليةً عملٍ بالمنظمة تسمح بنمو هذه الأفكار الشبيقة؟

• ب. ب. غ. : هذا يتوقف على قائد المنظومة. فإن كان هذا القائد يُصرُّ على تطبيق بعض الأفكار والاتجاهات، فبالإمكان الحصول على مشاركة جيدة من كبار الموظفين. ولكن يجب، إن جاز التعبير، "دفعهم" تقريبًا للقيام بذلك؛ إذ إنهم معتادون على العمل في إطار مُحدد يصعب إخراجهم منه. وكان "ماريك جولينج"، بلا شك، أكثرهم قدرة على الابتكار. وكذلك "جان - كلود ميلورون" في المجال الاقتصادي، وهو باحثٌ من الطراز الأول تأقلم بصعوبة على نظام العمل في الأمم المتحدة.

• إ. ب. : لقد أرادَ استكمال المنظور الاقتصادي التقليدي الكليّ برؤيةٍ عن أوضاع الاقتصاديات الجزئية للتنمية ...

• ب. ب. غ. : كما قامَ بعمل إصلاح رئيسي شيق للغاية في مجال الإحصائيات. ولكن يجب الاعتراف بأنه من الصعب للغاية على الأمين العام للمنظمة إقرار بعض الإصلاحات الجريئة؛ فهي تصطدمُ في الحال بالمعارضة أو بجمود الدول في تطبيقها. وإليك السيناريو التقليدي الأول الذي يحدث في مثل هذه الأحوال: يختار أحد الموظفين الذين يخشون على مناصبهم، أو يهابون هذا الإصلاح، دولةً يُقدم لها كافة العناصر الخاصة بالملف، ويُعد لها سلسلة حُجج لمعارضته. وتُصبح هذه الدولة، العاجزة عن القيام وحدها بمبادرةٍ

مماثلة بسبب نقص الإمكانيات البشرية والفنية، محط الأنظار لمدة يوم واحد، دون جهد يُذكر، عند تدخلها فى النقاش الجارى بشأن الملف لتتنقد بشدة الإصلاح المذكور. ويكون النقد، فى الحقيقة، موجهاً لا من الدولة المعنية، وإنما من الموظف أو مجموع الموظفين الذين "استغلوا" الملف فى خدمة أغراضهم. وهكذا يتغذى الاتجاه المتحفظ وينتفش. أما السيناريو التقليدى الثانى، فهو كالاتى: هناك عددٌ ضئيلٌ للغاية، من مجموع الدول المائة والتسعة والثمانين الأعضاء بالأمم المتحدة، لديه الإرادة للاهتمام بالقضايا التى لا تعنيه مباشرة. الأمر الذى يتسبب فى سيادة البيروقراطية الدولية، بتشجيع من القوى العظمى، على قرارات الجمعية العامة. وتأتى الصعوبة من كونك مُحاطاً بنظام بيروقراطى قوى يدوم من عشرين إلى ثلاثين عاماً، بينما تتراوح مدة بقائك بالمنظمة ما بين خمس إلى عشر سنوات على أفضل تقدير. وعشر سنوات هى مدة غير كافية على الإطلاق. لذلك تبقى البيروقراطية، بينما يرحل أمماء العموم.

- إ. ب. : ومن غير الضرورى أن تتم هذه الاتصالات بين الموظفين والدول على مستوى رؤساء الوكالات، بل إنها قد تهبط إلى مستوياتٍ أقل بكثير فى سلم التدرج الوظيفى.
- ب. ب. غ. : إننى لم أكن أفكر، وأنا أتحدث إليك، فى رؤساء الوكالات؛ فهم يتساوون معى فى الدرجة الوظيفية، ويتحدثون

إلى على قدم المساواة. ولكنها الاتفاقيات، التي كثيراً ما تتم بين موظفي المنظمة وممثلي الدول، هي التي تؤدي إلى هذه الاختناقات. كما أن هناك حالة "الوسيط الدولي"<sup>1</sup> الذي يقتصر وجوده في المنظمة على الدفاع عن مصالح بلاده. وهي ظاهرة جديدة ترتبط بالأزمة المالية التي تجتازها الأمم المتحدة؛ حيث تضع الحكومات تحت تصرف المنظمة موظفين تقوم تلك الحكومات بدفع رواتبهم، وبالتالي يكونون موالين كلية لقضاياها. حتى إنك تجد نفسك مُحاطاً "بوسطاء" الدول الأعضاء، بدلاً من الموظفين الدوليين.

• إ. ب. : وبما أن الدول الغنية هي، بالتأكيد، القادرة على دفع رواتب الموظفين، فإن هذا يؤدي إلى تفاقم اختلال التوازن داخل المنظمة. لقد وصفت على نحو جيد دور قائد المنظومة فيما يتعلق بموضوع نُضج الأفكار، كما أبرزت معارضة الأمانة العامة للتغيير. فما هي الصعوبات الأخرى التي واجهتها لحمل الدول على قبول الأفكار التي تطرحها المنظمة؟

• ب. ب. غ. : إننا نتعرض هنا إلى دور القوة العظمى التي تعارض كل فكرة تُهدد، ولو قليلاً، بالمساس بسيادتها أو

---

<sup>1</sup> Le non-fonctionnaire international

بعرقة عملها السياسى. وهى تمتلك، للدفاع عن كيائها، إمكانيات هائلة سواء من حيث الموظفين أو وسائل الإعلام أو الحلفاء. لذا فبإمكانك أن تطرح فكرة وتحصل على موافقة مبدئية عليها، ثم تجد القوة العظمى تنقلب ضدك فى اللحظة التى تدرك فيها أن هذه المبادرة تسير على خلاف مصالحها.

- إ. ب. : هل تلعب "مجموعة الـ ٧٧" دوراً؟
- ب. ب. غ. : لا، فقد أصبحت تتمتع بصدى دولى واسع قادر على إثارة الرأى العام، ولكن دون أن يكون لهذا، فى معظم الأحيان، نتائج ملموسة.
- إ. ب. : يبدو أن مجموعة الـ ٧٧ غير قادرة على اختيار المطالب التى يجب التركيز عليها، من ضمن مجموع مطالبها، وبذل الجهد من أجل تحقيقها.
- ب. ب. غ. : هذه المجموعة ضعيفة للغاية، فضلاً عن أنها تعاني الانقسام! لذا فالحفاظ على التضامن بين دول تتسم بالضعف هو أمر فى غاية الصعوبة.
- إ. ب. : لا نزال فى معرض حديثنا عن الأفكار، فهل تلعب مؤسسات مثل "معهد بحوث التنمية الاجتماعية" بجنيف، و"جامعة الأمم المتحدة" بطوكيو أو "المعهد العالمى لبحوث التنمية" بهلسنكى، دوراً؟ وهل أمدتك بالأفكار؟

- ب. ب. غ. : بصورة ضئيلة للغاية إبان فترة رئاستي للمنظمة، ولكن ربما كان هذا خطئي. فأجدي نقاط ضعف الأستاذ الجامعي، الذي أصبح سياسيًا، أنه لم يعد لديه الوقت للعمل على تنمية رصيده الفكري، وتجديد أفكاره، وإقامة حوار مع مراكز للبحث. إنك تعيش على المخزون الذي لديك من المعلومات والأفكار، وذلك ببساطة لعدم توفر الوقت.
- إ. ب. : لقد ذكرت بعض الشخصيات الشهيرة، مثل "جولدينج" و"ميلورون"، من داخل الأمانة العامة. وكانت لدى هذه الشخصيات، في رأيك، أفكارٌ يجدرُ الدفاع عنها. كذلك تتمتع مؤسسات "بريتون وودز" بإمكانيات فكرية كبيرة، حتى وإن اقتصرَت في معظم الأحيان على خدمة إحدى النظريات. فهل استعنت بأفكارٍ من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي؟
- ب. ب. غ. : لقد كنتُ على اتصالٍ وثيقٍ بـ"كامديسو" بصندوق النقد الدولي، و"ولفنسو" بالبنك الدولي، و"روجيرو" بمنظمة التجارة العالمية، وكانت لقاءاتنا مثمرة للغاية. ولكن إن لم تهتم الحكومات بأفكارك، فكيف يُمكنك تطبيقها؟ لقد حاولنا عقد اجتماعات "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" على المستوى الوزاري، إلا أننا أخفقنا في مسعانا! فالوزراء يفضلون التفاوض مع البنك الدولي أو صندوق النقد. كما أن موظفي هذه المؤسسات يحصلون على

أجور أفضل، ويُدركون أنهم يُحقّقون نتائج ملموسة. فى حين يتعرّض الموظفون الذين يعملون بالإدارات الاقتصادية للأمم المتحدة إلى التهميش الفعلى؛ فاهتمام المنظمة الدولية ينصبُّ على القضايا السياسية التى تحتكر الأولوية. فضلاً عن أن ميزانية الإدارات الاقتصادية ضئيلة للغاية؛ إذ تبلغ مائتى مليون دولار، على ما أعتقد...

• إ. ب. : تبلغ الميزانية السنوية المُعادة لمجموع الإدارات الاقتصادية نحو ثلاثمائة مليون دولار، وهو مبلغ لا يُذكر!

• ب. ب. غ. : قارن هذا بميزانية البنك الدولى، وسوف تدرك سبب إسهاماتنا المحدودة فى إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية العالمية.

• إ. ب. : ولكن هذا غير صحيح بالنسبة للأفكار؛ فعلى الرغم من النقص الذى تَعانى منه الأمم المتحدة فى الموظفين والعتاد، فإن المنظمة طرحت أفكاراً صحيحة لم يُعترف بها إلا بعد مرور وقتٍ طويل.

• ب. ب. غ. : إننى متفقٌ معك! فهذا يتطلّب وقتاً؛ لقد استغرق القضاء على العبودية وقتاً، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة سيأخذ كذلك وقتاً. ولا تزال الديمقراطية مفهوماً جديداً. وكانت فكرة اعتبار الحرب جريمة قد رأت النور مع

نشأة "عصبة الأمم". فعلى مدى أربعة آلاف عام، كانت الحرب تُعتبر معركة نبيلة. ألم تكن طبقة المحاربين تُصنّف على أنها أعلى الطبقات؟ إن مفهوم السلام، بوصفه هدفاً أسمى يتبناه المجتمع الدولي، لم يبلغ عمره المائة عام بعد!

● إ. ب. : فى أعقاب حروب "نابليون"، يرجع الفضل الأكبر لاتفاقية "فيينا" فى المساواة بين المنتصرين والمُنهزمين. وهى خطوة حكيمة طواها النسيان فى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

● ب. ب. غ. : ولكنها كانت قاصرةً على أوروبا. فقد كانت هناك الحروب الاستعمارية وتلك المناهضة لها.

● إ. ب. : فلنعد إلى الموضوعات الاقتصادية. لقد توصّلت الأمم المتحدة إلى أفكارٍ وطرحتها للمشاركة فيها، ولكن المنظمة غابت فى وقتٍ كان يجب أن تكون موجودة فى الصفوف الأولى. وتعد إحدى نقاط ضعف المنظمة، على سبيل المثال، أنها لم تضع مفهوماً للحكم وتركزت احتكار هذا الشأن، على الصعيد القومى، لمنظمات "بريتون وودز" التى نشرت هذا المفهوم بعد أن أعطته معنى يتفق مع رؤيتها للاقتصاد.



• ب. ب. غ. : أتَعَلَّم أننى عندما أردتُ دفع إدارة الشؤون السياسية إلى تقديم الدعم الانتخابى، بدا الموظفون فى غاية الارتياح. فاضطرت إلى إجبارهم على القيام بذلك. فالمراقبة الدقيقة للانتخابات والبيان النهائى الذى نصدره ليسا فى أهمية العمل الذى نقوم به مُسبقاً من أجل تهيئة الراى العام، وذلك الذى نَقْدِمُ عليه فيما بعد لنحول دون معارضة النتائج و"مقاطعة" أحزاب المعارضة للبرلمان. إنك، فى ذلك الوقت، تكون بحاجة إلى "تبسيط" يُقْنِعهم بالمشاركة فى الحياة السياسية والبرلمانية. ويتطلب هذا قدراً كبيراً من التوعية والتدريب وتهيئة الأجواء، وكلها تلعب دوراً فى غاية الأهمية. إننى أفكرُ فى تدريب القضاة، والقيام بعمل قوائم للأحوال المدنية، وإقامة اللجان الانتخابية ... إنها أعمال كثيرة تشارك عن طريقها فى ضمان حكم سليم.

• إ. ب. : كل هذا يُشبه إلى حد كبير "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية". وما زلت أذكر جيداً بعض المناقشات الداخلية، حيث قلتُ إنه يجب أيضاً الاهتمام بأسلوب إدارة الاقتصاديات القومية. وكان الرد على كالاتى: "هذا ليس شأننا؛ فمهمتنا تنحصر فى الاهتمام بالأوضاع الخارجية فقط".

• ب. ب. غ. : هذا هو كل ما ينطوى عليه أسلوب الأمم المتحدة. فليس لدينا حق التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة.

ولكن هذا يتلشى عند الاهتمام بالشئون الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعندما نرغب كذلك في دفع مسيرة الديمقراطية. غير أن هذا العمل له حدود تجعل منه أمراً اختيارياً: فعندما نتدخل في بعض الحالات ونلتزم الحياد في حالات أخرى، يفقد مبدأ التدخل كل قيمته.

• إ. ب. : إلا أنك تُقِرُّ بأن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في معالجة هذه المشكلة وفي اقتراح حلول لها. فإنك لست ممن يقولون: "بما أن مؤسسات "بريتون وودز" لديها الإمكانيات المادية، فلندعهم يحتكرون أفكار التنمية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية".

• ب. ب. غ. : لا. لأن الارتباط الوثيق بين السلام والتنمية هو أمرٌ أساسي. فإنك لن تستطيع إحلال السلام ما لم تتمكن من إعادة تأهيل الجنود على الانخراط في الحياة المدنية، وهيات لهم فرص عمل، وأعادت اللاجئين إلى ديارهم، وأعادت تأسيس البنية التحتية. ولن تقوم مؤسسات "بريتون وودز" بعمل كل ذلك. وكنت سأؤيد تحويل كافة الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة إلى البنك الدولي، لو أن المنظمة تمكنت من المشاركة في اتخاذ القرارات، ولكن هذا لم يحدث. كما أن مؤسسات "بريتون وودز" لديها منطقتها الخاص ومعاييرها وأولوياتها التي لا تتفق بالضرورة مع تلك الخاصة بالأمم

المتحدة. وأذكرُ لك، على سبيل المثال، أن مؤسسات "بريتون وودز" أوقفت، خلال فترة تكليفي، أنشطتها كافةً مع البلدان التي تعيش حالة حرب.

ولا يجب أن نغفل على الإطلاق أن الهدف من قيام الأمم المتحدة هو حفظ السلام، ومن غير المُجدي إحلال السلام دون إعادة إعمار الدولة المنكوبة من جرّاء الحرب، ودون إيجاد قاسم مؤسسي مُشترك بين أعداء الأمم.

لقد أوليتُ اهتمامًا خاصًا، عندما كنتُ أشغل منصب وزير الخارجية المصرية، بعملية المُصالحة التي جرت بين فرنسا وألمانيا وشملت: إقامة المكتب الفرانكو - ألماني للشباب، والتعديلات التي طرأت على كتب التاريخ، واللقاءات المُنظمة بين مسؤولي البلدين ... فأردتُ تطبيق هذه العملية على العلاقات الوليدة بين مصر وإسرائيل. وهكذا اقترحتُ إنشاء معهد للبحوث الإسرائيلية بالقاهرة وآخر مصري بتل أبيب. وقد رأى المعهد الإسرائيلي بالقاهرة النور ولا يزال يعمل. ولكن مصر كانت عاجزةً عن إقامة معهدٍ مُماثلٍ بتل أبيب. وكان هدفي، الذي لم أخفهِ أبدًا عن "موشي ديان"، هو تقديم مركزٍ للمليون فلسطيني الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية يستطيعون الاجتماع فيه، والقيام باتصالاتٍ مع المؤسسات المصرية من خلاله. وأنا مقتنعٌ بأننا إن أردنا دعم السلام بين مصر

وإسرائيل، فعلينا إقامة مؤسسات مصرية - إسرائيلية. وأذكر، في هذا الصدد، معرض لوحات كنت قد أقمته في إسرائيل للفنان المصري "محمود سعيد". فهل تدري ماذا قال الرأى العام الإسرائيلي؟ "لقد اختار فنان راحل؛ لأنه لا يوجد فنان على قيد الحياة يرغب في عرض لوحاته بإسرائيل".

وفي سياق آخر، كانت نقابات الأطباء والمحامين والصحفيين قد دعت إلى مقاطعة إسرائيل، ما دامت القضية الفلسطينية بلا حل. ومن هنا تأتي الصعوبة الكبرى في حمل المجتمع المدني المصري علي الإسهام في إقامة سلام على قاعدة مؤسسية. وعندئذ ناقشت مع وزير الكهرباء المصري، "ماهر أباطة"، إمكانية إقامة محطة ذرية على الحدود المصرية - الإسرائيلية، بحيث تمدّ كلاً من البلدين بالكهرباء. فطلب عمل دراسات مبدئية وصرّح، في النهاية، أن الأرضية غير ممهدة لإقامة مثل هذا المشروع. أقصُ عليك كل هذا حتى أقول لك إن مفهوم بناء السلام peace building، الذى طرحته في "أجنده من أجل السلام"، ليس ثمرة تأمل فكري مجرد؛ بل إننى عايشته وحاولت تطبيقه.

• إ. ب. : عندما كنت تشغل منصب الأمين العام، لابد وأنك كنت تولى اهتماماً خاصاً بقضايا إسرائيل والشرق الأوسط، فهل استطعت القيام بعمل في هذا الشأن؟ أم أن الولايات

المتحدة كانت تُسيطرُ على مجريات الأمور أكثر مما ينبغي؟

• ب. ب. غ. : حتى قبل انتخابي، كنتُ قد وجهتُ رسالةً إلى "إسحاق شامير"، الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء في ذلك الوقت، كي أقول له باختصار: "لقد شاركتُ في توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وأودُّ عند تولي منصب الأمين العام أن أستطيع إبرام معاهدة سلام بين الأمم المتحدة وإسرائيل". لأنه لا ينبغي أن ننسى أن منظمة الأمم المتحدة وإسرائيل طالما بقيتا في شبه "حالة حرب". وخلال فترة تكليفي، تمكنتُ قليلاً من تحسين العلاقات بين الطرفين.

• إ. ب. : كما تحسّنت العلاقات في جنيف؛ ففي شهر أبريل من عام ٢٠٠٠، أصبح سفير إسرائيل في هذه المدينة أحد نائبي رؤساء "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة".

• ب. ب. غ. : هذه معلومةٌ جديدة!

• إ. ب. : نعم، هذا أمرٌ جديدٌ بالفعل. فقد ذهبتُ إلى إسرائيل من أجل ذلك.

• ب. ب. غ. : عندما قمتُ بتعيين "حازم الببلاوي" رئيساً "للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" (الإسكوا)، كنتُ أصبو إلى إمكانية أن تصبح إسرائيل عضواً،

على المدى المتوسط، في هذه اللجنة. وكنت أرمى بذلك إلى إيجاد سبيل آخر لتعزيز السلام بخلق أجواء تشجع على التقارب الاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية، على غرار ذلك الذي حدث في "اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة" بين أوروبا الشرقية والغربية إبان الحرب الباردة. ومن أجل الإعداد لهذه الخطوة، فكرت في الموافقة على قبول عضوية قبرص في بادئ الأمر. حتى أنني صارحت رئيس جمهورية قبرص برغبتي هذه.

● إ. ب. : كنت قد بحثت، في هذا الاتجاه، مع "حازم البيلوي" إمكانية أن ننظم كل من المجموعتين الإقليميتين، المتمثلتين في "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا" و"المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، اجتماعات حول القضايا الفنية في بلد يوافق عليه الجميع مثل مالطا أو قبرص.

● ب. ب. غ. : وهل تعثرت الأمور؟

● إ. ب. : لا، فقد وافقت كل من مالطا و قبرص، ولكنهما طلبتا تمويلهما من أجل تنظيم الاجتماع. ولم أنجح في الحصول على التمويل اللازم لإقامة هذه الاجتماعات. فلم ترغب بروكسيل أبداً في إمدادنا بالمال، وفضلت دون شك عقد مثل هذه الاجتماعات في إطار عملية برشلونة.

• ب. ب. غ. : ويجب أن أضيف أن تعيين "الببلاوى" تم بموافقة وزير الخارجية المصري، الذي كان على دراية بمشروعي في العمل على قبول عضوية إسرائيل في "الإسكوا".

• إ. ب. : لقد كان "حازم الببلاوى" شخصًا جيدًا. وكان من دواعي سروري البالغ أنني عملت معه. فقد أقدم على القيام بأمور تتسم بالشجاعة، ولا سيما دراسة جيدة جدًا عن اقتصاد إسرائيل وأثره الاقتصادي على دول الجوار في حالة تحسن العلاقات.

ولكن فلنعد إلى مسألة إصلاح الأمانة العامة الذي بدأته عند مجيئك إلى المنظمة. ماذا كان الهدف من ورائه، وذلك بعيدًا عن الميزانيات المتاحة؟

• ب. ب. غ. : لقد بدأت بقمة الهرم؛ حيث إنه كان من الأسهل خفض عدد مناصب وكلاء العموم. فهل كان ما قمت به فكرة جيدة؟ لست أدري. وكان سلفي قد قال لي: "إنك إن استطعت إلغاء منصبيين من مناصب وكلاء العموم، تكون قد قمت بإنجاز جيد". وقد استطعت إلغاء عشرة مناصب.

• إ. ب. : لقد بدأت بإلغاء منصب المدير العام.

• ب. ب. غ. : لقد كان مدرس لغة إسبانية، يقوم بإدارة الإدارات الاقتصادية للأمم المتحدة!!!

لقد حاولتُ خفض عدد كبار الموظفين، بينما يقوم خليفتي بزيادة التعيينات ليعمل على إرضاء الدول كافة، وهى سياسة حكيمة على أى حال. فإقامة علاقات طيبة مع الدول الأعضاء أمرٌ يُعادلُ فى أهميته القيام بإصلاح أو عدمه. وقد سلكتُ على خلاف ذلك، فلم أراع مطالب الدول وحاولتُ خفض البيروقراطية داخل منظمة الأمم المتحدة.

• إ. ب. : إنك لم تُردِ إلغاء المناصب لأن هذا أمر يُرضيك! لقد كان لك هدف من وراء ذلك.

• ب. ب. غ. : لقد أردتُ وضع نظام أكثر توافقاً. فى المجال الاقتصادى، استعنت بـ"دانزى" الذى كان يتولى إدارة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية". وقد حاول "دادزى"، بمعونة المديرين الثلاثة للإدارات الاقتصادية الثلاث، إصلاح الأنشطة فى هذا القطاع والتنسيق فيما بينها على نحو أفضل.

• إ. ب. : وكان الهدف من وراء ذلك هو تحقيق الاندماج. ولكن إصلاحاتك لم تقف عند هذا الحد، أليس كذلك؟

• ب. ب. غ. : لقد كنتُ أودُ أيضاً دعم بعض القطاعات وإلغاء البعض الآخر، حتى وإن جلبت على نفسى حنق الدول. فقد أردتُ، على سبيل المثال، إغلاق "معهد تأهيل المرأة" فى "سان دومينج". وكانت قد أتاحت أمامى فرصة زيارة هذا



المعهد، عندما كنتُ أعمل وزيراً للخارجية المصرية، وكنتُ أعلمُ جيداً أنه لم يكن يُحقق نتائج.

- إ. ب. : ولكن هذا لم يحدث حتى الآن.
- ب. ب. غ. : لا. فقد أخفقتُ في مسعى وعارضتني دول العالم الثالث كافة، على الرغم من أنني أنتمى إليه! ...
- إ. ب. : سيدى الأمين العام، أظن أنك بعد تركك الأمم المتحدة قد استفدت من الخبرات التي مررت بها خلال فترة عملك فيها. فما هي الرسائل التي تهملك وترغب في أن تنصت إليها الدول؟
- ب. ب. غ. : أولى رسائلني هي، بالأحرى، نداء أوجهه إلى الدول كي تسهم على نطاق أوسع في الشؤون الدولية. لأنني متيقن من أن دعوة ممثلين جدد للعب دور، تتعاضد أهميته في قلب المنظمة، لن يسحب البساط من تحت أقدام الدول الأعضاء التي ستظل، لسنوات عديدة قادمة، تلعب دوراً رئيسياً في صياغة تاريخ العالم. غير أن معظم قضايانا المعاصرة والمستقبلية، تتخطى حدود الدول الأعضاء، ومن ثمّ تتطلب حلولاً على الصعيد العالمي؛ سواء تعلّق الأمر بتجارة المخدرات أو حماية البيئة أو مكافحة انتشار الإيدز والأوبئة، أو تعلّق بالقضايا الاقتصادية والتمويلية أو المتعلقة

بأخلاقيات البحث العلمى أو الخاصة بمكافحة الإرهاب، كما  
اتضح لنا مؤخرًا ... وتتمثل إحدى نقاط ضعف النظام فى  
الأمم المتحدة، أو فى المنظمات الدولية بصفة عامة، فى  
انصراف الدول والرأى العام عن الاهتمام بالقضايا الدولية.  
فالرأى العام لا يهتم، وربما كان محققًا فى ذلك، سوى  
بالقضايا المحلية والقومية. والدول خاضعة، حتى لا نذهب إلى  
حد القول بأنها تابعة، للرأى العام ومَن يقومون بانتخاب  
حكوماتها. ألم نشهد سقوط بعض الحكام بسبب أن أنشطتهم  
على الساحة الدولية كانت تتم على حساب قضايا السياسة  
الداخلية؟ لذلك يجب تنمية الثقافة ودعم التربية فى هذا المجال.

ولكن هناك بعدًا آخر، فى غاية الأهمية، يرتبط بالوضع  
السائد فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة. فقد أصبحت إدارة  
الشئون الدولية تقع، على نطاق واسع، فى يد القوة العظمى أو  
صاحبة السلطة ... وهو أمرٌ غير صحى؛ لأنه إن كانت السلطة  
مبعثًا على الفساد، فإن السلطة المطلقة مبعثًا على الفساد المطلق.  
لذلك فمن مصلحة هذه القوة العظمى نفسها أن تتمكن الدول من  
المشاركة فى حل القضايا الدولية. إذ يجب إرساء دعائم عالم  
متعدد الأقطاب عن حق. فاعتبارًا من اللحظة التى ستستطيع فيها  
بعض الدول أن تقول: "لا"، وستتمكن دول أخرى من النقاش  
ومن أن تقول: "نعم ولكن ..."، ستتغير مجريات الأمور.

- إ. ب. : ولكن هناك أسبابًا إيجابية لسيادة القوة العظمى ...
- ب. ب. غ. : بالتأكيد، غير أن هذا لا يكفي لتفسير المواقف كافة. فهذه السيادة ترجع أيضًا إلى غياب الدول الكبرى الأخرى عن المشاركة الإيجابية على الساحة الدولية، وإلى عدم مبالاتها وسلبيتها وإحجامها عن المساهمة الفعالة في حل القضايا الدولية. وكثيرًا ما أتحت أمامي فرصة مناقشة هذه المشكلة مع قيادات دول العالم الثالث، وحاولت خلال مدة عملي بالمنظمة أن أتوجه، بالدرجة الأولى، إلى الدول التي كان بإمكانها أن تلعب دورًا على الصعيد الدولي، الأمر الذي أثار دون شك حفيظة الولايات المتحدة على. لقد ذهبت خمس مرات إلى الصين، وخمس مرات إلى اليابان، وخمس مرات إلى ألمانيا. وقمتُ ببحثٍ ألمانيا واليابان على المشاركة في عمليات حفظ السلام. وحصلتُ على مشاركة خمسين ضابطًا يابانيًا في قوات حفظ السلام في موزمبيق، وعلى إقامة اليابان لمستشفى مُنقَّل على هضبة الجولان. ولم يكن هذا بالأمر الهين. وأرسلتُ أحد معاونيَّ المقربين ليقف أمام المحكمة الدستورية الألمانية حتى يشرح كيفية إدارة عمليات حفظ السلام والهدف منها. وكان الغرض من ذلك هو إيضاح أن مشاركة ألمانيا في هذه العمليات لا يُشكل خرقًا للدستور. وقد نجح معاوني في مهمته.

• إ. ب. : ولكن ألمانيا واليابان، ألم تكن لديهما من تلقاء نفسيهما رغبة شديدة في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن؟

• ب. ب. غ. : إنك على حق. إلا أن الرأي العام، في كل من هذين البلدين، كان إما غير مكترث أو مُتشكك.

• إ. ب. : من غير اليسير أن تطلب من الرأي العام الاهتمام بقضايا نيكاراجوا أو جواتيمالا.

• ب. ب. غ. : بالتأكيد. فالرأي العام الهندي أو المصري لا يعرف دائماً بالتحديد موقع نيكاراجوا أو جواتيمالا، وقد لا يعي بشدة، في هذه الحالة، دافع بلاده في الاهتمام بالأزمات التي تجتاح هذه المناطق من العالم. ومن الواضح أن المواطن المصري، عندما يتعرض للوم على عدم اهتمامه سوى بالأمور المحلية، فإنه يعترض بذكر مثال، اعتدت على سماعه، مفاده: "لماذا تريدني أن أهتم بنيكاراجوا بينما القضية الفلسطينية أبعد ما يكون عن الحل؟" ومع ذلك يجب الاعتراف بأن "الماركسية" استطاعت إيجاد رؤية حقيقية شاملة وإثارة اهتمام حقيقي، لدى المؤمنين بها، تجاه القضايا الدولية. وعلى صعيد آخر، اتجه اهتمام الرأي العام في المدن الكبرى، إبان فترة الاستعمار، إلى بلدان العالم الثالث. ولكننا،

اليوم، نقفُ أمام حركة انعزالية جديدة تنتشر في أنحاء العالم، ويسهم تيار العولمة في زيادة حدتها. فالمواطن في "عصر العولمة" يُحاول تبديد مخاوفه باللامبالاة والانطواء على ذاته، أو الاثنين معاً. إنه منطق القمر الصناعي والناقوس - وفي العالم العربي، أقول إنه "منطق القمر الصناعي والمُذنة". وهذا الانطواء أو انكماش الهوية يُغذّي، في بعض الحالات، حركات التطرف الديني - التطرف الإسلامي واليهودي والهندوسي والكاثوليكي - ويسهم في ظهور القوميات الصغيرة: انظر إلى عدد الدويلات التي تنقسم إليها كل من يوغسلافيا والصومال. فلا توجد أقلية لا تحلم بالاستقلال. وهذه عملية لا نهاية لها؛ فهناك دائماً أقلية ترغب في الانفصال حتى في داخل الأقلية التي حصلت لتوها على الاستقلال العام أو الاستقلال السياسي.

أما ثاني رسالة أُرغبُ في توجيهها، فهي تتعلق بقضية ستسود القرن الحادي والعشرين. وأعني بها الهوية التي تفصل بين الشمال والجنوب، والتي ننذرُ بأن تتسع من جرّاء التقدم الهائل الذي طرأ على مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات. إننا في سبيلنا إلى الاستسلام لبناء "حائط برلين" جديد أكثر خطورة من سابقه لأنه غير مرئي: إنه "الحائط الرقمي". فالإنترنت وطرق الاتصال السريع تعدُّ وسيلة هائلة في هذا المضمار.

ولكن ما قيمة هذه الوسيلة الهائلة، التى تحدث ثورة فى مجال إتاحة سبل المعرفة والحصول على المعلومات والارتقاء بالاتصالات، عندما تعاني ٥٠ % من قرى العالم الثالث حتى من عدم وجود كهرباء، ويعاني ٥٠ % من سكان هذه القرى من الأمية؟ كما يعد الإنترنت ثورة اقتصادية، فهو إحدى وسائل التجارة. ولكن ما قيمة هذه الوسيلة الهائلة إن لم توجد مصانع ومراكز تجارية وإدارات، وإن لم يحصل الموظفون على رواتبهم منذ سنة أو سبعة أشهر؟ ومن ثم يجب أن نضع فى الاعتبار أن التقدم التكنولوجى سيكون من شأنه جعل الأثرياء أكثر قوة والفقراء أكثر تهميشاً. فما الذى يجب عمله عندئذ؟ ستعود هذه القضية بنا إلى مشكلة المعونة العامة من أجل التنمية التى تعد أكبر إخفاق، إن لم تكن فضيحة الأربعين عاماً الماضية.

- إ. ب. : هذا موضوع معقد. وأول فضيحة تتمثل فى التزام الدول المتقدمة بتحويل ٠.٠٧ % من ناتجها القومى الإجمالى إلى الدول النامية، دون أن يحقق معظمها هذا الهدف. وثانى فضيحة تتمثل فى تبنى الدول المتقدمة ومؤسسات "بريتون وودز" لأراء غير مناسبة دون أن تتحمل، بأية صورة، مسؤولية هذه الإخفاقات التى تعد جزئياً مسؤولة عنها. وفى الوقت نفسه، قد تكون المعونة مجدية؛ فالدول التى أحرزت

نجاحًا باهرًا في هذا المضمار، حظى معظمها بتحويلات مالية مهمة أو بخفض كبير في مديونيتها. وأذكر، في هذا الشأن، خلال العقد الأخير كلاً من كوريا وبولندا و مصر. فالدول التي تمتعت بهذه النجاحات لم تحصل على الكثير من المعونة فحسب، وإنما استطاعت على الأخص الصمود أمام شروط الدول المانحة من أجل توظيف هذه المعونة في خدمة السياسات التي كانت قد حددتها بنفسها.

- ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكن بعض الأخطاء وقعت ولا يزال صداها يتردد بقسوة حتى اليوم. وأول هذه الأخطاء اعتبار التنمية، طوال هذه الفترة، نوعاً من تصدير النموذج الغربى للإنتاج والاستهلاك إلى الدول النامية. وقد رأينا، فيما بعد، رد الفعل متمثلاً في النماذج المضادة، لنلاحظ أخيراً محدودية هذه السياسات. ثم أن هناك ما أطلق عليه اسم "سطوة الضرورة". فتحت ضغط الحاجة إلى الاستعداد لمُجابهة الأمور العاجلة، كثيراً ما نفتقر إلى الأخذ في الاعتبار أن التنمية تتطلب معالجةً متأنيةً بدلاً من الحلول العاجلة التي كثيراً ما يتوصل إليها المقررون السياسيون.

وأخيراً، يجب الاعتراف بأن التنافس بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة كان يُعدُّ، على العكس، حافزاً على دعم التنمية. غير أن هذا التنافس قد انتهى، وتحت وطأة المشكلات

الداخلية الجديدة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، أعادت الكثير من الدول المانحة النظر في المعونة التي كانت تقدمها، والتي اعتبرها الرأى العام "بلا نهاية".

كانت هذه هي الأخطاء أو التغيرات التي طرأت على الإستراتيجيات. غير أن هناك تفسيرات أكثر تدنيًا أنكرُ منها، على سبيل المثال، تعقيد - حتى لا أذهب إلى حد القول بأنها فوضى - نظام المعونة. حيث تتدفق المعونات من كل جهة قادمة من الدول والمنظمات غير الحكومية والدولية، ويصل هذا التدفق في المعونات إلى حد التنافس أو التدافع فيما بينها. لذلك يجب إدارة وترشيد التوزيع مسبقًا. وكان وزير خارجية أحد البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية قد أسرُ لى قائلاً: "لا نستطيع وزلرتى استيعاب أكثر من مشروعين للمعونة فى العام. فى حين أننى أتلقى، فى المتوسط، عشرين مشروعًا سنويًا. ولا أستطيع أن أسمح لنفسى برفضها، فهذا يعرضنى للإقالة فى الحال من قبل رئيسى! لذا فأنا أقبل كل ما يعرض على، لكن هذا الوضع يؤدى إلى فوضى تامة". وأنا أضيف إلى ذلك أن هذا يؤدى إلى إهدار تام للمعونة. لذلك يجب التوصل إلى وسيلة جديدة للمعونة المقدمة من أجل التنمية. غير أن هناك صعوبة أخرى. تتمثل فى: قصور المعونة، إبان الحرب الباردة، على بناء البنية التحتية للبلاد. ولم يكن أحد يجرؤ على "المساس" بما نطلق



عليه اليوم "حسن القيادة السياسية". فوضع نظام يتَّسم بحسن القيادة السياسية أمرٌ يفوق كثيراً في تعقيده بناء الطرق والكبارى أو المستشفيات - التى لا نستطيعُ استخدامها بسبب عدم توافر وسائل الصيانة أو التشغيل.

● إ. ب. : ولكن من صالح الدول المتقدمة أن تكون المعونة المقدمة ذات فاعلية؟

● ب. ب. غ. : سوف يكون هذا أحد أكبر تحديات القرن الحادى والعشرين. فلا يجب أن نغفل أن الاتحاد الأوروبى سيضم، ما بين عامى ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥، ما بين خمسة وعشرين وثلاثين مليون شمال أفريقيا؛ أى ما يعنى شعباً يختلف فى اللغة والدين والثقافة. وإذ لم نضع فى الحسبان هذا الانقلاب الديموغرافى، فسنعرِّض لمواجهة مشكلات خطيرة. انظر إلى ما يحدث بالفعل مع الأتراك فى ألمانيا، وإلى الشمال أفريقيين فى فرنسا، وإلى الآسيويين فى إنجلترا، وما هذه إلا بداية. فلا يوجد قانون يسمح بوقف هذه الهجرات الواسعة، ومثال المكسيك والولايات المتحدة يُثبت صحة ذلك. بل إننى أذهبُ فى قولى إلى أبعد من ذلك: فدول شمال أفريقيا وأعنى بها مصر والجزائر وتونس والمغرب، التى تعاني من انفجار سكاني حقيقى، ستواجه هى أيضاً هجرات جماعية قادمة من بلدان أفريقيا السوداء.

ومن ثَمَّ يجب الإسراع بإعادة تقييم المعونة المقدَّمة من أجل التنمية لتجنب تفاقم المشكلات الناتجة عن هذا التوزيع السكاني الجديد. وهو أمرٌ يتطلب وقتاً وقدرةً على الابتكار وسخاءً في العطاء.

وتتعلق رسالتى الثالثة بإصلاح الأمم المتحدة. وأعنى "بإصلاح الأمم المتحدة" الآتى: الإعداد لظهور جيل جديد من المنظمات الدولية خلفاً للجيل الأول الذى تَمَثَّلَ فى "عصبة الأمم"، والجيل الثانى المُتَمَثِّلُ فى "الأمم المتحدة". فمنظمة الأمم المتحدة الجديدة يجب أن تضم إلى صفوفها، إلى جانب الدول الأعضاء، الممثلين غير الحكوميين. وهذا يُعرِّضنا، بالتأكيد، إلى مشكلةٍ فنيةٍ تَتَمَثَّلُ فى: وفقاً لأى معيارٍ سيتم اختيار هؤلاء الممثلين؟ وماذا سيكون وضعهم فى المنظمة؟ وكيف سيتم إحصاء أصواتهم؟ وهل يجب موازنة هذه الأصوات؟ ... هناك أسئلة كثيرة يجب الإجابة عنها إن أردنا ميلاد جيل ثالث من المنظمات الدولية. وأضيف إلى ذلك أن هذه المنظمات الجديدة من نوعها يجب أن تتمتع باستقلالٍ مَادى. فيجب أن تكون لها مواردها الخاصة من خلال، على سبيل المثال، فرض ضرائب دولية وعمل ميزانية مستقلة خاصة بها. فما دامت المنظمات الدولية تابعةً للدول، فإنها ستكون طوع إرادتها كذلك. الأمر الذى يتطلب التوصل إلى أساليبٍ جديدةٍ من أجل تغيير هذا الواقع. أما

فيما يتعلق بباقي الأمور، فكل شيء متوفر. "فالمنظمة العالمية للملكية الفكرية" (ويبو)، على سبيل المثال، لديها مصادر تمويل محددة. وهناك منظمات كثيرة أخرى، لا نتحدث عنها، تتمتع بالاستقلال المادي.

• إ. ب. : نعم ولكن، إن أذنت لي بأن أقاطعك بشأن "الويبو"، فالنتيجة ليست مثالية؛ إذ تُصرُّ الدول على السيطرة على برنامج عمل المنظمة، وخفض حجم مساهماتها حتى لا تتمتع "الويبو" بقدر كبير من حرية الحركة.

• ب. ب. غ. : إنني أُنقِّ معك، ولا أُرغبُ في أن أقلل من شأن الصعوبات التي سوف نواجهها من أجل توفير الاستقلال المادي لهذا الجيل الثالث من المنظمات الدولية.

• إ. ب. : غير أن هذا الجيل الثالث لن يرى النور بدون موافقة الدول على هذا الإصلاح.

• ب. ب. غ. : هذا أمرٌ مؤكد. إلا أن هناك مشكلةً أخرى نسيِت أن أذكرها، وهي: الحاجة إلى إعداد دبلوماسيين متخصصين في فض النزاعات. فهناك نقصٌ في الخبراء القادرين على التعامل مع الأزمات، سواء كانت في إطار حربٍ دوليةٍ أو مدنيةٍ أو أزمةٍ خطيرة. فكثيراً ما لا نكون بحاجةٍ إلى قوات حفظ السلام، بقدر حاجتنا إلى رجال

شرطة. ومن ثَمَّ يتطلَّب الأمر إعداد شريحة جديدة من الموظفين ... نوع من رجال الأمن الدوليين الذين يتحدثون لغة البلد الذي يذهبون إليه، والقادرين على القيام بالتخطيط أو إدارة النزاعات التي يُمكن أن تقع بين الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المختلفة، أو بين السلطات المحلية والمنظمة الدولية. لقد شاركتُ في وضع عشر خطط لعمليات حفظ السلام، وأنا عضوٌ بمجلس إدارة "مركز الصحة والتعاون الدولي" الذي أسسه "كيفن كاهيل" من أجل إعداد وسطاء في عمليات حفظ السلام. إنه إطار عمل خاص للغاية ويتطلب بدوره مهارات خاصة. فأنت تتعامل مع لاجئين، وأشخاص فقدوا وظائفهم ومنازلهم، ونساء تعرضن للاغتصاب: ومن ثَمَّ فإنك بحاجة إلى فرق من الأخصائيين النفسيين والأطباء ...

كما أن إعداد فنيين متخصصين في عمليات حفظ السلام يبدو لي عنصرًا مهمًا لهذا الجيل الجديد من المنظمات الدولية. إنها مهنة جديدة لا يُمكن ارتجالها.

أما رسالتى الأخيرة فهي أيضًا نداء... نداءً أتوجه به من أجل الحفاظ على تراث الإنسانية. والأمر لا يتعلق، في ذهنى، بالحفاظ على البيئة والأحياء المختلفة وحماية الحيوانات والنباتات فحسب؛ وإنما يتعلق كذلك بالحفاظ على اللغات والثقافات. فعندما

تُختفى لغة أو ثقافة أو حضارة، تندثر معها أيضًا إلى الأبد القيم التي تنطوى عليها كافة. وهناك اتجاه لسيادة المعيار الثقافي الموحد يُهدد العالم حاليًا.

الأمر الذي يعود بنا إلى أهمية العمل على جعل الديمقراطية أساسًا للعلاقات الدولية؛ فالتعددية اللغوية بالنسبة للديمقراطية الدولية تعادل في قيمتها التعددية الحزبية بالنسبة للديموقراطية القومية. وهذه التعددية الثقافية واللغوية هي التي يجب الحفاظ عليها ودعمها من منطلق أنها مقدمة للحوار بين الثقافات. هل تتخيل نظامًا موحدًا يتناول فيه العالم بأسره الطعام نفسه، ويتحدث اللغة ذاتها ويستمتع إلى الموسيقى نفسها ... أليست هذه سمات النظام الشمولي؟ لذلك فنحن بحاجة إلى هذه التعددية في العمل.

ولكن الأهم من كل ذلك، أن هذا الوضع يُهدد السلام. فمضمون ثقافة السلام لا يزال بالنسبة لي مبهمًا إلى حد ما ويفتقر إلى المزيد من الدراسة. غير أنه من المؤكد أن الشخص الذي يُجيد عدة لغات، والذي اعتاد على التعامل مع عرقيات ولغات وثقافات مختلفة، لديه القدرة على كسر الحاجز الذي يفصل بينه وبين الآخر، وعلى إقامة حوار معه يستطيع من خلاله أن يفهمه بصورة أفضل. وهو أمرٌ يخص قليلًا الدبلوماسية، ولكنها دبلوماسية من نوع جديد. إذ يجب الدفاع عن التعددية الثقافية،

كجزء من التراث الإنساني، مثلما ندافع عن نمور البنغال والحيتان البيضاء أو أى نوع آخر من الأحياء يوشك على الانقراض. فالتعددية الثقافية يمكن أن تكون بدورها عرضة للانقراض؛ لأن الحضارات، كما يقول "فاليري"، تفتنى. إليك، على سبيل المثال، الحضارة المصرية: قلو لم يفك "شامبليون" رموز حجر "رشيده"، لماتت هذه الحضارة. والسبب الآخر الذى أراه ويدفعنى للرغبة فى الحفاظ على التعددية اللغوية والتنوع الثقافى، هو أن كلا منهما يُشكلُ البنية التحتية لتلك الديمقراطية التى يجب أن تكون أساساً للعلاقات الدولية. وأخيراً، لأنهما سيسمحان للمواطن بأن يُنمى هذا الانفتاح على العالم الخارجى الذى يُعد، كما سبق وأن قلت، أمراً أساسياً. وما نلاحظه اليوم، فى أنحاء متفرقة من العالم، يمكن أن يؤدي إلى نوعين من ردود الفعل: الأول، هو رد فعل خائف ومنطوي على ذاته ورافض للواقع - ويعود هذا بنا إلى منطق الناقوس الذى يتردد صدها فيُسفر عن: "المذابح العرقية برواندا، وختان المرأة على يد المتشددىين المسلمين، واجتياح أباطرة تجارة المخدرات لكولومبيا، وانتشار اللامبالاة..." بينما يكون رد الفعل الثانى إيجابياً ويتمثلُ فى السلوكيات الآتية: "إننى أنتمى إلى هذا الكوكب، وأنتمى إلى إحدى هذه الحضارات المختلفة، ومعرفة كيفية إقامة حوار مع هذه الحضارات سيساعدنى على نشر ثقافة

السلام والمؤازرة التى ستشجعنى على الاهتمام باللاجئين الفلسطينيين أو مرضى الإيدز بأفريقيا." غير أنه يجب فهم وإجادة معرفة المجتمعات التى يحى بها هؤلاء الذين نريد أن نمد لهم يد العون، وإلا فكم من الأخطاء سنرتكب! أترى أن المسألة تشبه قصة هذا القرد الذى رأى سمكة فى بحيرة، فنزل مُسرعا من فوق الشجرة حتى يُخرجها من الماء وهو يعتقد أنها تغرق. فالرغبة، على سبيل المثال، فى حظر عمل الأطفال هى أمرٌ حسنٌ للغاية، ولكنها جنونٌ صيرف من قِبل العالم الغربى الذى لا يفهم أن هؤلاء الأطفال سيُصبحون أكثر فقراَ بعشرات المرات إن لم يعملوا. وحتى أكون أكثر صدقاَ وموضوعيةً، فسأخبرك أننى عندما أقضى ستة أشهر فى عالم الأغنياء، فإننى أتعرضُ لنسيان بؤس عالم الفقراء. فسنة أشهر كفيفة بأن تُسبني إياه، على الرغم من أننى نشأت فيه. ولكن صدقنى عندما أقول لك إنك إن عشت فى عالم الفقراء، فستتكوّن لديك بعض الحساسية تجاهه؛ حيث يُقال إنه من الأيسر أن تعيش فقيراَ وسط الأغنياء، من أن تعيش غنياَ وسط الفقراء.

ومن ثمّ فإنه من الضرورى بذل الجهد المستمر، والحفاظ على الخيال دوماً خصباَ لإدراك ما هو عليه العالم الثالث والبقاء على الرغبة فى حل مشكلاته. وأنت تعلم أن العالم الثالث لا يعنى الفقر فحسب، وإنما الحرب أيضاَ. فاليوم الذى تشتعل فيه

الحرب فى "كوسوفو"، يُصبح هذا البلد بدوره جزءًا من العالم الثالث. وكذلك الحال بالنسبة "ليوغوسلافيا" التى تتحول إلى إحدى دول العالم الثالث عندما تتدخل بها الحرب الأهلية. والدليل على ذلك أن منظمات "بريتون وودز" توقف كل نشاط لها فى هذه البلدان حال وقوع حروب أهلية بها. واليوم الذى تفرض فيه عقوبات على دولة مثل العراق، الذى كان إلى حد ما بلدًا متقدمًا بفضل اعتماده على ثرواته الزراعية والبتروولية، فإنه يتحول إلى أحد بلدان العالم الثالث. وهكذا، لا يُصنف الشمال والجنوب كثيرًا وفقًا لتقسيم جغرافى؛ لأنك تجد اليوم فى الشمال شعوبًا فقيرة ومُهْمَشة، مثلما تجد فى الجنوب أقاليم تعيش حياة مترفة تشبه إلى حد كبير النمط الغربى.

كانت هذه، فى بضع كلمات، الرسائل التى أُرغِبُ فى توصيلها.

- إ. ب. : إنها أربع رسائل تبرز فيها ضرورة الاهتمام بالشئون الدولية، والفجوة التى تفصل بين الشمال والجنوب، والحاجة إلى إقامة جيل ثالث من المؤسسات الدولية، وإلى الحفاظ على التعددية الثقافية. إنك فى شرحك لهذه الرسائل تحدثت عن هيمنة القوة العظمى وغيرها من الممثلين الرئيسيين الآخرين، ولكنك لم تذكر أوروبا. ألا ترى أى دور يمكن أن تلعبه أوروبا؟



• ب. ب. غ. : لا، ليس في الوقت الحالي. وعلى النقيض من ذلك، فالصين مدعوة للعب دور كبير. غير أنها ليست مُتَعَجِّلَةً للعب هذا الدور، على الرغم من عِراقة حضارتها التي ترجع إلى خمسة أو ستة آلاف عام. وتُفكر الهند بالطريقة نفسها؛ حيث كان كبار المسؤولين الهنود، الذين كنت ألتقي بهم، يقولون لي بصفة مستمرة: "إننا ننتظر تحقيق التنمية في بلادنا." ولكن ما هي هذه التنمية اليوم؟ إن الشركات العالمية تقوم بعمل حساباتها في "بومباي"، وتوظف ألمانيا عشرين ألف خبير حاسب آلي في الهند. لقد تَبَنَّت الهند إستراتيجية إقامة "جزر من التقدم" في محيط من الفقر.

• إ. ب. : وتعدُّ سنغافورة مثالا آخر على ذلك.

• ب. ب. غ. : إن سنغافورة نموذج مُصَغَّر للدولة التي تم فيها تهميش الفقر.

• إ. ب. : نعم، ولكن سنغافورة تشترك في تجربتها مع الهند والصين، وتسهم في إقامة "جزر من الرخاء"، كما قلت لتوك.

• ب. ب. غ. : هناك مائة مليون من الهنود سينعمون بالرخاء في هذه الجزر، بينما قد يولد التسعمائة مليون الباقون ويموتون في الشوارع. فأمام استحالة تحقيق التقدم للشعب

بأسره، يتم العمل على إقامة هذه الجزر القليلة التى ننعـم  
بالرخاء حتى تكون باعثاً على تنمية الدولة.

• إ. ب. : إن تطور الدولة لا يعنى بالضرورة تطور البلاد  
الذى يجب أن يشمل سائر المواطنين ويتجنب استبعاد عدد  
كبير منهم. ولكن حتى نعود للحديث عن أوروبا، أليست لهذه  
القارة القدرة أو الإرادة فى أن تلعب دوراً على الصعيد  
العالمى؟ أم أنها أصبحت بالفعل أكثر تبعيةً للولايات المتحدة؟

• ب. ب. غ. : سأضرب لك مثلاًين يبدو أنى أنهما يظهران  
أسلوب وحجم أوروبا السياسيين. ويتضح المثل الأول فى:  
عملية السلام الإسرائيلية - العربية. فقد سمح التعاون  
السياسى، على الرغم من محدوديته، للمجتمع الأوروبى منذ  
بضعة أعوام بالتححر عدة مرات من التأثير الأمريكى فيما  
يتعلق، على الأخص، بحق الفلسطينيين فى إقامة وطن، وفى  
جلاء إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية. وقد أسفرت فى  
ذلك الوقت، وتضاعف أسفى فيما بعد، على أن الصراعات  
بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حالت دون أن  
تلعب أوروبا دوراً سياسياً أكثر فاعلية فى التوصل إلى سلام  
دائم فى الشرق الأوسط. ويجب الاعتراف بأنه على الرغم  
من الالتزام المادى الهائل المخصص لدعم مسيرة السلام،  
والعمل الذى تُشكر على القيام به عدة دول أوروبية -

أعضاء أو غير أعضاء بالاتحاد الأوروبي -، وعلى الرغم من تعيين مبعوثين خاصين من الاتحاد في هذه المنطقة، فإن أوروبا لم تسترد المكانة التي كانت تحتلها قبل وقوع أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦. كما أنها لم تتمكن، في السنوات الأخيرة، من أن تفرض نفسها على الساحة، تاركة المبادرة ولعب دور الوسيط الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها.

بينما يظهر المثل الثاني في: أنني بوصفي أميناً عاماً، شاركت مباشرة في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجتمع الأوروبي، من أجل إيجاد حل للصراعات الدائرة في دول الاتحاد اليوغسلافي السابق. وقد أدى تعثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في التنسيق بين وجهات نظرها أمام المواجهات المسلحة في هذه المنطقة، وعجز الاتحاد عن منع تطبيق سياسة "التطهير العرقي" على حدود بلدانه على مدى أربع سنوات، إلى التأثير بشكل خطير على صورة أوروبا. بل أكثر من ذلك، لقد أدت كل هذه الإخفاقات إلى التشكيك في قدرة أوروبا على البرهنة على أنها قوة سياسية كبرى.

ويجب الاعتراف بأن الأمم المتحدة تعرضت كذلك إلى نقد شديد. فقد أدى شعورٌ بالعجز، فاقم من حديثه أسر القوات الصربية لعددٍ من أفراد قوات حفظ السلام ووقوع مذابح

"سربرنيتشا"، إلى اعتبار أن الأمم المتحدة، في تلك الفترة التي تلت الحرب الباردة، غير قادرة على القيام بالمهمة التي حُدِّد لها مؤسَّسوها في مجال الأمن الجماعي. ولم يتمَّ اتِّباع المقترحات التي كُنْتُ قد قَدَّمْتُها في "أجندة من أجل السلام" فيما يتعلَّق، على وجه الخصوص، بوضع قواتٍ لإحلال السلام تحت تصرف مجلس الأمن، وكانت هذه القوات بالتحديد هي التي يجب إرسالها إلى "البوسنة" وكذلك إلى "رواندا".

• إ. ب. : إلّا ما تُوَعِّزُ فُشْلُ مهمة الأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي في البوسنة؟

• ب. ب. غ. : لا يرجع هذا الفشل إلى عجزهم كمنظمات، بقدر ما يرجع إلى تَبَنِي الدول الأعضاء لسياساتٍ غير ملائمةٍ وخياراتٍ خاطئةٍ؛ فالولايات المتحدة، التي خاضت الحرب في منطقة الخليج عام ١٩٩١، لم تكن ترغب في أن تتورط سريعاً في صراعٍ جديدٍ. لذلك فقد اتفقت مع الأعضاء الآخرين الدائمين بمجلس الأمن، خاصةً الأعضاء الأوروبيين الدائمين، على تكليف الأمم المتحدة بمواجهة البعد الإنساني لهذه الأزمة، وعهدت في البداية للأوروبيين - الذين كانوا، على صعيدٍ آخر، مُكَلِّفِينَ بمهامٍ ميدانيةٍ تحت مظلة قوات الأمم المتحدة - بمهمة التفاوض على إنهاء الصراع.

وبعد أن رفضت الإدارة الأمريكية الجديدة، في بداية عام ١٩٩٣، مساندة خطة السلام التي اشترك في وضعها الممثلان الخاصان لمنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الأوروبي - سيروس ثانس" ولورد "أوين" - تزايدت مشاركة الولايات المتحدة على الصعيد الدبلوماسي. وشاركت الولايات المتحدة في الصراع الدائر بصورة مرفهة؛ فاستخدمت القوة ضد المعتدين الصرب عن طريق توجيه ضربات جوية خطيرة ألحقت الضرر بالمدنيين وموظفي الأمم المتحدة. واستمرت الولايات المتحدة في إصرارها على استبعاد إرسال قوات أمريكية برية ما دام لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام.

واضطرت الدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي، سواء بسبب عدم الرغبة أو عدم القدرة على القيام وحدها بعمليات إحلال السلام في البوسنة - نتيجة الخلافات ونقص الإمكانيات العسكرية -، إلى انتظار اللحظة المناسبة للقيام بعمل تحت قيادة الحليف الأمريكي في إطار منظمة حلف الأطلسي (الناتو). وفي غياب تصور مناسب للوضع وقدرة خاصة على حفظ السلام بالقوة، لم تستطع أوروبا سوى أن تخضع للانتهاكات التي لا تغتفر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي وقعت على أبوابها.

- إ. ب. : وفي النهاية، ظهرت الولايات المتحدة كصانع رئيسي للسلام في هذه البقعة من يوغوسلافيا السابقة بتقديمها اتفاقيات "ديتون".

• ب. ب. غ. : نعم، لقد اختارت الولايات المتحدة لحظة التدخل، وقامت بتهميش الأمم المتحدة وكذلك المجتمع الأوروبي. فضلاً عن أن مبدأ تقسيم المهام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قد تم تطبيقه، في الحقيقة، بأسلوب عكسي. فبينما تم نشر ٢٢,٠٠٠ جندي من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة غير مزوَّدين سوى بالمعدات الخفيفة من أجل حفظ السلام - بدون مشاركة أمريكية -، في أثناء الحرب، أرسلت الولايات المتحدة وحلفاؤها من "النااتو"، بعد توقيع اتفاقيات السلام، قوات قوامها ٦٠,٠٠٠ جندي مزوَّدين بالمعدات الثقيلة للعمل على حفظ السلام، وهي مهمة تقع على عاتق قوات الأمم المتحدة.

• إ. ب. : ومن ثمَّ فقد تأكَّدت فكرة أن إدارة كلِّ من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية - بما فيها الأوروبية - لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لا يُمكن أن تتحقَّق إلا بموافقة القوة العظمى أو بالدعم الفعلي منها.

• ب. ب. غ. : إنها حرب الخليج هي التي فرضت هذا الواقع. غير أن تجربة البوسنة - وهي أرضٌ أوروبية - أوضحت، من منظور الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، أهمية أن تتمكن الدول الأوروبية من توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بمهام حفظ وإحلال السلام، تحت

مظلة الأمم المتحدة، في إطار عمليات لا يرغب الأمريكيون في الاشتراك فيها. ومن هنا تأتي أهمية إقامة حوار في قلب الاتحاد الأوروبي حول "التعريف التدريجي لسياسية دفاع مشترك" ومثيلاتها في حلف "الناتو" و"اتحاد غرب أوروبا" بالنسبة لتأكيد هوية أوروبية، سواء في إطار الحلف الأطلسي أم لا.

• إ. ب. : إن استمرار افتقار الاتحاد الأوروبي إلى خصائص القوة كافة، من منظور تقليدي، يجعل من تبوئه مكانة مهمة على سلم تدرج القوى العالمية مسألة عسيرة. الأمر الذي يدفعني إلى أن أطرح عليك سؤالاً آخر. هل يمكن لقوى أخرى أن تلعب دوراً عالمياً وأن تتصدى للهيمنة الأمريكية داخل نظام الأمم المتحدة ؟

• ب. ب. غ. : تعد الصين بالفعل هذه القوة العالمية. وهي تمتاز على أوروبا بكونها: تعتمد على أكثر من مليار نسمة يتحدثون لغة واحدة ويشاركون في تقليد واحد وطبقة واحدة، فضلاً عن أنها ليست مديونة لأية قوة أخرى. ومن ثم ربما يمكن اعتبار الصين قوة عظمى في السنوات القادمة، شأنها في ذلك شأن الهند وروسيا. ولا تنس أبداً أن القوات الألمانية كانت، في عام ١٩٤٣، على أبواب موسكو، وأن روسيا استطاعت، على الرغم من ذلك، أن تتماسك.

- إ. ب. : "تابليون" أيضًا كان على أبواب موسكو.
- ب. ب. غ. : لقد تمتّع الروس دومًا برؤية شاملة للعالم. فاتفاقية "لاهاي" الأولى، التي ترجع إلى عام ١٨٩٩، هي مشروع روسي. إن الروس لديهم هذه الإرادة في لعب دور على الصعيد الدولي.
- إ. ب. : لماذا تهتمّ بعض الدول أكثر من غيرها بالسياسة الخارجية؟
- ب. ب. غ. : ليست لدى إجابة؛ فكل دولة لديها أسبابها الخاصة. فقد يتولّى زعيمٌ متميزٌ وطموحٌ قيادة بلد، فيقوده فجأة إلى لعب دورٍ سياسى بارز. وهو ما حدث فى يوغوسلافيا التى لعبت دورًا مهمًا على الصعيد الدولي من تاريخ انعقاد أول قمة لدول عدم الانحياز، فى سبتمبر من عام ١٩٦١، وحتى رحيل "تيتو" فى مايو من عام ١٩٨٠. ولكن ما الذى آلت إليه يوغوسلافيا اليوم؟ ومصر، كذلك، لعبت دورًا دوليًا. فقد رأينا هذا البلد الفقير النامى يقود الكفاح ضد الاستعمار، ويجعل من القاهرة مركزًا لحركات تحرير العالمين العربى والأفريقى كافة. كما أسست مصر حركة عدم الانحياز، وشاركت فى الحركة الأفرو-آسيوية وشجعت اتحاد الدول الإسلامية.



• إ. ب. : ولكن مصر ذات حضارةٍ ترجع إلى أربعة آلاف عام.

• ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكنى لا أعتقد أن حضارة أربعة آلاف عام تكفى لتفسير كل شيء. إذ يجب، على الأخص، توفر الإرادة السياسية.

فعند الاحتفال بالمنوية الثانية للثورة الفرنسية فى باريس، عام ١٩٨٩، أسست كل من مصر بقيادة "حسنى مبارك"، وفينزويلا بقيادة "كارلوس جيمينيز"، والسفغال بقيادة "عبدو ضيوف"، والهند بقيادة "راجيف غاندى"، "مجموعة الأربع" من أجل إقامة حوارٍ على قدم المساواة مع "مجموعة السبع". وقد حظى هذا المشروع الطموح بتأييد "فرانسوا ميتران"، كما أسهم "جاك أتالى" كثيرًا فى تأسيس هذه المجموعة من الدول. وتباينت ردود أفعال أعضاء "مجموعة السبع". فلم تر كندا أى ضررٍ فى تأسيس المجموعة الجديدة، بينما نظرت ألمانيا واليابان بتعجبٍ إلى هذا المشروع. وجاءت المعارضة الشديدة من إنجلترا والولايات المتحدة. وخلال انعقاد مؤتمر دول عدم الانحياز فى "بلجراد" بالعام نفسه، انضمت يوغوسلافيا إلى "مجموعة الأربع" لتصبح "مجموعة الخمس". ثم أسست بيرو منظمة أخرى أطلقت عليها اسم "مجموعة الخمسة عشر" التى لا تزال موجودة إلى اليوم. وفى أعقاب ذلك، اختفت "مجموعة الخمس". ومن ثمَّ

يُمكن لبعض الدول أن تلعب، بين عشية وضحاها، دوراً على الصعيد الدولي وفقاً لشخصية زعمائها أو نتيجةً لموقعها على خريطة الجغرافية السياسية، أو بسبب وضع خاص. وقد توجّهت إلى هذه الدول بالتحديد، عندما كنتُ أشغل منصب الأمين العام، حتى نستطيع تفعيل التعددية في خدمة الأمم المتحدة.

● إ. ب. : لقد ذكرت الصين والهند وروسيا، ولكنك لم تذكر بلدان أمريكا اللاتينية، لماذا؟ ألا يُمكن للبرازيل أن تلعب دوراً مهماً؟

● ب. ب. غ. : لقد كنتُ أعتقد، بل أأمل ذلك، ولكن يبدو أن الوقت لم يحن بعد للعب دول أمريكا اللاتينية دوراً مهماً على الساحة الدولية. وحتى أعمل على إثارة اهتمام البرازيل تجاه القضايا الدولية، فقد قمتُ بتشجيع حكومتها على إرسال قواتٍ إلى موزمبيق وأنجولا، وهي بلدان تتحدث اللغة البرتغالية. وفي عام ١٩٨٠، حصلت على مشاركة كولومبيا وأوروغواي في القوات المتعددة الجنسيات المرابضة في "سيناء". غير أن أمريكا اللاتينية تظلُّ قارةً معزولةً عن العالم وذات مشكلاتٍ خاصة.

● إ. ب. : ولكن الدول الكبرى ليست هي وحدها القادرة على التأثير على سير العمل في الأمم المتحدة. إليك مالطا، على سبيل المثال، وهي دولة صغيرة.

● ب. ب. غ. : لقد اهتمت مالطا في وقت ما بقانون البحر، وقامت بعمل الكثير في هذا المضمار. وكان الحال كذلك بالنسبة لكوستاريكا التي، على الرغم من ذلك، لم يكن لها جيش. وهذا هو حال فينزويلا والكثير من البلدان الأخرى. ولكن كثيراً ما يحدث أن تهتم بلداً عن كثب بالسياسة الدولية في مرحلة ما من تاريخها، ثم يفتر اهتمامها بعد ذلك. فالهند في عصر "نهر" وفي عصر ابنته "إنديرا غاندي"، لعبت دوراً رائداً على الساحة الدولية، ثم انتهى هذا الدور.

● إ. ب. : وماذا بشأن فرنسا؟ هل لاتزال لديها أفكار؟

● ب. ب. غ. : باستثناء مسألة التعايش، فإن فرنسا تفقد إمكانية أن يكون لها سياسة خارجية مستقلة ونشطة وفاعلة.

● إ. ب. : خلال الستة عشر سنة التي أمضيتها "بجنيف"، لاحظتُ بأسى فقدان تأثير بلادي على الساحة الدولية. فقد كانت أفكارها تجتذب الاهتمام، واختلافها في وجهات النظر يبعث على الأمل في البداية. وكان "فرانسوا ميتران" و"ميشال روكار"، اللذان دعوتهما الواحد تلو الآخر لحضور "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" السابع والثامن، قد استطاعا تمرير فكرة أنه ربما كانت هناك طريقة أكثر عدلاً لتحسين الاقتصاد. غير أن الإدارة حلت اليوم محل الرؤية المستقبلية - أو هذا ما أأمله

للسبب الذى ذكرته -، ويبدو أن بلادى لم يعد لديها المزيد لنقله، أو أن أحدًا لم يعد يستمع إليها.

ولكن فلندع الكلام عن الدول، لننتحدث عن المجتمع المدنى. يبدو أنك لاحظتَ فى أسفٍ ردُّ فعل الناقوس أمام القمر الصناعى. غير أنه بمناسبة المظاهرات الأخيرة ضد "منظمة التجارة العالمية"، وبعيدًا عن تأملات الناقوس، هناك بدائل للعولمة - كما نعرفها - كانت قد طُرحت.

• ب. ب. غ. : بالضبط، فهذه المظاهرات ترمز للقمر الصناعى. إنها أحد المظاهر المناهضة للعولمة. ويتمثل الناقوس فى جماعة "طالبان" بأفغانستان، والقومية المصغرة، والأصولية الإسلامية. ولكنى لست أدرى إن كنت أجيد التعبير. غير أن هذه المظاهرات هى من فعل المجتمع المدنى الدولى. فمن يتظاهرون ليسوا أمريكيين وأوروبيين فحسب؛ بل إنها منظمات غير حكومية أيضًا تعرف تحديدًا باهتمامها بالشئون الدولية.

• إ. ب. : نعم، وهذا هو ما نتمناه.

• ب. ب. غ. : بالضبط. ولكن الأمر يعنى بالنسبة لى أيضًا مواجهة القمر الصناعى بنظيره، إن أردت. وهى إجابة تنفق مع سياق العولمة.

- إ. ب. : لقد رافقتُ مؤخرًا "ستيفان هيسيل" في رحلةٍ إلى مالي، وزرنا معًا قرى حيث أدرك الفلاحون أن "البنك الدولي" يُريد تقويض قطاع القطن في البلاد لأن الدولة تسيطر عليه. وكان البنك يُريد خصصته، بينما لم تكن تلك إرادة الفلاحين. فقد كانوا يُدركون أن وضعهم مُعلق على آليات السوق، وفي الوقت نفسه على المؤسسات الدولية كالبنك. لذلك فقد حفزوا حكومتهم على مجابهة هذا الاتجاه.
- ب. ب. غ. : بالتأكيد، ولكن حكومتهم غير قادرة على تحفيز حكوماتٍ أخرى. إنهم على درايةٍ بالمشكلة، ولكنهم لا يعرفون كيفية حلها.
- إ. ب. : غير أن هذه ما هي إلا بداية.
- ب. ب. غ. : إنني أتفق معك.
- إ. ب. : لقد كان مضمون رسالتك الأولى بالتحديد أنه يجب جذب اهتمام الرأي العام والحكومات إلى القضايا الدولية.
- ب. ب. غ. : هذا صحيح تمامًا. ولكن للأسف، لن يتمكن فلاحو مالي وحدهم من لعب هذا الدور.
- إ. ب. : لقد كان هذا مثلاً. مجرد نقطة ماء. ومع ذلك فالأنهار تتكون من الكثير من نقاط الماء ... ولكنك في معرض حديثك عن الموضوعات التي تشغل الأمم المتحدة، لم تتحدث عن مشكلة شيخوخة السكان.

• ب. ب. غ. : هذا لأنى أعتقد أنها مشكلة أوروبية. فبدون أن أنقص من أهمية مشكلة المعاشات، يجب أن أعترف بأن ظاهرة الشيخوخة لا تعنى إلا جزءاً من سكان العالم. ولا يزال أمامنا الكثير من الجهد لنبذله حتى نتخلص من هذا التمحور المزمّن حول القضايا الأوروبية. وهذا يرجع إلى سيادة ثقافة معينة. ولا أرى علاجاً آخر لذلك سوى الانغماس المستمر فى مشكلات الفقر أو أزمات دول العالم الثالث. وحتى أحاول أن أتخلص من تمحورى حول القضايا الأوروبية، فإننى أسافرُ كل عام إلى الصين. فهل تستطيع حقاً أن تكون صورةً عن العالم فقط من خلال التحليلات التى تقدمها "الهيرلد تريبيون" أو "لوموند"، أو صحف العالم الثالث، التى كثيراً ما تكتفى بإعادة تناول المقالات التى تنشرها الصحف الغربية! لقد كنتُ فى الصين بعد أسبوعٍ من مصرع الأميرة "ديانا" و"دودى الفايد" فى حادث. وقد ذهبتُ أن هذا الحادث مر دون أن يلتفت إليه أحد بالمرّة من الصينيين، بينما كانت أوروبا تبكى الأميرة الراحلة. إنه تعبيرٌ عن النسبية الثقافية التى يجب أن تدفعنا إلى أن نوجّه فكرنا وأنظارنا إلى أبعد من الحدود التى نعرفها.

• إ. ب. : إن مشكلة الشيخوخة لا تعنى أوروبا وحدها، وإنما تعنى اليابان والصين أيضاً. وعند انتهاء المرحلة الانتقالية

للتوزيع السكاني، ستُصبح مختلف دول العالم معنيةً بالآزمة. غير أنني أعتزف بأن الأمر ليس على وشك الحدوث. وعلى الرغم من ذلك، فإنه من الصحيح للغاية أن مواطني كل بلد ينظرون إلى العالم من حيث يكونون، وأن معظم وسائل الإعلام الغربية تبرزُ وتبثُ في أنحاء العالم أحداثًا ثانويةً للغاية بالمقارنة باهتماماتٍ عددٍ كبيرٍ جدًا من الناس. وقد كانت هناك محاولات، في هذا الصدد، لإنشاء وكالات أنباء عالمية تُقدم أخبارًا أكثر توازنًا.

● ب. ب. غ. : نعم، ولكنها لم تُحقق النتائج المُتوقَّعة. ومن هنا تأتي أهمية خوض المعركة من أجل حماية التعددية الثقافية والحوار بين الحضارات. إنها الوسيلة الوحيدة لوقف اجتياح النمط الثقافي الموحد للعالم. فلنكن واضحين، إن الأمر لا يعني منع الصينيين أو العرب من شرب "الكوكا كولا"؛ وإنما يعني السماح لهذه الشعوب أيضًا بشرب مشروباتها المحلية. وكان أحد أصدقائي يقول إننا يجب أن نحارب، في آنٍ واحدٍ، كلاً من مشروب "الكوكا كولا"، وكل من يُشابه "آية الله". غير أن المشكلة كلها تكمن في الحفاظ على الهويات مع تجنب الانحرافات.

● إ. ب. : ومنظمة "اليونسكو"، ألا تستطع أن تلعب أي دور؟

• ب. ب. غ. : عندما طلبتُ معرفة ميزانية "اليونسكو"، تضايق التكنوقراطيون من سؤالى. وأجابونى قائلين: "لم يكن المسيح" بحاجة إلى "راديو" أو علاقات عامة، وكذلك "محمد". فأجبتهم قائلاً: "لقد عاش المسيح" منذ ألفى عام. ولكنكم، اليوم، إن لم تكن لديكم ميزانية قوامها بضع مئات الآلاف من الدولارات من أجل الدعاية، وإن لم يكن لديكم أخصائيون فى مجال الاتصالات، فإنكم لن تستطيعوا بيع شفرات حلاقاتكم. إنكم تتعاملون مع مجموعات كبيرة من الأشخاص، ومع إمبراطوريات من البشر. "وتعدُّ" اليونسكو" معملًا للأفكار، ولكنه معمل متواضع. وتقل ميزانية المنظمة كثيرًا عن تلك الخاصة ببعض المؤسسات الأمريكية. وتتمتع "اليونسكو" بالتأكيد بصيتٍ واسع، وهو أمر لا يمكن تجاهله. ولكنها تدافع، بشكلٍ أساسى، عن قيم أخلاقية وسياسية، شأنها فى ذلك شأن الأمم المتحدة.

• إ. ب. : هل شاركت فى اجتماعات "مجموعة السبع"؟

• ب. ب. غ. : مرة واحدة، بمدينة "ليون"، بدعوة من "جاك شيراك".

• إ. ب. : وقد قمتَ خلالها بالدفاع عن أفريقيا. فهل تلعب "مجموعة السبع" دورًا مهمًا؟



• ب. ب. غ. : كان هناك زعمٌ بأن "مجموعة السبع" يُمكن أن تحل محل مجلس الأمن، وأنها ستُصبح المجلس التنفيذي الجديد للعالم. غير أنني لا أعتقد ذلك؛ لأن الأمور تتشابك ولن نستطيع إدراك أو حل مجموع المشكلات من خلال المنظور الاقتصادي فحسب. إليك مشكلة الحروب، على سبيل المثال؛ فمنذ نهاية الرب العالمية الثانية، لم يعرف العالم قط هذا الكم من النزاعات.

• إ. ب. : إنها حروبٌ جديدةٌ، والكثير منها حروبٌ أهليةٌ.

• ب. ب. غ. : نعم، إنها صراعاتٌ تنشبُ حتى في قلب الأمة الواحدة، صراعاتٌ خاصةٌ بالهوية، صراعاتٌ عشوائية. ولكنك، في نهاية الأمر، تجد نفسك أمام جيشين يتقاتلان، ومدنيين يلقون حتفهم وبلد مُدمر. وسواء وقع الصراع بين مجموعتين عرقيتين أو بين شعبين، فإن النتيجة للأسف تكون واحدة! وتُعد يوغسلافيا دليلاً على ذلك. فقد اندلعت فيها الحرب الأهلية التي تحوّلت إلى صراعٍ دولي عندما انهار الاتحاد اليوغسلافي. فهل أحدث هذا فرقاً؟ ربما، بالنسبة للمُحققين.

• إ. ب. : وبالنسبة للمدنيين... تُعد الحروب الأهلية الأكثرُ شراسةً. وكما قيل: "لا توجد حربٌ حقيقيةٌ سوى تلك التي تقع بين الإخوة".

● ب. ب. غ. : بالتأكيد، فقد تغيّر الوضع من مُنطلق أن هذه الصراعات الجديدة التى نتحدث عنها تضر، قبل كل شىء، بالمدنيين؛ فهي تتسبب فى انتقالهم أو نزوحهم بأعداد هائلة. إنها صراعات تزدّ ثوب خلالها الحدود بين الأعمال الحربية وأحداث الشغب، ويختفى فيها الفارق بين المدنيين والمقاتلين ... صراعات تنتهك فيها قيمة الشعارات، ويتحول فيها موظفو المهمات الإنسانية إلى أهداف مفضلة لأعداء الإنسانية. حتى القانون الدولى لم يعد قادراً على تقديم إجابات مناسبة لما يحدث. ثم أن هذه الصراعات كثيراً ما تكون مصحوبة بتلاشى هياكل حكومية، الأمر الذى يُعقد إلى حد كبير قيام أى عمل إنسانى مُستقل، بل يحول دون أى تدخل. فالصومال، على سبيل المثال، لم يعد لديه دولة منذ عشرين عاماً. إنه نظام حكم إقطاعى خاضع لسلطة عشرين من "السادة"، يسود كل منهم على قطعة أرض صغيرة. فما الذى يُمكن أن تفعله مع بلد لم تعد لديه دولة؟ ما الذى يُمكن أن تفعله مع نظام "طالبان"؟ فعندما ذهب "ماريك جولينج" إلى أفغانستان فى عام ١٩٩٦، لاحظ أنهم لا يعرفون حتى بوجود ميثاق الأمم المتحدة. فكيف تريد إقامة حوار فى ظل هذه الأوضاع، فما بالك بالتدخل؟

● إ. ب. : هذا بالضبط هو الجديد فى الأمر.

• ب. ب. غ. : ولكن من وجهة نظر جوهريّة، يبقى الأمر عبارة عن مواجهة عسكرية بين موتى من الجانبين، وتعطيل لعملية التنمية، واستحالة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحفاظ على شبه نظام ديمقراطى. وذلك لعدم توافق الحرب مع مسيرة كل من الديمقراطية والتنمية. وبعبارة أخرى، يبقى السلام شرطاً أساسياً من أجل تحقيق أية تنمية ديمقراطية. بل إننى قد أصدمُ البعض بقولى إن السلام يجب أن يسبق العدل. وأذكرُ أننى ناقشتُ مع "روبير بادينتر" فكرة أن الرحمة تفوق فى أهميتها العدل، الأمر الذى تسبب فى إصابته بالحيرة. ومن جهة أخرى، ظل الغرض من قيام "لجنة الحقيقة" فى السلفادور مبهماً؛ لأن مهمتها كانت تنحصرُ فى إلقاء الضوء بالكامل على الجرائم التى ارتكبت، وليس فى توقيع الجزاء أو العقوبة. إنه نوعٌ من واجب التذكير بما حدث، والغرض النهائى منه هو تحقيق المصالحة والعفو من أجل إحلال سلامٍ دائمٍ ... سلامٍ يسودُ القلوب.

• إ. ب. : لقد قدمت جنوب أفريقيا مثلاً رائعاً على ذلك.

• ب. ب. غ. : نعم، لقد قَدَّمْ لنا "ديسموند توتو" درساً رائعاً تَمَثَّلُ فى: عدم سجن المسؤولين عن ارتكاب جرائم التفرقة العنصرية. وهو نفس ما حدث فى السلفادور والأرجنتين، وشيلى وجواتيمالا، حيث ذهبت بنفسى لتوقيع اتفاق السلام،

فى ٢٩ ديسمبر من عام ١٩٩٦، قبل يومين من تركى لمنصبى بالأمم المتحدة.

• إ. ب. : هل كنت من اقترح فكرة إقامة "لجنة الحقيقة" فى السلفادور؟ وكيف حدث ذلك؟

• ب. ب. غ. : يجب أن اعترف أن هذه الفكرة ترجع إلى سلفى، "خافير بيريز دى كويار"، وأنى اكتفيت بجنى ثمارها. إننى أذكرُ الأمر حتى فى مذكراتى التى تحمل عنوان: "السنوات التى قضيتها فى البيت الزجاجى"، حيث أعترف أننى كنت قد انتهيت إلى إقناع نفسى بأننى صانعُ السلام فى السلفادور، فى حين أن الفضل يرجع، بكل أمانة، إلى "خافير بيريز دى كويار".

• إ. ب. : متى يجب اللجوء إلى العدالة الدولية - محكمة "أروشا" على سبيل المثال؟ أو متى يجب تشكيل لجنة للحقيقة، كما حدث فى السلفادور؟

• ب. ب. غ. : أجبُ عليك بأن هذا أيضًا شأنٌ على الدولة المعنية أن تقرره. إن السلفادور هى التى قررت إقامة لجنة للحقيقة. وجنوب أفريقيا كذلك هى التى قررت تشكيل لجنة للحقيقة وتجنب اللجوء إلى العدالة الدولية.

• إ. ب. : لماذا يُحاول الغرب فرض المحاكم؟ هل لأن هذه هى ثقافته؟

• ب. ب. غ. : إنه التقليد اليهودي - المسيحي، حيث لا يتحقق  
 الفداء بدون عقوبة. إنها أيضا فكرة فصل السلطات واستقلال  
 العدالة. وأخيرا، إنها فكرة الحيلولة دون تكرار بعض  
 الجرائم. ولكن هل تفكرُ بجدية أن اللواء الذي يُحارب على  
 الجبهة ومستعدّ لبذل حياته سيضعف أمام فكرة أنه قد يمثلُ،  
 في يومٍ من الأيام، أمام محكمةٍ بتهمة خرقه للقانون الإنساني.  
 إنه لا يفكر حتى في الأمر في تلك اللحظة بالتحديد! إنها  
 رؤية المُشرِّع. دعنا نتكلم بوضوح، إنني لا أشكُ في أهمية  
 المحاكم الدولية. بل إنني، باعتباري دارسا للتشريع، أميلُ  
 كثيرا إلى تفصيل المحكمة على لجنة الحقيقة. إلا أنني، على  
 الرغم من ذلك، أريدُ أن أترك للدول حرية اختيار الحل الذي  
 يلائمها، بدلا من إعطاء هذا الحق لخبيرٍ أجنبي أو  
 تكنوقراطي دولي؛ إذ إن هذه الدول لديها مشكلاتها الخاصة  
 وتعلم أكثر من أي شخصٍ آخر ببواطن الأمور.

• إ. ب. : عند تركّز لمنظمة الأمم المتحدة، أصبحت أمين عام  
 "المنظمة الدولية للفرانكوفونية". فهل يُمكن لهذه المنظمة أن  
 تكون أداة في خدمة التنمية والديمقراطية والسلام تتمتع بوحدة  
 لغة أعضائها، أم أنها إحدى بقايا الإمبراطورية الاستعمارية  
 الفرنسية؟

• ب. ب. غ. : لقد جعلتُ من الفرانكوفونية منظمةً دوليةً كاملةً. وأنا اعتبرُها إطاراً متميزاً يجمعُ بين السياسة والثقافة، في آنٍ واحدٍ، من أجل الحفاظ على الحوار بين الشمال والجنوب ودعمه. ومن المُثير ملاحظة ارتباط الاتحاد الأوروبي من المجموعات اللغوية والثقافية، مثل المجموعات الفرانكوفونية والبرتغالية والإسبانية في أفريقيا، وهذا بلا شك لأن الاتحاد لديه تصوّر استعماري جديد. ولا يزال المسؤولون عن المعونة في العالم الثالث لا يدركون شيئاً عن المشكلات الأفريقية. إنهم لم يدركوا أن هذه البلدان لديها تطلعات قوية تجاه البرتغاليين والفرنسيين أو الإنجليز؛ حيث تكمن خلف الماضي التاريخي المشترك، بغض النظر عن أنه ماضٍ استعماري، الثقة في الاشتراك في لغةٍ واحدةٍ، وكذلك الثقة في وجود معرفة وتفاهم متبادلين. وعلى كل حال، تخشى هذه البلدان بصورةٍ أقل الاستعمار الجديد للإمبراطوريات القديمة، مقارنةً بنظيره المُتمثل في المنظمات الدولية من خلال الشروط المفروضة من الاتحاد الأوروبي أو البنك الدولي...

ومنذ عام ١٩٩٨، أقومُ بالوساطة في توجو حيث علّق الاتحاد الأوروبي معونته لهذا البلد باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن كيف يُمكنك دفع مسيرة الديمقراطية في بلدٍ يُعاني من العقوبات الاقتصادية التي تضرُّ بالدرجة الأولى شعبه؟ حيث إن هذه الشروط الجديدة هي، في حقيقة الأمر، عقوبات.

وأذكرُ حوارًا دار مؤخرًا مع الرئيس "بويويا"، رئيس بوروندى، الذى قال لى: "إنهم يطلبون منى تطبيق الديمقراطية فى بوروندى، ولكن فليبدعوا بمساعدتى اقتصاديًا، وحينئذ سأكون قادرًا على تطبيق الديمقراطية". - فكانوا يُجيبونه: "لا! الديمقراطية أولاً".

إنها دائرة مغلقةٌ حقيقة. فأيهما الأهم من الأخرى، أهى الديمقراطية أم التنمية؟ وما هو الترتيب الذى يجب اتباعه؟ وهل نستطيع إحلال السلام ودفع التنمية وتطبيق الديمقراطية فى آنٍ واحد؟ إنها قضيةٌ أتناولها، من جهةٍ أخرى، فى الجزء الثالث من "أجندتى من أجل تطبيق الديمقراطية". وأعتقدُ أننى قدّمتُ فيها أجوبةً أكثر من مجرد سردى للمواقف. وهناك حالاتٌ تم فيها تحقيق الأهداف الثلاثة معًا. ففى موزمبيق، على سبيل المثال، أسهمت الديمقراطية، عن طريق الانتخابات، فى إحلال السلام. ولكن هناك حالات لا يفلح فيها هذا التخطيط، حيث ينبغى إحلال السلام أولاً، ثم دفع عجلة التنمية، وتطبيق الديمقراطية فى مرحلةٍ أخيرة. وعلى كل دولةٍ أن تقرر الصيغة التى ترغب فى تطبيقها وأن تجول أولوياتها؛ لأنها أفضلُ من يعرف ما يناسبها وفقًا للأوضاع السائدة بها.

• إ. ب. : إنك تذكر، من جديد، بأن الكلمة الأخيرة يجب أن تكون للدولة المعنية. ولكن خلال رحلتك إلى البلدان

الفرانكوفونية أو إلى الصين، هل أثارت الاهتمامَ رؤيتك لمنظمة أمم متحدة جديدة، حيث تندمج الأطراف المختلفة بصورة أفضل؟

• ب. ب. غ. : لقد أُلِّحت أمامي الفرصة، خلال الأعوام الستة الأخيرة، لأن أتطرق إلى موضوع تطبيق الديمقراطية على العلاقات الدولية في عشرين مؤتمرًا عقِدوا في أنحاء مُتفرقة من العالم، وخاصةً في "اليونسكو" في إطار "لجنة الديمقراطية والتنمية" التي أترأسها. وأتعرّضُ أحيانًا للوم على كوني أحلمُ بعالم مثالي. وأجيبُ على هذا بقولي إن أحلام اليوم يُمكن أن تصبح واقع الغدا! ألم يكن تصوّر إلغاء العبودية ذات يوم حلمًا في العصور الحالكة من تاريخ العبيد؟ ألم يكن تصوّر استئصال التفرقة العنصرية ذات يوم حلمًا في جنوب أفريقيا خلال حقبة التمييز العنصري؟ ألم يكن تصوّر انتهاء الحرب ذات يوم حلمًا إيّان الحرب العالمية الثانية؟ وتبادل المراسلة خلال الحرب، مثلما حدث بين "روزفلت" و"تشرشل" بشأن إقامة منظمة ترعى السلام في العالم، كما لو كان الصراع قد انتهى؟ أعتقدُ أن الواقع تحكمه قوى خفية، أو بالأحرى قوى لا ندركها دائمًا في وقتها، تسمح لنا لا بأن نبقي على الأمل فحسب، و إنما بأن نرغب أيضًا في تغيير المستقبل.



## الفصل الرابع

### محنة الدبلوماسية

فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

- إيڤ برتولو: ماذا كان رد فعلك عند إعلان منح جائزة "نوبل" لمنظمة الأمم المتحدة ولأمينها العام؟ هل تعتقد أن الجائزة ستعود على المنظمة بأية فائدة؟
- بطرس بطرس غالى: لقد شعرتُ برضى كبير جدًا عند سماعى لهذا الخبر. إنها المرة الثالثة التى تتال فيها الأمم المتحدة جائزة "نوبل". فقد حصلتُ عام ١٩٨١ على الجائزة التى مُنحت "للمفوضية العليا لشئون اللاجئين"، ثم مُنحت الجائزة عام ١٩٨٨ لقوات حفظ السلام التابعة للمنظمة، وأخيرًا نالت الأمم المتحدة هذه الجائزة التى مُنحت للمنظمة ككل؛ أى للرجال والنساء العاملين بها، وكذلك المدنيين والعسكريين الذين وهبوا عملهم ومواهبهم وعلومهم، وفى كثيرٍ من الأحيان حياتهم، من أجل إحلال السلام ودفع مسيرة التنمية فى العالم. إن الجائزة مُقدمة لهم ولكلِّ ولى، وذلك على الرغم من أننى لم أعمل بالأمم المتحدة سوى لسنواتٍ خمس...

• إ. ب. : ولكنك بكتاباتك ونشاطك عملت طوال حياتك فى خدمة الأمم المتحدة...

• ب. ب. غ. : هذا صحيح. لذلك سوف يقول المنشائمون إن جائزة "توبل" هذه هى للترضية، بينما يقول المتفائلون إنها للتشجيع.

• إ. ب. : هل أوجدت الاعتداءات المأساوية التى وقعت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فى كل من "نيويورك" و"واشنطن"، وضعًا يسمح بدفع الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة؟

• ب. ب. غ. : إذا تخلت الولايات المتحدة، بصفة دائمة، عن سياستها الأحادية الجانب وأسلوبها الانعزالي الجديد وتبنّت سياسةً متعددة الأطراف، عن حق، حينئذٍ يمكننا اعتبار أن الأمم المتحدة سوف تتمكن من لعب دورٍ جديدٍ على الصعيد الكونى؛ لأنها فى النهاية تُعد إطارًا مُتميزًا لتعددية الأطراف.

وسأضيف أن أحداث ١١ سبتمبر تُعد بدايةً للقرن الحادى والعشرين، مثلما كان حادث اغتيال الأرشيذوق "قرناند" فى "سراييفو"، فى عام ١٩١٤، البداية العنيفة للقرن العشرين. وتبدأ الأمم المتحدة، بدورها، مرحلةً ثالثةً من تاريخها. فخلال المرحلة الأولى، التى امتدت من عام ١٩٤٩، وهو تاريخ نشأة "حلف شمال الأطلسى"، وحتى عام ١٩٨٩، وهو العام الذى سقط فيه

حائط "برلين"، خضعت الأمم المتحدة لظروف الحرب الباردة. وجاءت من بعدها مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمشكلات التي نعرفها من أجل محاولة إرساء دعائم نظام عالمي جديد. أما أحداث ١١ سبتمبر فتنتمى إلى مرحلة جديدة تتسم بالجوء إلى الإرهاب والأسلحة البيولوجية - "سلاح الفقراء النووي" - الذي سيحدد في الأعوام القادمة خطة عمل الأمم المتحدة.

• إ. ب. : ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في إطار نزع السلاح البيولوجي؟

• ب. ب. غ. : كان رئيس وزراء بريطانيا، "هارولد ويلسون"، قد طرح فكرة عمل اتفاقية دولية لمكافحة الأسلحة البيولوجية منذ عام ١٩٦٨، وتحققت هذه الفكرة عام ١٩٧١ بتوقيع اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC - Biological Weapons Convention). وفي عام ١٩٩٥، انضمت الدول الموقعة على الاتفاقية على التفاوض بشأن توقيع بروتوكول للتحقق والمراقبة، وخاصة وضع نظام تفتيش يتطلب الإعلان عن أى نشاط يتعلق بإنتاج الأسلحة البيولوجية. ولكن الولايات المتحدة رفضت، في يوليو الماضي، هذا البروتوكول برمتة بدعوى أنه غير مجدٍ. وذلك على الرغم من أنها تحركت، منذ ١١ سبتمبر، من أجل التوصل إلى وسائل للحماية من الإرهاب البيولوجي. وهو

الوقت الذى يبدو لى مناسباً لتعزيز اتفاقية ١٩٧١ بتفعيلها من خلال نظام تفتيش صارم، وبتوسيع نطاق المحظورات لتشمل أية معالجة للمواد البيولوجية بهدف استخدامها فى أغراض عسكرية. ولم يتم عملياً، حتى يومنا هذا، سوى إبطال البرنامج البيولوجى والكيميائى العراقى. ولا يزال صمتٌ يُثيرُ الغضب يُحيط بتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية فى إسرائيل. وأخشى كثيراً من أن خطة عمل الأمم المتحدة لا تُطبّق سوى على "الدول المارقة" على حد وصف القوة العظمى، بينما لا تخضع "الدول الكبرى"، وخاصة الولايات المتحدة، لأى إجراء رقابى.

● إ. ب. : ما الدور الذى يُمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب؟

● ب. ب. غ. : عندما كنتُ أشغل منصب سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة، أوليتُ اهتماماً كبيراً بقضايا الإرهاب الدولى؛ لأن مصر كانت قد تعرّضت عدة مرات، خلال القرن الماضى، لإرهاب الإسلام الأصولى الذى راح ضحيته ثلاثة رؤساء وزراء لمصر، منهم جدى الذى اغتيل عام ١٩١٠، وكذلك الرئيس "السادات" الذى سقط صريع رصاص الإرهاب.

وتم الأخذ باثنتي عشرة اتفاقية من أجل تعزيز الآلية القانونية لمكافحة الإرهاب. وهناك اتفاقيتان، على وجه الخصوص، تتسمان بقدرتهما على دعم مكافحة الإرهاب، وهما: "الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل"، التي بدأ العمل بها في ٢٣ مايو ٢٠٠١، و"اتفاقية قمع تمويل الإرهاب" التي حصدت أربعين توقيعًا. وينبغي لي أن أذكر أيضًا بأننا قمنا بعقد مؤتمر رؤساء الدول في مدينة "شرم الشيخ" بمصر عام ١٩٩٥ من أجل التوصل إلى تنسيق أفضل في قضية مكافحة الإرهاب الدولي. غير أن التوصيات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر لم يتم تطبيقها على أرض الواقع. وأصبح الإرهاب ظاهرة عالمية، في حين أن مكافحته لا تزال تتم على الصعيد القومي؛ إذ تحرص كل دولة، في أغلب الأحيان، على سرية معلوماتها في هذا الشأن وكذلك الإجراءات التي تتخذها.

• إ. ب. : هذا أمر لا يزال كثير الحدوث، على الرغم من الاتفاقيات التي تمت في مجالات مكافحة التجارة بالنساء والأطفال، ومكافحة تجارة المخدرات وغسيل الأموال. ولكن هناك عدد من الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب منذ ١١ سبتمبر ...

• ب. ب. غ. : لقد تبنى مجلس الأمن، في ١٢ سبتمبر الماضي، القرار رقم ١٣٦٨ الذي يكلف القوة العظمى بشن

الحرب على الإرهاب، وهو تكليفٌ يقوم على الحق في الدفاع الفردي أو الجماعي المشروع. إن الأمر يتعلق بالمادة ٥١ الشهيرة التي كانت بمثابة القاعدة القانونية لتشريع قيام حلف الأطلنطي.

إن القرار ١٣٧٣ الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١ يقضى بوضع نظام مراقبة في مجال تمويل الإرهاب. وفي اللحظة التي نتحدث فيها، تُعدُّ الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة اتفاقيةً جديدةً لمكافحة الإرهاب.

إنني لا أودُّ أن أنهي هذا الحوار على نحوٍ متشائم، ولكنني أخشى للغاية من ألا تتمكن الأمم المتحدة من وضع آلية فعّالة للأمن الجماعي تعمل على تنسيق ودعم الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب، وأن تكفي المنظمة - في بعض الأحيان بصورة متأخرة - بتشريع الأعمال العسكرية التي نقوم بها الولايات المتحدة أو التحالفات المحتمل قيامها التي ستفوقها.

• إ. ب. : هل يُمكنني أن أطرح عليك سؤالاً له صلة غير مباشرة بحواراتنا عن منظمة الأمم المتحدة ... هل تعرف "أسامة بن لادن"؟

• ب. ب. غ. : لقد التقيتُ بأغلبية الزعماء الأفغان خلال مدة خدمتي بالمنظمة. وكثيراً ما تابحتُ مع رئيس الجمهورية،

برهان الدين ربّانى"، الذى يتحدث العربية بطلاقة. ويرجع هذا إلى دراسته بجامعة الأزهر بالقاهرة. ولكن حتى أجيب عن سؤالك، فإننى لم ألتق أبداً "بأسامة بن لادن". لقد أصبح بطل حرب الفقراء فى بلدان العالم الثالث. إنه شهيدٌ وقديسٌ فى نظر جموع المسلمين التى تكابد الفقر وهيمنة النظم الحاكمة! إننى على قناعة بأن هذه الشخصية ورسالتها سوف تُحرّك وتُثير حماسة جموع المسلمين لسنواتٍ عديدةٍ قادمة - مثملاً فعل تَشَى جيفارا"، ولكن فى سياق تاريخى وجغرافى بالتأكيد مختلف للغاية.

● إ. ب. : هل تعتقد أن العالم الغربى والولايات المتحدة سيتمكنون من التصدى لرسالة "بن لادن" بما لديهم من قوة مواجهة إعلامية؟

● ب. ب. غ. : هذا يعنى، أولاً، تحييد التيار الانعزالي الجديد الذى ينتهجه الأصوليون الأمريكيون، وهم فى غاية الخطورة. لقد كانت سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، "جان كيرباتريك"، التى لم تكف عن كتابة مقالات مُغرضة عنى طوال السنوات الخمس التى استغرقتها مدة رئاستى للمنظمة، ترفض أى حوارٍ مع العالم الإسلامى بزعم أن الشعب الأمريكى لا يستطيع أن يُصادق الجميع...

ثانيًا، يجب معرفة المضمون الحقيقي الذي تتطوى عليه هذه الرسالة نظرًا للتحيز التام للولايات المتحدة والعالم الغربي حيال الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثالثًا، أعتقد أن الرسالة المناهضة للإرهاب يجب أن تأتي من العالم العربي - الإسلامي بنفسه. فلن تكفى مهاجمة أنصار الإرهاب، بل يجب أيضًا قبول فحص الأسباب العميقة المؤدية إليه وإزالة التربة الخصبة التي تغذيه.

• إ. ب. : تتكون هذه التربة، في رأيي، نتيجة فقدان الشباب للأمل وغطرسة الأغنياء سواء تعلق الأمر بالأمم أو بالأفراد. إنها تتكون من الرغبة في فرض نموذج ثقافي واقتصادي موحد من شأنه تهميش مئات الملايين من الأفراد. لقد نشرت "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولي"، التي سبق لى الحديث عنها، إعلانًا في الجرائد مضمونه: "البؤس يُغذى الكراهية". ولكن البعض سيقولون إن نشأة الإرهاب ترجع إلى عجز العالم الإسلامي عن شق طريقه إلى المدنية.

• ب. ب. غ. : هذه ليست نظرية جديدة، بل إنها ترجع إلى المستشرقين خلال الحقبة الاستعمارية؛ فإنهم طالما رسموا للعالم الإسلامي صورة عتيقة لا تتغير. إنها صورة عالم ينقسم بالجمود ولا يستطيع أن يواكب التغيير ما لم يخن نفسه. وأودُّ



أن أقول إن السياسة الاستعمارية تقوم على ثلاث أفكار فيما يتعلق بالإسلام.

أولاً، هناك اختلاف عميق، لا يمكن تجاوزه، بين الغرب العقلاني والحديث، وبين الشرق الإسلامي الذي يتسم بالفوضى ويغلب عليه طابع الحياة في العصور الوسطى.

ثانياً، إن الشرق، على مر العصور، غير قادر على التعريف بنفسه والعثور وحده على طريقه. إنه بحاجة إلى معونة دقة علم الغرب حتى يحقق التقدم.

ثالثاً، يجب الخشية من العالم الإسلامي ومراقبته دون توقف؛ لذا فهناك تبرير تام للوجود الاستعماري في الماضي، والاستعمار الحديث في الحاضر، والوجود الإسرائيلي في قلب العالم العربي.

وقد تم تحليل هذا المنطق الاستعماري ودحضه. ولو أن أذكر فقط بأن المشروع الاستعماري كان عبارة عن سيطرة سياسية واستغلال أكثر منه دعماً من أجل التحديث. وهذه السياسة الاستعمارية هي التي أدت إلى تضخم النزعة الدينية الإسلامية التي أصبحت الوسيلة الرئيسية لتعبئة الجموع ضد القمع الاستعماري.

إن علماء الإسلام الجدد، التابعين للغرب، سيستمرون في تسميم العلاقات بين الشعوب، وفي بناء نظرياتهم على فكرة

الصراع بين الحضارات والتّصريح بأنّه لا يوجد إرهاب سوى الإسلامى، وهم بذلك يغفلون أنّه فى لحظة وقوع اعتداءات ١١ سبتمبر، كان الإرهاب الذى يُمارسه "تمور التاميل" فى "سريلانكا"، و"الإيتا" فى إسبانيا، وكذلك "الفارل" فى "كولومبيا" لا يزال يستعر.

• إ. ب. : كان يجب أن تُمكن أحداث ١١ سبتمبر الأمم المتحدة من لعب دورٍ عالميٍّ، كما سبق وأن قلّت، غير أن هذا لم يحدث. وحتى يتحقّق ذلك - وسيكون هذا آخر سؤال لى -، ألا يجب أن تعرف الأمم المتحدة كيفية الجمع بين الضرورة والمدة حتى تستوعب وتعالج مشكلات الكوكب بصورة فعّالة خلال هذا القرن الجديد؟

• ب. ب. غ. : إنك على حق؛ إذ يجب على المجتمع الدولى ومنظمة الأمم المتحدة الإسراع بتفعيل الإجراءات التى تهدف إلى إقرار السلام والأمن. ولكننا نعرف كذلك أن المجتمع بأسره ينشد أجوبةً كليةً، وأن المشكلات الكبرى الخاصة بالمستقبل الإنسانى هى قضايا دولية، وأن إيجاد حلول لها سيتطلّب وقتاً. ومع ذلك، فلنبدأ بالقضايا الملحة.

وأولى هذه القضايا - وأكثرها إلحاحاً هى: قضية إعادة إعمار أفغانستان المهددة بوقوع كارثة إنسانية. فقد أدى القصف

الأمريكي إلى توقّف الزراعة التى تتمد البلاد بأكثر من نصف احتياطيتها من الغلال. وعلى صعيد آخر، ستؤدى آلاف الألغام الأرضية والقنابل التى لم تنفجر بعد إلى وقوع آلاف الضحايا فى الشهور، بل والأعوام القادمة. وخلال السنوات الأخيرة، لقي عشرات الآلاف من الأبرياء حتفهم بالفعل، أى ما يُعادل أكثر من ضحايا اعتداءات ١١ سبتمبر بعشر مرات. ملخص الأمر، لقد عانى آلاف الأفغان وستستمر معاناتهم. غير أننى أخشى من أن يتعرّض الأفغان إلى النسيان، بعد عدة أشهر من إقصاء "طالبان" والقضاء على "أسامة بن لادن"، شأنهم فى ذلك شأن الصوماليين وسائر "القبائل التى لا تنتمى إلى العالم المتحضر" ويأتى موقعها فى أسفل سلّم الحضارات".

ويجب الجهر بقوة بالأمر التالى: لقد تم تحريك الرأى العالمى، بفضل وسائل الإعلام، ليتعاطف مع آلام الخمسة آلاف شخص الذين راحوا ضحية اعتداءات ١١ سبتمبر، ولكنه لم ولن يتفاعل مع آلام الخمسة آلاف شخص الذين راحوا ضحية الحروب والقصف الذى تعرّض له الشعب الأفغانى.

وثانى أكثر القضايا إلحاحاً هى: قضية التسوية النهائية للصراع الإسرائيلى - الفلسطينى. لقد حاولت وسائل الإعلام العالمية وكبار المسؤولين فى العالم الغربى التعتيم على هذا الصراع بتأكيدهم، بالحُجج القانونية، أن إرهاب "أسامة بن لادن"

واعتمادات ١١ سبتمبر لم يكن لها صلة مباشرة بالقضية الفلسطينية. وهذا خطأ؛ إذ يلقي القمع الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني صدًى جماعياً في العالم العربي، خاصة وأن ضحايا الأمس قد أصبحوا جلادى اليوم. إن مائتى مليون عربى وأكثر من مليار مسلم يشعرون بالإذلال الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى. وستستمر القضية الإسرائيلية - الفلسطينية فى تعكير وتسميم وهم العلاقات بين العالم العربى - الإسلامى والعالم الغربى. ويُسبِّه جزء من رأى العام العربى دولة إسرائيل بالورم السرطانى فى جسد العالم العربى. وأودُّ أن أعدِّل من هذه الاستعارة: إن الورم السرطانى لا يتمثِّل فى إسرائيل، وإنما فى الصراع العربى - الإسرائيلى وأعراضه المرضية المتمثلة فى معاداة السامية وأمريكا وتفشى الأصولية والإرهاب ... وهذه الأعراض هى التى دمَّرت برجى مركز التجارة العالمى فى "نيويورك"، وتسعى إلى تدمير الأمم المتحدة.

فلنتطرق الآن إلى ردود الأفعال طويلة المدى. لقد ذكرت كثيراً، خلال هذه الحوارات، منطق القمر الصناعى والناقوس أو المئذنة، مثلاً ذكرت كثيراً فى خطبى "المدينة الفاضلة" للفارابى - أى مجموع المُدن الفاضلة التى تُسفر عن نشأة المعمورة الفاضلة. ولكن الوضع الحالى للمعمورة لا يسمح، عن حق، بالتوصل إلى حلولٍ فاضلة، وإنما يؤدى إلى إيجاد نوع من

المزج بين الهوية الثقافية والمواطنة الكونية. ويُعدُّ تحقيق هذا المزج هو التحدى الحقيقى لهذا القرن الجديد. فإن تمكّنت الأمم المتحدة من تنمية وعى مشترك بالمواطنة الكونية، فإنها بذلك تكون قد بلغت الهدف من وجودها. وتبقى، على الرغم من ذلك، المشكلات الناتجة عن العولمة بحاجة إلى حل. وتتمثل هذه المشكلات فى الفجوة التى تفصل الجنوب عن الشمال، وقضية الديون، والإرهاب الدولى، والأوبئة، والصراعات القبليّة والدينية. إلا أنه من المؤكد أن هذه المواطنة الدولية سيكون من شأنها تيسير التوصل إلى حلول لهذه المشكلات العديدة التى يجب على البشرية أن تواجهها.

• إ. ب. : سيدى الأمين العام، اسمح لى بأن أقول الكلمة الأخيرة: "شكراً".



## ديمقراطية العولمة

بطرس بطرس غالى

نحن نشهد كل يوم تقلباتٍ تتسبب فيها العولمة التى يخشاها البعض ويعشقها البعض الآخر. ولكن النشاط الفكرى الذى، تُثيره، شأنه فى ذلك شأن المخاوف والرفض العنيف اللذين تتسبب فيهما، توضح لنا أنه لا يزال هناك الكثير لقوله وتصوره وبالأخص عمله. وفى هذا السياق لعالم يبحث عن مستقبله، وعولمة تسعى من أجل تحقيق المعايير الإنسانية وتطبيق الديمقراطية، يقدم لنا الدكتور بطرس بطرس غالى رؤيته للأمور فى إطار حوارٍ متنوعٍ مع "إيف برتولو". والجدير بالذكر أن الدكتور غالى كان قد عملَ أستاذًا للقانون، ووزيرًا للشئون الخارجية بجمهورية مصر العربية، وأمينًا عامًا لمنظمة الأمم المتحدة، ثم للمنظمة الدولية للفرانكوفونية. ويرأس الدكتور غالى، اليوم، المجلس القومى لحقوق الإنسان بمصر.

المحرر فى سطور:

إيف برتولو

شغل منصب الأمين العام المساعد "لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" ما بين عامى ١٩٨٥ و١٩٩٣، ثم منصب السكرتير التنفيذى "للجنة الاقتصادية الأوروبية" (المجموعة الاقتصادية الأوروبية - منظمة الأمم المتحدة). ويشغل "برتولو" حالياً منصب رئيس "اللجنة الفرنسية للتضامن الدولى".



## المترجمة فى سطور: أمل راغب

صحفية دولية وكاتبة عضو باتحاد الصحفيين الدوليين ببيروكسيل (IFJ)، وجمعية الصحفيين المستقلين بشمال أمريكا (AJIQ). كما أنها عضو شرفى بنادى صحافة "ليموزين" بفرنسا. وكانت قد شاركت ببعض مؤلفاتها الأدبية فى مهرجانات دولية، آخرها "مهرجان الأساطير الدولى الثانى عشر" بفرنسا عام ٢٠٠٦. وهى تُمارس الترجمة إلى جانب عملها صحفية، وتقوم بالتدريس الجامعى.

الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز  
الإشراف الفنى: حسن كامل